

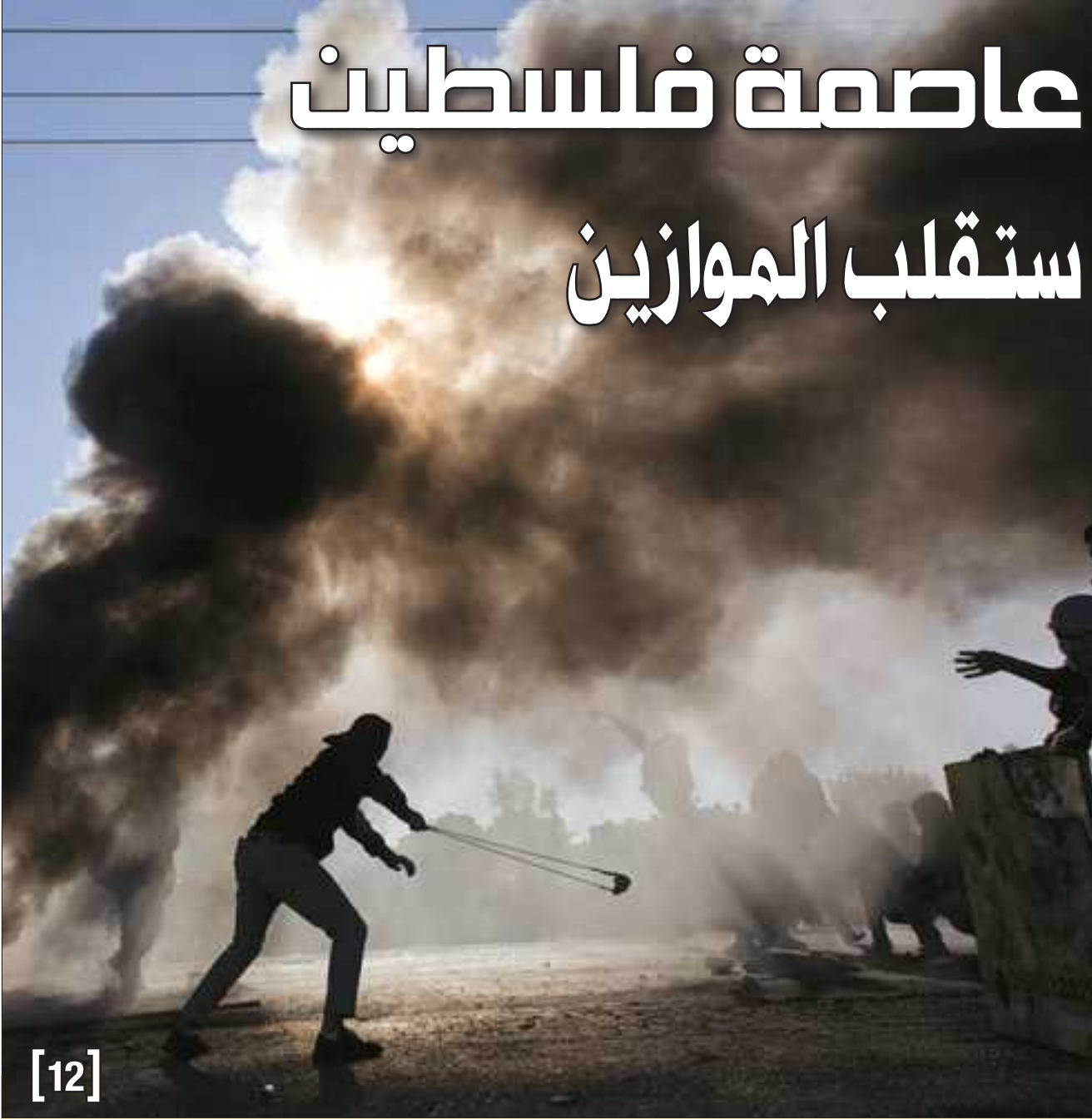


كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

عاصمة فلسطين ستقلب الموازين



[12]

الافتتاحية

الآن الآن .. وليس غداً

يكتنف الغموض مصير الجولة الثامنة من مفاوضات جنيف حتى الآن، فتأخر الوفد الحكومي عن الحاق بجنيف، وإسراع متشدد من منصة الرياض عشية الشوط الثاني من الجولة إلى التذكير بالشروط المسبقة والإصرار عليها، وهو الأمر الذي كان ذريعة وفد الحكومة في الشوط الأول من الجولة، و مبرر تأخره عن الموعد المحدد، ومن ثم عودته المبكرة إلى دمشق..

هذا المشهد يعني أن مسألة المفاوضات المباشرة، كما كان مقرراً باتت محل تجاذب، بين موقف الوفد الحكومي، وموقف «منصة الرياض».. فما السبيل إلى الخروج من هذه الحالة؟

نعتقد أن الكرة الآن في ملعب المبعوث الدولي، فهو الوحيد القادر على تأريض التجاذب القائم، وذلك بالالتقاء على القرار الدولي 2254، وتقديم التطمينات، بعدم تجاوزه من أي طرف كان، فالمطلوب الآن من الميسر العتيدي، إعلان رفض الشرط المسبق، الذي تضمنه بيان الرياض، والإلحاح على حضور الوفد الحكومي بنفس الوقت، أي القيام بدوره الوظيفي في الحفاظ على العملية التفاوضية، ودفعها إلى الأمام، وإجراء المفاوضات المباشرة، خصوصاً وأن التوافق الدولي حول هذه العملية، بات مكتملاً، حسب التصريحات الرسمية لكل القوى الدولية، والإقليمية ذات العلاقة.

إن المصلحة الوطنية السورية، تقتضي الإسراع بالتفاوض المباشر، والوصول إلى صيغة توافقية، بعيداً عن الخطاب الزرائعي، وعدم تفويت هذه الفرصة التاريخية - فكلما تأخر خوض المفاوضات المباشرة، تأخر الحل، وكل تأخير في الحل معناه دفع سورية والسوريين أثمناً إضافية - لاسيما وأن كل الأطراف تستطيع طرح ما تراه مناسباً رفضاً أو قبولاً على طاولة التفاوض نفسها، وأنهم محكومون بالتوافق في النهاية.

إن رفض الشروط المسبقة كحق مشروع، لا يعني رفض التفاوض نفسه، بل بالإمكان تحويل المعركة ضد الشروط المسبقة، إلى جزء من العملية التفاوضية نفسها، لاسيما وأن هذه العملية برمتها هي في المحصلة، ستكون تنفيذ القرار الدولي، المبني على التوافق نصاً وروحاً، وبالتالي فإن رفض الشروط المسبقة، وإلغاءها من التداول، ربما يكون أسهل خلال هذه العملية، ويمكن تحويل هذه الشروط إلى نقطة ضعف لمن يطرحها، أكثر مما هي نقطة قوة، كما يتوهم من يرفعها صباح مساء. والآن، وبعد أن وصل قطار جنيف، إلى هذه المحطة، محطة التفاوض المباشر، فأن العودة إلى الوراء باتت في حكم الممنوع، وأن أية عراقيل جديدة، وكما كانت العادة مع كل العراقيل السابقة، ومن أي طرف كان، سرعان ما ترتد على المعرقل نفسه، وتضعف موقفه التفاوضي، أكثر فأكثر، ويجب ألا ينسى أحد أن الاتجاه العام بات واضحاً، وأن من استطاع دفع القطار، من مواقع الحسم والاسقاط، مروراً باستانا، ومناطق خفض التصعيد، وتصفية قوى الإرهاب الفاشي، و«إقناع» كل القوى الدولية، والإقليمية بالحل السياسي كحل وحيد، إن هذا الطرف قادر على إيصال العملية إلى نهايتها المنطقية، أي الحل السياسي التوافقي، كمدخل لوضع القضية بين يدي السوريين، حتى يقرروا مصيرهم ومصير بلادهم بأنفسهم.

شؤون اقتصادية



البتكوين...

«بروفا» مال الغرب الجديد

14

شؤون محلية



«الولاد هنن المال

والرسمال لبكرا»

08

ملف «سورية 2017»



«المسلسل الحقيقي

لجنيف»

05

شؤون عمالية



ماركس «يقلب الطاولة»

02

ماركس «يقلب الطاولة» ويقول: العمل أب الثروة وأمها



يقول الأكاديميون الاقتصاديون عبر العالم: إن الأرض ورأس المال والعمل، ينتشرون في إنتاج البضائع والمنتجات في الاقتصاد العالمي.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



العرس في طرطوس والطبل في الشام

نشرت العديد من مواقع التواصل الاجتماعي خبراً مفاده، أن الحكومة وافقت على اقتراح حاكم مصرف سورية المركزي بشراء السيارات المخزنة في السوق الحرة في كل من طرطوس والسلاطية لتوزيعها على أصحاب «المعالي» المدراء ونواب الوزراء وغيرهم من أصحاب المناصب التي أصبحت فيها سياراتهم لا تليق بمقامهم، وتعاني من أعطال دائمة تعطل عليهم مهامهم المكلفين بها لخدمة هذا الشعب الذي يهوى «النق» على المسؤولين في المواقع والأماكن المختلفة، حيث لم يعد يرى ما هم فيه من حالة عمل كخلايا النحل، لهذا فإن الواقع المعيشي للناس في أحسن حال والواقع الخدمي على أحسن ما يرام، وكذلك حال السكن والتعليم والطبابة، أما فرص العمل فحدث ولا حرج، فكل من هو قادر على العمل وخاصة الخريجين فرصة عمل تناسبه وتنتظره على آخر من الجمر، لم لا؟ والحكومة قد صاغت موازنة تلي ما ذكرناه كله ولا يضيرها إن اشترت سيارات جديدة لراحة من هم في يدهم رقابنا.

إن حجة التكاليف العالية التي تتحملها من أجل صيانة السيارات القديمة لا بد من النظر إليها من زاوية كم المبالغ المنفقة عليها، وتذهب إلى جيوب الفاسدين عبر الفواتير والأسعار والنفقات الإضافية، مما يرفع رقم الصيانات التي هي مدخل لعملية فساد قد تكون أكبر من الصيانات لشراء السيارات الجديدة، وهي مساعدة حقيقية تقدمها الحكومة للتجار «المساكين» المكسدين لسياراتهم في السوق الحرة، الذين قد لا يملكون قوت يومهم بسبب ذلك فتأتي الحكومة وتقدم لهم ما يساعدهم على «تحسين» وضعهم المعيشي ولكن على حساب من هذا الفعل الحكومي؟

إن الأموال التي تصرفها حكومة «العمال والفلاحين الفقراء» ميمناً وشمالاً يمكن أن تكون إلى جانب مصادر أخرى مدخلاً مهماً في رفع الأجور للعمال وللعمالين بأجر كلهم، ولكن هذه الحكومة وسابقتها تؤكد مراراً وتكراراً أن معادلة الأجور والأرباح لا يمكن الإخلال بها عبر زيادة الأجور على حساب الأرباح التي يحققها الحلف غير المقدس لقوى رأس المال والفساد الكبير، ويمركز الثروات عبرها التي ينتجها العمال والفلاحون، حيث الخيارات أمام المنهوبين في مواجهة الناهبين عبر أشكال مختلفة، بما فيها خيار الطبقة العاملة، وهو: حقها في الإضراب السلمي، وهو خيار مشروع يقره الدستور السوري واتفاقيات العمل الدولية والعربية.

■ جريدة قاسيون

الذكرى المئوية الثانية لميلاد كارل ماركس

ويضعون رأس المال في مقدمة هذه «العناصر الرئيسية» الثلاث، التي يعتبرها البعض مصدر قيمة البضاعة المنتجة، ويستنتجون بناء على ذلك: أنَّ هذه المنتجات عندما تُباع في السوق، فإن النقد الناتج عن بيعها يوزع «بالعدل»: ليحصل الرأسمالي على الربح، وصاحب الأرض على حصة تسمى الريع، أما العمال فيحصلون كذلك الأمر على حقهم ومساهمتهم من خلال الأجر. بهذا يعتبرون أن: «الجميع يساهم في الإنتاج بشكل متساوٍ، والجميع يحصل على حقه بالعدل عبر السوق».

إلا أن رجلاً يدعى كارل ماركس، عاش بين 1820-1883 «قلب الطاولة» على هذه المفاهيم الخاطئة، وصاح في عام 1848: «يا عمال العالم اتحدوا».

ماركس، استند إلى اقتصاديين سابقين له كادم سميث وريكاردو، بأن العمل هو مصدر القيمة، وهذه الحقيقة التي أثبتتها علماء الاقتصاد السياسي الأوائل، أكملها ماركس باكتشافه لسر الاستغلال، وكان على العالم الرأسمالي أن يحاربه عليه، وأن يرتد الاقتصاديون لاحقاً لينتقروا لفكرة أن العمل هو مصدر القيمة والثروة، ويعتبروا أن العمل ورأس المال مساهمان مشتركان يحصل كل منهما على حصة عادلة. إن ماركس، أثبت أن هذه «العدالة» زائفة، وأن عملية الإنتاج الرأسمالي

قائمة على استغلال العمل لصالح رأس المال.

القيمة الزائدة وسر الاستغلال

تقول نظرية القيمة بالعمل: إن البضاعة المنتجة على مستوى المجتمع، وليكن رمزها W، مكونة من ثلاثة أجزاء، أولها: رأس المال الثابت ورمزه C وهو وسائل الإنتاج والمواد الأولية المستخدمة والمعدات وغيرها، وثانيها: هو رأس المال المتغير ورمزه V وهي مدار العمل الحي الضروري لإنتاج بضائع وحاجات يستهلكها العمال ليجددوا

قوة عملهم، ويستمرروا على قيد العمل، ولهذا المقدار من العمل الضروري حد وسطي يتغير كلما تقدم المستوى التكنولوجي للعملية الإنتاجية ككل، وأصبح إنتاج الحاجات الضرورية يتم بوقت أقصر، أما إضافة ماركس فكانت أن الجزء الثالث المكون للبضاعة هو ما سماه ماركس «القيمة الزائدة» ورمزها M، وهي تعادل الإنتاج المنتج في ساعات العمل الإضافية عن وقت العمل الضروري، الذي ينتج إنتاج الحاجات الرئيسية، ومجمل هذه الساعات الإضافية، ينتج فيها العمال مجاناً إنتاجاً يستولي عليه مالك وسائل الإنتاج، وتتحول هذه القيمة الزائدة M إلى ربح للرأسمالي يحصل عليه بمجرد بيع بضاعته في السوق.

أي: أن ماركس يقول: إن العمال ينتجون الربح مجاناً، ويستولي عليه رأس المال، الذي يسعى إلى تشغيل ساعات عمل إضافية ليزيد إنتاج M

العمال ينتجون ما يملكه الرأسمالي! العامل يستخدم الآلات والمعدات والمواد الأولية التي أنتجها عمال سابقون، وبدون استخدام العمال لها فإنها تبقى بلا قيمة، وهم من ينقلون قيمتها إلى البضاعة الجديدة، فيصبح الحديد واللوحات الإلكترونية والمحركات آلة، ويصبح القمح والنار الموقدة في الفرن، والفرن ذاته خبزاً. فحتى لو كان الرأسمالي هو من يشتري هذه المعدات والآلات والمواد الأولية، فهذا لا يعني أنه قد أنتجها، بل هو يمتلكها فقط، ولا معنى لامتلاكه لها إذا لم يستخدمها العمال.

العمال ينتجون ما يستهلكونه!

كما أن العمال هم من ينتجون V بضائع تعادل قيمتها حاجاتهم الضرورية لاستمرارهم أي: لتجديد قوة عملهم، وهذا يعني عملياً: أن العمال ينتجون أجورهم التي يعطيهم إياها الرأسمالي، والذي لا يعيدها للعمال كاملة، بل منقوصة ليكون الأجر أقل من الحاجات الضرورية، ويستولي الرأسمالي على الجزء المتبقي.

العمال ينتجون ربح الرأسمالي؟

يضاف إلى ذلك، أن العمال على مستوى الاقتصاد الوطني والعالمي ككل، وخلال أيام وساعات عملهم الإنتاجي، يعملون أغلب ساعاتهم لإنتاج الربح! فهم ينتجون بضائع تعادل حاجاتهم الضرورية خلال ساعات قليلة من يوم العمل، والوقت الفائض كله ينتجون فيه بضائع عندما تنبع في السوق تعود على

الرأسمالي بالربح.

بعد أكثر من 130 عام.. «ماركس كان على حق»

استنتج ماركس: أن العمل البشري الحي في العمليات الإنتاجية، يستخدم الآلات والمعدات وينقل قيمتها إلى البضاعة الجديدة، وينتج بضائع تزيد عن أجره، وبضائع هي ربح صاف للرأسمالي. لذلك فإن العمل هو مصدر القيمة الزائدة للمنتجات العالمية كلها، ومصدر الثروة الاجتماعية ككل.

أما مالكو وسائل الإنتاج الرأسماليون، ومالكو الأراضي، ومالكو الثروات الطائلة في المصارف والبنوك، هؤلاء كلهم يحصلون على ربحهم من إنتاج العمال، ومن ساعات عملهم الفائضة، أي: أنهم يستولون على الجزء الأكبر من الثروة الاجتماعية التي لا يساهمون في إنتاجها.

إن ماركس اكتشف قانون الاستغلال في الرأسمالية، واكتشف القوانين الإضافية التي تقول: إن هذا النموذج الاستغلالي غير قابل للاستمرار، وهو محكوم بالزوال.

ولأنه اكتشف هذا، وذاك، يهاجمه «مفكرو رأس المال» عبر العالم، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالعالم الرأسمالي اليوم، والتي تدفع القلة المحتكرة للثروة الاجتماعية، نحو إشعال الحروب خوفاً من التغيير القادم، هذه الأزمة تعيد الاعتبار لهذا المفكر الثائر، ليقول كل من يقرأ التغييرات ويسعى نحو العدالة وإنهاء الاستغلال: «ماركس كان على حق»

الطبقة العاملة والقادم من الزمن!



التصريحات الإعلامية التي تدلي بها بعض القيادات النقابية، حول ضرورة أن تستعد الطبقة العاملة والحركة النقابية للقادم من الأيام، دون تفسيرات واضحة حول ما هو المقصود بالقادم من الأيام، المفترض أن تستعد له الطبقة العاملة وحركتها النقابية، هل هو الجانب الإنتاجي المفترض فيه إعادة تشغيل المعامل وتأمين مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وطاقه وخلافه؟ وهذا الجانب واضح، أن الحكومة ليس ذلك من مهماتها الأولى وإنما تطرح الكثير من الكلام والشعارات، دون توجهات فعلية ملموسة بهذا الصدد.

■ عادل ياسين

إن إعادة التشغيل، ليس فقط آلات وخطوط إنتاج تدور، بل هي أوسع من ذلك: إنها حقوق عمال لابد أن يعيشوا بكرامتهم من خلال أجور مجزية تؤمن متطلباتهم وحاجاتهم التي افتقدوها، ولم يعودوا قادرين على تأمينها، وهذه قضية أساسية يجري إغفالها بشتى الذرائع والحجج، وهي ممكنة التحقيق، ومصادر تمويلها واضحة من جيوب الذين اغتنوا من الأزمة وراكموا المليارات، وما زالوا يقومون بفعلتهم هذه، تحميم الأنظمة والقوانين والسياسات الاقتصادية السائدة، التي لها دور في مراكمة حطب الأزمة التي اندلعت نازها.

سبعة أعوام من عمر الأزمة الوطنية السورية انقضت، تكشف عنها عمق الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية، التي كانت في جزء مهم منها: السياسات الليبرالية الدافعة لحزمة واسعة من الإجراءات والتشريعات، كان، وما زال لها الدور الرئيس في تعميق الفرز الطبقي، حيث انقسم المجتمع تقريباً إلى طبقتين أساسيتين من حيث نصيب

كل منهما من الدخل الوطني: «أجور- أرباح»، وهذا يعني من الناحية السياسية والاقتصادية: أن الأغنياء ازدادوا ثراءً ونفوذاً، والفقراء ازدادوا فقراً، وتقيدت حريتهم في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، لأن المتعارف عليه أن القوانين والتشريعات والسياسات تعبر عن موازين القوى السائدة في المجتمع، وتعتبر عن مصالح الطبقة المهيمنة سياسياً واقتصادياً، لهذا كان تأثير الأزمة كبيراً على الفقراء، وهم من دفعوا فاتورة الفقر والبطالة والتشرد والتهجير من مناطقهم التي دمرتها الحرب الظالمة، وسيبقون يدفعون الفواتير الناتجة عنها لعشرات من السنين، إذا لم يحدث تعديل حقيقي في موازين القوى لمصلحة أغلبية الشعب السوري، من حيث النظام الاقتصادي الجديد، واليات إعادة الإعمار المفترض أن تكون موارد في

الاعمال في الدفاع عن حقوقها، ومصالحها المعبرة عن المصالح العامة لأغلبية الشعب السوري، التي جرى الهجوم عليها من خلال السياسات الليبرالية التي تبنتها الحكومات السابقة، والحالية قبل الأزمة وأثناءها. إن المرحلة القادمة سيكون طابعها الأساسي هو: العمل السياسي المفتوح على مصراعيه، وهذا يعني إعادة اصطاف القوى المختلفة على أساس البرامج التي تطرحها حول مستقبل سورية، والشكل المفترض أن تكون عليه سياسياً واقتصادياً، حيث يتطلب من القوى الوطنية، وفي مقدمتها الحركة النقابية: التوافق على برنامج الحد الأدنى المعبر عن مصلحة وحقوق أغلبية الشعب السوري، في مواجهة قوى الفساد الكبير التي تحضر نفسها منذ وقت بعيد لإعادة الاستثمار في مرحلة ما بعد الأزمة.

الأغلب لا تحمل أية شروط سياسية تمس السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني. كان للطبقة العاملة السورية الحصة الأساسية من فاتورة الأزمة المدفوعة إلى الآن، لأنها خسرت معظم مواقعها الإنتاجية، سواء في القطاع العام أو الخاص، الذي خسر معظم عماله حقهم بالعمل بسبب التسريح الواسع الذي تعرضوا له، والمقدر بعشرات الألوف من العمال، وهروب الكثير من أصحاب الأعمال بأموالهم إلى الخارج، وإغلاق منشاتهم، وأيضاً بسبب وقوع العديد من المعامل في مناطق ساخنة، لا يمكن للعمال الوصول إليها، ومن هنا يمكن القول: أن فقراء الشعب السوري بعماله وفلاحيه وحرفيه لهم مصلحة حقيقية في الحل السياسي، الذي يتضمن وقف التدخل الأجنبي بأشكاله كلها، والذي سيؤدي إلى وقف العنف نهائياً، مما يعني: انفتاح الأفق أمام الطبقة

الطبقة العاملة



مصر - العمال بمواجهة النقابات

قام العشرات من العاملين في اتحاد «عمال مصر» بتنظيم وقفة احتجاجية يوم 5 تشرين الثاني في مقر الاتحاد، مطالبين قيادات الاتحاد بصرف مستحقاتهم المالية المتأخرة منذ 4 سنوات، وأكد العمال خلال وقفتهم الاحتجاجية اليوم: إن قيادات الاتحاد تتجاهل مطالبهم، وتنفق من أموالهم على المؤتمرات، خاصة أنهم ينظمون حالياً مؤتمراً ضخماً في شرم الشيخ في الوقت الذي يرفضون فيه صرف مستحقاتهم المالية.

وقال نائب رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالاتحاد، في تصريحات صحفية: إن وقفتهم جاءت بعد أن تجاهلت إدارة الاتحاد مطالبهم، ووعدتهم في فترات سابقة بصرف الأجور، معللة: أن الاتحاد لا توجد فيه أموال كافية لصرف المستحقات المالية المطلوبة.



أيرلندا - إضراب مرتقب

يستعد أكثر من ثمانية آلاف عامل في قطاع الخدمات الصحية العاملة في القطاع الخاص، للإضراب في أنحاء البلاد جميعها في منتصف هذا الشهر للمطالبة بالعدالة في الأجور بين القطاعين العام والخاص، وقال اتحاد «سبيتو» أنه مستعد للدفع بهذه المعركة إلى نهايتها، وأضاف: إن الإدارتين في الصحة والمالية، تحاول إقناع نفسها بأن هذه المعركة ستنتهي، لكن إذا كان الوزراء الرئيسون في الإدارات الحكومية غير مستعدين للالتزام بالحوار، وعملية استعادة إعانات أعضائنا، فلا يوجد أمامنا خيار سوى الإضراب، والجدير ذكره أصدرت مؤخراً محكمة العمل قراراً هاماً لتأمين زيادات في الأجور تصل قيمتها إلى 7%.



تونس - إضراب المدرسين

دخل يوم الأربعاء 6 تشرين الثاني ثمانون ألف مدرس في إضراب عام عن العمل في المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية كافة، بدعوة من الجامعة العامة للتعليم الثانوي باتحاد الشغل، وذلك للمطالبة بتفعيل محضر اتفاق 21 أكتوبر 2011 المتعلق بتصنيف مهنة مدرسي التعليم الثانوي والإعدادي ضمن المهن الشاقة والمرهقة، والارتقاء بوضع المؤسسة التربوية وسد الشواغر المسجلة، والتصدي لمظاهر العنف كلها في الوسط المدرسي، وفي سياق متصل أقر وزير التربية في البرلمان: أن الوزارة في حاجة اليوم إلى أكثر من 14 ألف مدرس، مؤكداً في المقابل: أن إمكانيات المالية العمومية لا تسمح بانتداب هذا الكم «الهائل» من المدرسين حسب تعبيره.



أمريكا - كاليفورنيا إضراب الأجور

أضرب يوم 5 تشرين الثاني حوالي ثلاثة آلاف عامل وموظف من أمعاء المكتبات، وعمال النظافة والصرف الصحي ومفتشي المباني وغيرهم من موظفي ولاية كاليفورنيا، للمطالبة بزيادة الأجور، وقد وافقت ولاية كاليفورنيا على زيادة الرواتب بنسبة 4% في السنة، ويطالب اتحاد العمال بزيادة سنوية 4% وقد عارضت المدينة هذا المقترح وأصررت على الزيادة بنسبة 2%، ومن المقرر أن تجتمع النقابات مع مجلس المدينة الأسبوع القادم، وأعلن اتحاد العمال أنه يحضر لإضراب ثانٍ في الأسبوع المقبل، في حال لم يتوصل اتحاد العمال إلى حل مع مجلس المدينة.

لتوسيع مظلة التأمينات



التأمينات الاجتماعية هي: نظام قائم على التكافل بين الأفراد، والتعاون من أجل ضمان حد أدنى من التكافل بين العمال وأرباب العمل، وحماية الطبقة العاملة وأفراد المجتمع، على أساس تعاوني فيما بينهم لضمان استقرار حياتهم ضد الحوادث، التي يمكن أن تحدث لهم في أثناء حياتهم وتجعلهم غير قادرين على العمل، أو تحمل تكاليف المعيشة عند تقدمهم في العمر أو عند تعرضهم للمرض، أو الحوادث التي تؤثر سلباً على صحتهم، أو تجعلهم غير قادرين على تحمل مصاريفها.

■ ميلاد شوقي

الغاية من التأمينات

إن الهدف الأساسي من التأمينات الاجتماعية عموماً هو: توفير الأمان الاقتصادي لأفراد المجتمع كله ضد المخاطر الاجتماعية، التي يترتب عليها انقطاع الدخل أو الانتقاص منه، نتيجة لتحقق أي من هذه المخاطر، وقد عرف قانون التأمينات الاجتماعية الخطر بأنه: كل حدث يتعرض له الإنسان فيسبب له نقصاً في دخله أو زيادة في أعبائه. في الدول النامية، ومنها سورية، لم تتطور إلى هذا الحد وتوقفت عند تأمين العمال ضد الحوادث والشيخوخة، وترك العمل مقابل تحملهم قسطاً من دخولهم لقاء ذلك.

مراحل تطبيق القانون

صدر قانون التأمينات الاجتماعية بالقانون رقم 92 لعام 1959 وقد طبق هذا القانون على أربع مراحل: المرحلة الأولى: على المنشآت التي تستخدم أكثر من خمسين عاملاً. المرحلة الثانية: على المنشآت التي يتراوح عدد عمالها بين 31 و 50 عاملاً. المرحلة الثالثة: على المنشآت التي يزيد عمالها عن خمسة عمال. المرحلة الرابعة: على المنشآت التي تستخدم أقل من خمسة عمال، وفي هذه المرحلة تسري على العمال فقط أحكام تأمين إصابات العمل والعجز والوفاة الناجمة عن إصابات

العمل فقط، والمنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية، أما بالنسبة إلى بقية المراحل فتسري على المشمولين بها أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، إضافة إلى أحكام التأمين ضد إصابات العمل والعجز والوفاة الناجمة عن إصابات العمل.

فئات استثنيت من قانون التأمينات!

استثنت المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية لعام 1959 وتعديلاته: العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية، حيث نصت المادة 19 على شمول عمال الزراعة المشتغلين بآلات ميكانيكية، أو المعرضين لأحد الأمراض المهنية، وكذلك عمال المقاولات وعمال الترحيل، والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ أي: أن هذه الفئات مشمولة فقط بأحكام إصابات العمل، مع العلم أن طبيعة عمل هؤلاء تعد من المهن الشاقة والخطرة، فكيف يمكن استثناء هؤلاء من قانون التأمينات؟!!

خدم المنازل ومن في حكمهم: يقصد بخدم المنازل ومن في حكمهم: فئة العمال الذين يقومون بخدمات خاصة في المنزل، ويخضعون لأعمال تتصل بصاحب العمل ذاته، كالطهارة والسائقين والبوابين وعمال التنظيف في المكاتب التجارية، ولكن هذا يعد إجحافاً بحق هؤلاء وهضماً لحقوقهم، فجميعهم معرضون لإصابات العمل

ومن حقهم التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، وليس هناك من مسوغ لحرمانهم من أبسط حقوقهم في شمولهم بقانون التأمينات الاجتماعية، عدا عن حرمانهم من تطبيق نصوص قانون العمل، وبالتالي: ليس هناك من قانون يحمي هؤلاء ويؤمن لهم حياة كريمة بعد تقاعدهم، أو بعد تعرضهم لإصابة ما.

كذلك حرم المشرع، العمال الزراعيين الذين يستخدمون في الزراعة لدى القطاع الخاص والمشتري، وكل عمل يكون الطابع الزراعي غالباً عليه. ولكن أيضاً هؤلاء في النهاية هم عمال ويتقاضون أجراً، ولا يمكن اعتبارهم فلاحين يعملون في أراضيهم الخاصة، وهم تعرضوا لظلم شديد حين استثنوا من قانون العمل والتأمينات الاجتماعية.

أخيراً

المطلوب، إعادة النظر بقانون التأمينات الاجتماعية وتعديله وتوسيع مظلته ليشمل العاملين بآجر جميعهم بغض النظر عن طبيعة عملهم، فالشيخوخة والتقدم في السن والعجز والمرض والوفاة لا تفرق بين طبيعة عمل وآخر، فعلى أي أساس يتم استثناء فئة أو عدة فئات من قانون التأمينات الاجتماعية؟ ولا بد من التذكير: إن الهدف الأساسي من التأمينات الاجتماعية هو: توفير الأمان الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع كله.

من أول السطر

■ نبيل عكام

اتفاقية العمل العربية وحقوق العمال الزراعيين والمرأة

أقر مؤتمر العمل العربي عام 1980 الاتفاقية رقم 12 / المتعلقة بشأن العمال الزراعيين. واعتبرت الاتفاقية العمال الزراعيين، هم الذين يعملون في مجال الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، والأعمال المرتبطة بها مباشرة، وفي عملية خدمة الإنتاج الزراعي «النباتي + الحيواني» بما فيهم عمال صيد الأسماك في المياه العذبة والبحيرات. ونوهت المادة التاسعة من الاتفاقية وجوب إبطال أية شروط تنتقص من حقوق العامل في عقد العمل الزراعي.

وتضمنت المادة 20 / على وجوب وضع سياسات تحمي اليد العاملة في قطاع الزراعة، وتكفل لهم حقوقاً متساوية مع أقرانهم في القطاعات الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف العمل في هذا القطاع وشروطه. وتأمين الرعاية الصحية والعلاج. وكذلك شمول العمال الزراعيين بمظلة التأمينات الاجتماعية. كما جاء في الاتفاقية: على الدول الأعضاء أن تضمن في تشريعاتها تكوين منظمات نقابية خاصة للعمال الزراعيين، تدافع عن حقوقهم ومصالحهم وتعمل على تلبية مطالبهم، وإبرام عقود عمل جماعية بين العمال وأصحاب العمل. إن أغلب الدول العربية لم توقع على هذه الاتفاقية بما فيهم سورية.

وصدرت الاتفاقية رقم 5 / بشأن المرأة العاملة عام 1976، فقد أكدت في مجال تطبيق هذه الاتفاقية: المساواة بين الرجل والمرأة العاملة في تشريعات العمل كافة، وتنظيم الأحكام النازمة في القطاعات الإنتاجية والخدمية كافة. وجاء في المادة الثانية منها: وجوب ضمان تكافؤ الفرص في العمل بين الرجل العامل والمرأة العاملة، عند تساوي المؤهلات وعدم التفرقة في الترقى الوظيفي والأجر المماثل للعمل المماثل.

وطالبت الاتفاقية بضمان مساواة المرأة العاملة بالرجل في شروط وظروف العمل كافة وتسهيل التدريب والتأهيل للمرأة العاملة أسوة بالرجل العامل. وحظرت الاتفاقية: تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة بالصحة أو الأخلاق، وكذلك تشغيلهن ليلاً.

وأكدت المادة 8 / من الاتفاقية: على صاحب العمل في المنشأة التي تعمل فيها نساء، تأمين دار حضنة للعمال، وذلك ضمن شروط يحددها تشريع الدولة.

ولم تتجاهل الاتفاقية: ضرورة إعطاء المرأة العاملة إجازة الأمومة والراحة الكافية بعد الوضع. وجاء في المادة 15 / من الاتفاقية: يجب أن يشمل قانون التأمينات الاجتماعية بكل دولة تأميناً خاصاً للأمومة.

وأيضاً أغلب هذه الدول العربية لم توقع على الاتفاقية بما فيهم سورية، حيث اقتصر على أربع دول فقط.

المطلوب إعادة
النظر بقانون
التأمينات
الاجتماعية
وتعديله وتوسيع
مظلته ليشمل
العاملين بآجر
جميعهم

«المسلسل الحقيقي لجنيف»



يكرر البعض ويعيد بأن «جنيف ليس أكثر من مسلسل» والإعلام بلغته ومقولاته المتخمة بمصالح الممولين، ينشغل خلال فترات المباحثات بضجيج: «عدم جدوى الجولات وشكليتها»... فهل فعلاً مسار جنيف والحل السياسي في سورية لم يشهد تقدماً؟ لا بد لنا من استعادة حلقات المسلسل بقراءة أكثر واقعية...

■ عشتار محمود

2012-2013

بادرت الأمم المتحدة إلى جنيف 1 في حزيران 2012... ورغم أن الدعوة كانت مدعومة بمجموعة العمل من أجل سورية ومن ضمنها روسيا والولايات المتحدة، إلا أن هذا الأساس المبكر لانطلاق التسوية السياسية في سورية، تبناه الطرف الروسي قوياً وفعلاً، بينما اختار الأمريكيون بعده أن يستمروا في التصعيد.

وتصاعدت الأعمال العسكرية حتى فتح الأمريكيون احتمال الضربة العسكرية المباشرة في عام 2013، والذي منعه توازنات القوى الدولية الجديدة التي تمثلت بمجموع «الفيتوات» الروسية والصينية. واعتمدت قوى الفوضى العالمية توسيع التدخل العسكري غير المباشر بديلاً، عبر تسليح الحركة الشعبية كلها، وبدأ ظهور المنظمات الإرهابية في سورية مثل: النصرة وبيدات داعش.

2014-2015

مع هذا رد الروس بالتجاوب مع الدعوة إلى جنيف 2 في عام 2014، والذي فشل بأبواب مختلفة. فأولاً: تم إبعاد طرف فاعل في الأزمة السورية، وهو الطرف الإيراني، وثانياً: طبيعة وفد المعارضة الذي كان من لون واحد صبغته التشدد، ومتخماً بالتعهدات والتصريحات النارية «لأصدقاء سورية في الغرب والإقليم». وقابله وفد النظام بتشدد مماثل، فنجحت عرقلة المؤتمر، بأن أصر كل طرف على الموضوع الذي يريد مناقشته: الانتقال السياسي/ الإرهاب.

وفي العام ذاته توسع تنظيم داعش ليحتل الموصل في العراق، وتبين أن القوى الفاشية الدولية تسعى إلى إيصال المنطقة إلى نقطة اللاعودة، وبدا الحل السياسي للأزمة السورية بعيداً.

وكان الدخول العسكري الروسي في 2015، هو رد الفعل المتوقع من القوى الدولية الجديدة التي تريد مواجهة مشروع الفوضى الفاشي. حيث جاء بعد توسع تنظيم داعش، والتصعيد العسكري القياسي في سورية، والذي هدد جدياً استمرار الدولة السورية. وأحدث هذا منعطفاً في المحاربة الجديدة للإرهاب، وفتح أفقاً جديداً للحل السياسي في سورية.

لقد حول الروس إنجازهم العسكري، إلى واحد من أهم الإنجازات السياسية خلال الأزمة السورية، وهو: استصدار القرار 2254 من مجلس الأمن في نهاية عام 2015، وذلك بعد جولة من اجتماعات فيينا. القرار رسم خارطة طريق لحل الأزمة السورية، وحاول أن يجد حلولاً للعقبات السابقة التي تمت في جولات جنيف السابقة، كمسألة طبيعة وفد المعارضة، حيث تضمن توسيعها من منصات

المعارضة الأخرى: موسكو والقاهرة، بالإضافة إلى الرياض، وغيرها. وأكد على ضرورة عدم وضع الشروط المسبقة، وذكر النقاط الأساسية وخارطة الطريق متحدثاً عن الانتقال السياسي، والدستور، والانتخابات، والإرهاب.

2016

على إثر ذلك، دعت الأمم المتحدة إلى جولة جنيف 3 في بدايات عام 2016، وكان للقرار الدولي أثره الطفيف على هذه الجولة، حيث تمت دعوة منصات المعارضة الأخرى. ولكن استمرت العرقلات عبر أروقة الأمم المتحدة حيث للغرب وقعه وأدواته، وكان الأداء البطيء المقصود للفريق الدولي... فكانت الدعوة لأطراف المعارضة السورية الأخرى ملتبسة، فمرة يقال مستشارون، ومرة يقال وفود، والخلاصة: أن وفد منصة الرياض في حينها، قد اختار الانسحاب من المفاوضات، أي: إفشالها، بذريعة التصعيد العسكري، و«الدفاع عن الشعب السوري»!

تلا هذا مسعى روسي جدي لإنجاح هدنة حقيقية في سورية، وقد وصل الروس مع الأمريكيين إلى اتفاق وقف الأعمال العدائية، واستئناف العملية السياسية في سورية، وذلك في شهر 9-2016. ولكن الأمريكيين المنقسمين بعمق لم يلتزموا باتفاقهم، وقد هاجمت قوات أمريكية في اليوم التالي قواتاً للجيش السوري في دير الزور.

وبناء على هذا لم يتأخر الروس في خلق البديل، فاجتمع في شهر 12-2016 وزراء خارجية: روسيا، تركيا، إيران في موسكو، وأصدروا بياناً مشتركاً لإطلاق محادثات سورية في أستانا العاصمة الكازاخية بين وفد الحكومة، والفصائل العسكرية للوصول إلى اتفاقات خفض التصعيد. وتنازلت في عام 2017 اجتماعات أستانا ونجحت في إنشاء مناطق خفض التصعيد لتشمل المناطق الأكثر توتراً.

وكانت نتيجة هذا أن أصبح للأزمة السورية مسار حل إقليمية على الصعيد العسكري، وتدعم العملية السياسية في جنيف. وترتب على هذا أن سعت الولايات المتحدة للاتحاق بمسار خفض التصعيد في المنطقة الجنوبية، الذي أعقب لقاء الرئيسين الروسي والأمريكي الأول، ثم أتى بعده اللقاء الثاني مؤخراً

الذي صدر عنه بيان مشترك بدعم التسوية السياسية في سورية وفق القرار 2254. وكذلك الأمر سارعت الأمم المتحدة عقب أستانا واحد، إلى عقد جولات جنيف المتتالية في عام 2017: الرابعة الخامسة والسادسة والسابعة، والثامنة المستمرة حالياً.

2017

مع كل جولة من جولات عام 2017 كانت محاربة الإرهاب تتوسع في سورية والعراق، حتى بات داعش الآن فلولاً متناثرة هنا وهناك. ومع كل جولة كان يجري تقدم في أستانا لإيجاد حلول سياسية لمناطق تصعيد عسكري. وأصبح المتشددون دولياً وإقليمياً ومحلياً عرابة من أدواتهم الأساسية: أي التصعيد العسكري.

ولم يتنبق في الجعبة من ذرائع لتأخير المفاوضات المباشرة والوصول إلى اتفاق، إلا مسالتان أساسيتان، أولاً: وفد المعارضة الذي ينبغي أن يكون واحداً، ومنوعاً بتمثيله للقوى السياسية السورية المعارضة. وثانياً: مسألة الشروط المسبقة، وفي مقدمتها: رحيل الرئيس، أو بقاءه. وأصبح هذان الجانبان أداة المجاذبة والمناورة الرئيسة، والتأخير الذي من ورائه القوى الدولية الغربية التي تجد صعوبة في تقبل التغير الكبير في ميزان القوى الدولي الذي سيحققه إنهاء الإرهاب، وتسوية سياسية للأزمة السورية، حيث تسعى بعض هذه القوى للمماطلة إلى حين خلق بؤر توتر جديدة في المنطقة، وبعضها الآخر يسعى لضمان شكل تسوية سورية

يتيح حصّة من «غنائم» إعادة الإعمار. على مدار جولات عام 2017 كان العمل جارٍ ولا زال على إزاحة هذه العرقلات، وقد أنجز نسبياً في هذه المسألة، فوفد المعارضة أصبح وفداً واحداً. ولكن البيان الختامي لاجتماع المعارضة الموسع في الرياض الشهر الماضي أبقى على الشروط المسبقة رغم أن الواقع فرضت إزاحة عدد من المتشددين، ولكن لم ينته خطابهم تماماً. وتلقف المتشددون في النظام هذا الأمر، وبدأ الحديث عن أن وفد الحكومة في جنيف سيتأخر، ثم لن يفاوض تفاوضاً مباشراً طالما أن الشروط المسبقة موجودة.

وتداركاً للعرقلات التي قد تنشأ عن الشروط المسبقة، وعن استبعاد أطراف سورية وعدم مشاركتها، بل وعن محاولات الأمريكيين تأخير الحل، عبر عدم التجاوب التام لبعض القوى الإقليمية مثل: السعودية... تداركاً لكل تأخير، بدأ الطرف الروسي يلوح بمؤتمر سوتشي: مؤتمر الحوار الوطني. ويؤكد مراراً وتكراراً أنه ليس بديلاً عن جنيف بل داعماً له كما كان الأستانا.

ورغم أن سوتشي لم يحدد بعد موعده الدقيق، ولا جدول عمله، لكن من الواضح أنه سيعمل على تسريع التسوية السياسية، وذلك عبر توسيع المشاركة في الحوار السوري، وعدم اقتصرها على وفود في جنيف، حيث يركز أيضاً على دعوة الأكراد «حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي»، ويمهد لفتح باب نقاش التسوية بين السوريين على أساس 2254، وذلك أيضاً بمشاركة إقليمية: تركية-إيرانية.



إن تسوية الأزمة السورية في لحظاتها الأخيرة، وما سكتبه لاحقاً عن عام 2018 سيكون مختلفاً كلياً... فمسار الحل السياسي السوري منذ عام 2012 شق طريقه بصعوبة، ولكنه أراح من أمامه: احتمالات تقسيم سورية، والتدخل العسكري المباشر، والإرهاب بشكل شبه نهائي، وقصص رقعة المعارك باتفاقيات خفض التصعيد، وفرض على الأطراف الغربية قوى معارضة سورية جديدة ومستقلة، وكيف الكثير من القوى الإقليمية مع المتغيرات الولية الجديدة، وبقي أن ينتهي عزل المتشددين نهائياً وإطفاء خطابهم، وأن يتم توسيع مشاركة القوى السورية المتعددة والجديدة، في الحل للوصول إلى مرحلة سورية جديدة: بجسم حكم انتقالي توافقي ينهي مركزه السلطات، والإسراع في صياغة دستور جديد، والتحضير لانتخابات رئاسية وبرلمانية خلال 18 شهراً بعد الاتفاق، والتفاصيل المتعلقة بمحاربة الإرهاب كلها ومنع ظهوره مجدداً.

دليقان: ندعو الجميع إلى الذهاب للمفاوضات المباشرة



أجرت قناة «العربية/الحدث» و«الميادين»، خلال الأسبوع الفائت، حوارات مع عضو منصة موسكو، وعضو وفد المعارضة السورية إلى جنيف، مهند دليقان، تحدث خلالهما حول التطورات السياسية بما يخص المفاوضات السورية في جنيف، والمستجدات السياسية في المنطقة، وفيما يلي نعرض جزءاً مما حملته هذه اللقاءات من ردود..

مقاطعة جنيف غير ممكنة..

حول المعلومات عن توقيت توجه الحكومة السورية إلى جنيف، أجاب دليقان: «نرجح أن الحكومة السورية ستأتي لتتابع المسار في مباحثات جنيف، لأنه من غير الممكن مقاطعة هذه العملية بشكل كامل، لكن عملياً هي تأخرت عن الجزء الأول من هذه الجولة، والآن: تتأخر عن الجزء الثاني منها، ولو أجرينا مقارنة مع الجولات السابقة، كانت بعض أطراف المعارضة هي من تعلن توقيف المفاوضات أو تعليقها، أما الآن انتقل الدور إلى النظام ليلعب هذا الدور، أو على الأقل المتشددون ضمنه، وهو يتذرع حالياً بمسألة الشروط المسبقة التي حذرنا منها عملياً، وقلنا: أن الأمور ستذهب بهذا الاتجاه، وسيعملون على مبدأ «أجت والله جابها» بمعنى: قول هذه الشروط المسبقة سيتم استخدامها من الطرف المقابل لتعطيل بدء المفاوضات المباشرة عملياً».

وعن الشروط المسبقة، والمطالب من الحكومة السورية، أكد دليقان: «نحن موقفنا هو ضد وضع الشروط المسبقة، وقلنا: أن وضع هذه الشروط ضمن البيان سيستخدم كترية، وهذا ما جرى للأسف، وبالتالي كنا ولا نزال ضد وضع أية شروط بقضية الرئيس لا رحيلاً ولا بقاءً، وهذه المسألة هي مسألة تفاوضية كبقية المسائل، ويمكن الحديث عنها على طاولة المفاوضات المباشرة، لكن طرحها كشرط قبل الدخول المفاوضات المباشرة هو مسألة معرقة».

التوافق حول ورقة دي مستورا مطلوب
ولتوضيح ما جرى في لقاء المعارضة السورية مع المبعوث الأممي دي مستورا، قال دليقان: «جرى تركيز البحث عملياً حول النقاط الاثني عشر التي تم تقديمها له سابقاً، وتم تقديم التعديلات عليها، وجرى بحث عام عن أجندة الجزء الثاني

من الجولة وفقاً للاحتمالات المختلفة»، وأضاف دليقان: «ليس هناك أي جديد حول ورقة دي مستورا، بمعنى: أنه هناك فعلياً تعميق للنقاش حول هذه الورقة، لأنه فعلياً المطلوب الوصول إلى ورقة مشتركة بين الطرفين. السيد دي مستورا يطرح ورقة يرى من خلالها المشتريات حسب رؤيته، وينبغي للطرفين أن يعطيا ملاحظاتهم على هذه الورقة، حيث تتحول في النهاية إلى ورقة متفق عليها من الطرفين على شكل سورية المستقبل بوصفها ضوءاً في نهاية نفق المفاوضات بتحديد يمكن الدخول إلى مفاوضات وإضاءة هذا الطريق للخروج منه.

لا حل إلا بالتفاوض..

وعن خيار المعارضة في حال لم يأت وفد الحكومة، أكد دليقان: «متابعون في الجولة حتى النهاية، هناك الكثير من الأوراق ينبغي العمل عليها سواء في سلة الدستور، أو في سلة الانتخابات، ولكن بطبيعة الأحوال نتمنى أن نذهب إلى المفاوضات المباشرة، وندعو الجميع للتحلي بالشجاعة والمسؤولية الوطنية والمرونة للذهاب نحو المفاوضات المباشرة، لأنه لا حل للأزمة السورية دون المفاوضات».

وبالتعليق على مسألة القضية الكردية، وموضوع تمثيل الأكراد في المفاوضات السورية، بين دليقان: «أمريكا متافقة في عدة قضايا، وهذه واحدة من القضايا التي لطالما نافقوا فيها. بدأت قضية النفاق الواضح في موضوع الأكراد في مسألة تمثيلهم ضمن المعارضة. الاتحاد الديمقراطي عملياً هو قوة أساسية ضمن القوى الكردية، ودائماً كان يجري التذرع بفتو تركي على تمثيلهم، لكن الفتو الحقيقي من تحت الطاولة هو فتو أميركي، لأن الرعاة الأساسيين لعملية جنيف هم روسيا وأمريكا، ولو توافقا على حضوره لحضر ضمن المعارضة، بالتالي هم عملياً

يتعاملون مع مختلف هذه القضايا على أساس محاولة البحث عن فوالق مختلفة بغرض تغذية النزاعات البينية، دون أن يكونوا موجودين بشكل مباشر». وتابع دليقان: «الاتجاه العام لأمريكا اليوم وفي منطقتنا، هو اتجاه انسحابي، ومن المؤكد أنكم سمعتم أنهم قاموا بسحب 400 جندي أمريكي من الشمال السوري، ما يجري عملياً بما يخص الأكراد في سورية، وكذلك فيما جرى بمسألة الاستفتاء في العراق، أنهم كانوا يحاولون بعد أن انهزمت عملياً أداة «داعش» وأداة النصرة وما شابهها. وهي أدوات الفوالق الداخلية - العمل على مسألة الفالق القومي «الكردية - العربي» و«الكردية - الفارسية» و«الكردية - الكردي» وإلى ما هنالك، ولكن حتى الآن الظاهر وبشكل واضح أنهم يفشلون في هذه العملية، وهم غير قادرين على الاستمرار بإشغال الفتائل».

حملة ترامب

الانتخابية وتوجهه

السياسي العام

يوضح الانسحاب في

ملفات كل من تركيا

وسورية والعراق

ومن مختلف أرجاء

المنطقة

النصر للشعوب..

وحول من ينتصر فعلياً ومن ينهزم في المنطقة وفي العالم كله، أوضح دليقان: «من ينتصر فعلياً هو محور الشعوب بالمعنى العام الدولي لأن ما يجري تهديمه اليوم هو علاقات التبادل الامتكاقي بالمعنى الدولي، وهو ما يجب تدميره، لأن المركز الغربي الاستعماري قام بنهب هذه الشعوب. وحتى الدول الصاعدة في الميزان الدولي، حتى اليوم في الميزان التجاري، هي دول منهوبة من قبل دول المركز الرأسمالي، لذلك الانتصار الفعلي هو لمحور الشعوب على المستوى العالمي».

مسألة الرئيس مسألة تفاوضية..

وعن التغيرات في المواقف الإقليمية فيما يخص الأزمة السورية، قال دليقان: «محمل المعسكر الغربي، والسعودية وتركيا يعيشون اليوم حالة انتقال. السعودية اليوم تجري انعطافاً صعباً جداً بالنسبة لها، وهي تتراوح بين التشدد حيناً والتراخي حيناً، ومن يقرأ الأرقام التي تخص الأزمات السعودية، فهم خلال ثلاث سنوات من حرب النفط التي

كُلفوا بها، كلفتهم عجزاً بميزانهم التجاري 202 مليار دولار، أي: بنسبة 22% من الموازنة لعام 2017. وتابع: «نستطيع القول: أن السعودية بدأت بتغيير مواقفها وهناك تغيير لمسانه على الأقل حين اقترحنا عليهم اقتراح الصمت الإعلامي، في مسألة شرط الرحيل للرئيس السوري، بأن موقفنا فيها لا بقاء ولا رحيل كشرط مسبق، وليس فقط لا رحيل، ولكن فليصمت الجميع إعلامياً اليوم تجاه هذه القضية، وحين نصل إلى طاولة المفاوضات المباشرة فليطرح كل رأيه في هذه القضية. عندما طرحنا هذا الأمر وافق السعوديون على هذا الطرح، وبالتالي لمسانه بهذا المعنى اتجاهنا نحو تغيير في الموقف، ولكن لا نستطيع أن نقول إنه حتى الآن اتجاه حازم ونهائي لأن ما تبع ذلك من عمل سعودي ضمن المسألة اللبنانية لا يشير إلى انحراف جذي عن المسار الأمريكي».

نقل العاصمة

تغطية للانسحاب الأمريكي

وحول القرار الأمريكي الأخير بنقل السفارة الإسرائيلية إلى القدس، أكد دليقان: «أن خطوة ترامب هي من حيث الشكل هجومية، ولكن من حيث الجوهر والمضمون هي خطوة تراجعية. من يقرأ التوازنات الدولية والاتجاه العام لهذه التوازنات يرى فعلياً أن الغرب ككل هو في حالة تراجع وانكفاء، ولذلك في حالات التراجع والانكفاء يقوم المتراجع بالتركيز على نقاط ارتكاز أساسية. وبالنسبة لأمريكا الاتجاه الآن نحو الشرق الأقصى، حيث العدو الأخطر بالنسبة لهم أي الصينيون، أما في منطقتنا، فالمطلوب هو: تراجع تحت النار مع إبقاء نقاط ارتكاز أساسية. ونقاط الارتكاز الأساسية هي عملياً: ضمن الخليج العربي، وفي فلسطين عبر الكيان الصهيوني. وتوجهه السياسي العام، يوضح الانسحاب في ملفات كل من تركيا وسورية والعراق، ومن مختلف أرجاء المنطقة، وبالتالي ما يجري هو تغطية للانسحابات بالجملة التي تجري من المناطق الأخرى».

لا رياضة ولا من يحزنون!

في جلسته المنعقدة بتاريخ 2017/12/5، كلف مجلس الوزراء وازرتي التربية والتعليم العالي والاتحاد الرياضي العام واتحاد شبيبة الثورة والاتحاد الوطني لطلبة سورية وضع خطة للرياضة والشباب تتضمن محاور عدة تتعلق بتفعيل رياضة الشباب وتنشيطها، وإيجاد الطريقة المثلى لاستثمار المنشآت الرياضية التي تخدم هذا الغرض.

■ عادل ابراهيم

وفي تصريح صحفي عقب الجلسة أكد وزير التربية: أنه تم تشكيل لجنة لوضع خطة للرياضة والشباب، تناولت محاور عدة، لافتاً إلى أنه ستكون هناك خطة متابعة ربعية لموضوع تأهيل المنشآت الرياضية واستثمارها بالشكل الأمثل، لتحقيق الغاية الأساسية من هذه المنشآت.

السياحة مسبقاً الخطأ!

في المقابل، قامت وزارة السياحة نهاية شهر تشرين الأول الماضي بإعادة الإعلان عن استدراج عروض لاستثمار موقع فندق الجلاء العائد بملكيته للاتحاد الرياضي العام، وحددت الوزارة في إعلانها موعد انتهاء تقديم العروض المكاملة في الـ 30 من تشرين الثاني، ليتم اختيار العرض الأفضل والأنسب، بما يعود بالفائدة للجهة المالكة من جهة ولتنفيذ مشروع من سوية 5 نجوم في دمشق وفق أفضل المواصفات من جهة أخرى.

ومن صفحة وزير السياحة الرسمية على «فيسبوك»، بتاريخ 2017/12/4 ورد أن: «مركز خدمات المستثمرين في وزارة السياحة شهد إقبال المستثمرين ورجال الأعمال وأصحاب الشركات الاستثمارية لتقديم عروضهم لاستثمار موقع فندق الجلاء في دمشق والتي بلغ عددها 4 عروض وستباشر لجان فض العروض أعمالها لإنهاء إجراءات فض العروض».

ولم يغفل القائم على صفحة الوزير الرسمية الترويج للمشروع مجدداً، حيث ورد: «يتميز المشروع العائد بملكيته للاتحاد الرياضي العام بموقعه الاستراتيجي السياحي الهام لتوضعه على أهم المحاور السياحية لمدينة

دمشق في اوتوستراد المزة وقربه من أهم الفنادق والمواقع السياحية».

أما على مستوى الشرح عن المشروع فقد ورد التالي: «يتضمن برنامج التوظيفي هدم كتلة الفندق الحالية وإشادة فندق من سوية خمس نجوم مع فعالياته الخدمية، كما يتضمن مجموعة مطاعم من ضمنها مطعم صيفي وتيراسات خارجية، بالإضافة إلى خدمات ترفيهية متنوعة «مسبح» ملاعب رياضية» صالات ألعاب ونشاطات رياضية» سينما» بولينغ وفعاليات تجارية» وذلك وفق نظام الاستثمار B.O.T، وبمدة استثمار 45/ سنة ومدة تنفيذ 48/ شهراً من تاريخ منح رخصة البناء».

لا تناقض!

القارئ لما ورد أعلاه ربما يحار في التناقض الصارخ بين التكليف الحكومي الأخير، والإجراءات المتخذة عملياً من قبل وزارة السياحة على مستوى استثمار واحدة من المنشآت الرياضية في دمشق فقط.

فهل فعلاً هناك تناقض، أم أن هناك تكاملاً بين هذا وذاك؟!

ربما لا يوجد أي تناقض، فالتكليف الحكومي أعلاه، وإن كان قد استثنى وزارة السياحة منه، إلا أنه لم يغفل الاستثمار، بل أشار إليه بكل وضوح وصراحة ضمن التكليف، ولعل الالتباس هو حول الغاية والأهداف، وخاصة عند الحديث عن تفعيل رياضة الشباب وتنشيطها، وعن تحقيق الغاية الأساسية من هذه المنشآت، وهو التباس مشروع سيضمحل تبعاً من خلال التكامل بين التوجيه والتكليف على المستوى التنفيذي اللاحق.

الاستثمار أولاً وأولاً

إن وضع المنشآت الرياضية في الاستثمار،



بشكل عام لم تدر مصالح المواطنين أي اهتمام بمقابل اهتمامها المتزايد بمصالح المستثمرين، كبارهم وصغارهم، وهو أمر لم يعد فيه خلاف في ظل استمرارها بسياساتها نفسها المحابية لهؤلاء على طول الخط.

ولعل ما يجب الإشارة إليه بعد ذلك كله ربما هو مساعي الترميم المتعمدة عبر إدراج بعض العبارات التي تثير الالتباس من طرف، وتغلف الغايات الأساسية والنهائية من طرف آخر، والتي غالباً ما تكون مصلحة المواطنين محوراً للمبتس، ونستعير هنا أحد الأمثال الشعبية: «ثلاثة ما بيتخبو، الحب والحب والركبة ع الجمل»، فالحب المتبادل بين الحكومة والمستثمرين جلي، والمواطنين أصبحوا حبالى بالهم والفقر والظلم، والسياسات المتبعة واضحة وضوح الشمس؟!

وفقاً للشكل المتبع من قبل وزارة السياحة ولهذه المدد الزمنية الطويلة، والقابل للتعميم من قبل المكلفين من الوزارات الأخرى، يعني: أن الغاية والأهداف الأساسية للمنشآت الرياضية هي غايات استثمارية تصب بمصلحة المستثمرين أولاً وأخراً، فلا رياضة ولا شباباً ولا هم يحزنون، وربما ليس ذلك فقط، بل حتى المواطنون لم يعد لديهم الإمكانية في الدخول لهذه المنشآت ومساحاتها المفتوحة والخضراء، وخاصة الفقير ومن أصحاب الدخول المحدودة، باعتبارها ستصبح للنخبة من أصحاب الملائة المالية والمترفين، حيث ستغدو هذه المنشآت مناطق سياحية.

«الحب والحب والركبة ع الجمل»

لا غرابة حكماً طالما أن توجهات الحكومة

مشرعة أمام التجار والسماسرة، وكيف سينعكس ذلك على الأهالي بالنتيجة، وعلى مستوى الاستغلال، والمزيد منه عبر ضغط العامل الأول المقترن بالوقت والزمن والحاجة، طبعاً مع عدم إغفال ما رشح عن مخططات تنظيمية أخرى للمنطقة دخلت عليها خلال الأزمة، تتمثل بإمكانية تشميلها بتطبيق المرسوم 66 عليها، وهي بوابة أكبر من الأولى على مستوى استقطاب الاستثمارات من كل حذب وصوب وعلى حساب الأهالي استغلالاً، وخاصة الفقير منهم ذوي الحيازات والمكبات الصغيرة في البلدة.

والنتيجة المستخلصة مما بين سطور حديث المحافظ هي: أن أهالي داريا سيطول انتظار عودتهم لبلدتهم، كما أن الحديث عن إعادة التأهيل للبنية التحتية فيها، الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق، وغيرها، والتي ستكلف المليارات، ستكون المستفيدة منها من الناحية العملية، هي تلك الاستثمارات القادمة من بوابة المخططات التنظيمية، سواء المرة ما قبل الأزمة أو خلالها، ولا ندري أخيراً أين مصلحة الأهالي من ذلك كله؟!

عملية التأهيل تتم وفق محاور، حيث يتم إصلاح الكهرباء والصرف الصحي والمياه والشوارع، بعيداً عن الأضرار الأخرى. أي: أن موضوع عودة الأهالي قد يطول لسنين وسنين قادمة استناداً لمحاور العمل سابقة الذكر، والتسلسل الزمني المتتابع لكل منها، خاصة وقد أضاف المحافظ: أن «إعادة التأهيل ستكون على مراحل كلما توفرت السيولة».

استثمار واستغلال؟

لم يقف الأمر عند ذلك فقط، بل كان في حديث المحافظ إشارة واضحة إلى المخططات التنظيمية في المنطقة وتنفيذها، ولا ندري مقدار اقترانها زمنياً بعودة الأهالي هي الأخرى، حيث قال: «إنه سيتم تفعيل المخطط التنظيمي في مناطق المخالفات، الذي كان من المقرر تنفيذه قبل الأزمة».

فموضوع المخططات التنظيمية وتنفيذها يتضمن محورين، الأول: هو عامل الزمن الطويل، وهو بحد ذاته عامل ضاغط على الأهالي ويؤخر عودتهم، والثاني، هو: عامل الاستثمار في التنظيم كبوابة



أما على مستوى إعادة التأهيل للمدينة فقد قال: «إن إعادة تأهيل داريا تحتاج إلى أكثر من 80 مليار ليرة سورية، وسيتم ذلك عبر محاور، في حين أن قطاع الكهرباء بحاجة إلى عشرين مليار ليرة، ومن الممكن أن يتم العمل على تأهيل الشبكة بكاملها أو لعدة محاور فقط، وأضاف: إن

سنون قادمة من الانتظار

لقد صرح محافظ ريف دمشق عبر إحدى الإذاعات المحلية قائلاً: «إن مدخل داريا سيكلف مليار ليرة ومن المقرر البدء فيه قريباً، بعد أن تتصدق العقود ويصدر أمر المباشرة، ومن المقرر أن يكون المدخل مؤهلاً في أقل من سنة».

أهالي داريا وسنون قادمة من الانتظار!

مرة جديدة يتم تسويق عودة أهالي داريا إلى بلدتهم بشكل غير مباشر، هذه المرة على لسان محافظ ريف دمشق الأسبوع الماضي، حيث قال: إن أهالي داريا بإمكانهم العودة حينما تؤهل البنية التحتية في مناطقهم بشكل فوري.

■ سمير علي

لكن ترجمة «العودة الفورية» المقترنة بتأهيل البنية التحتية، فيها وما فيها من تسويق في الواقع العملي، وذلك بناء على كلام المحافظ نفسه، فحسب حديثه فإن مدخل داريا وحده سيحتاج إلى سنة من أجل إعادة تأهيله.

«الولاد هنن المال والرسمال لبكرا»

عندما تعجز أمانى الموت عن استيعاب ظلم وعسف، وعندما تضيق المساحات عن استيعاب قهر، وعندما يكون الفقر أكبر من أن يردم تحت تراب قبر! هي مختصر حكاية إرث ووجع.



■ نوار الحمشقي

ملابس مهترئة ومفتاح بيت مدمر وقائمة بالديون، كانت جردة الإرث التي تركها لأيتامه على قارعة رصيف في «وطن»! هي ليست أسطرًا وكلمات من صفحة «فيسبوك» ولا استعارة من رواية ما، هي مقدمة لحكاية مرار وظلم وقهر، ضحاياها «أبطالها» كثر من السوريين ربما مع تغيير ببعض التفاصيل والسرديات.

«أم حسن»

متماسكة وبعينين دامعتين كانت تجلس أرضاً في حديقة المواساة في دمشق مع أطفالها الثلاثة، أكبرهم بعمر 6 سنوات وأصغرهم بعمر سنتين، ترتدي ما يشبه المعطف، فيما أطفالها حولها، تنتظر استكمال أوراق دفن زوجها في مقابر نجاها، يساعدتها على ذلك شقيقها.

الحكاية

تحكي، أم حسن، قصتها التي تقطعت بالكثير من التتهافت والبكاء الصامت، وكان بها رغبة دفينية بالبوح والكلام: «زوجي شاب لكنه ظهر بأنه مصاب بمرض السرطان في الأمعاء، وقد اكتشفنا ذلك متأخراً، وبالفترة الأخيرة كنا نأتي إلى المستشفى من أجل علاجه، لكن صحته تدهورت بشكل كبير مؤخراً وتوفي ليلة أمس، بعد أن أتينا به بحالة إسعافية».

«هو شغيل»، والكلام عن زوجها، «خسر ماله ورساله»، حيث كان يملك محلاً صغيراً لبيع الخضرة والسمنة، مقطوع من المنزل الذي يملكونه في حرستا، لكن كل شيء ذهب نهياً ودماراً، ونزحوا كما غيرهم من المنطقة، «المهم بوقتها طلعنا كلنا بخير وسلامة.. وكل شي بيتعوض».

وتتابع: «عند قدمونا إلى دمشق نزوحاً، بعت ما بحوزتي من مصاغ

ذهبي قليل، بالإضافة لما توفر مع زوجي من مال محدود، واستأجرنا غرفة صغيرة ومنتفعات في حارات ركن الدين المرتفعة، وقد اشترينا بعض الأثاث المستعمل الضروري، وقد كان حالنا أفضل من غيرنا بكثير ممن شردوا ونزحوا، وفي الوقت نفسه بدأ زوجي يبحث عن عمل من أجل أن يطعمنا ويؤمن متطلباتنا، وأهم شيء كان بالنسبة إليه أن يؤمن أجرة البيت التي ترتفع كل فترة».

«سبع صنايع والبخت ضايح»!

وتضيف أم حسن: «اشتغل بالدهان والكهربا والبيتون والصحية بأول فترة حتى هلك من التعب، كان يطالع الصبح وما يرجع لآخر الليل، وقت يكون في ورشات، أو أي شغل ممكن يساويه، ووقت ما في يطالع ليدور ع شغل ثاني، كان ينوجع من تم سكت، وكل فكرنا أنو الشغلة تعب ومن الأكل الناشف والشاي والقهوة والدخان».

وتكمل حديثها: «بعدين زاد التعب عليه، وحصر كثير ع وضعو وصحتو وقلة الشغل وتقصير ع البيت، وما عادت المسكنات تنفع معو، فنصحو واحد صيدلاني يراجع مشفى المواساة، لأن ما في مجال نروح لا ع دكتور ولا ع غيره، ولأن وضعنا صار أسوأ بكثير، وبالمشفى خبرونا أنو معو سرطان قديم ومنتشر بعد ما عملولو تحاليل وتصوير، وبدو يعطوه كيماوي كل أسبوع، هد حيلو أكثر وأكثر، وراح شعرو وما عاد فيه يشغل مثل قبل، وزاد علينا مصروف الأدوية الكبير مشان مرضو، ورغم هيك ضل يطالع من البيت بقلب الأسبوع وقت يحس بحالو نشيط يدور ع شغل وهو مو قدران، مرة يجيب مصاري ويقول: أنو اشتغل، ومرة يجي بايديه الفاضية وهو مهود الحيل، وكل هالسنين ما رضي نسجل لا بجمعية ولا بغيرو وهو يقول: مالنا بحاجة الله ساترها معنا،

بالقول: «صار برقبتي 3 ولاد، بدي طعيمهم ودرسهم، لأن الله يرحمو كان كل همو يعلم الولاد ويربيهم، وكان يقول: بدنا نرجع ع بيتنا ربناين ولادنا مو خسرانينهم، هنن المال والرسمال لبكرا».

غضب ووجع مكبوت!

لم يخلُ كلام أم حسن من بعض عبارات السب والشتم والتهكم الموجه، على أوضاعها وعلى حالها وحال أسرته ومال زوجها، وعن الفقر والعازة والنكران الرسمي لمأساتها كما غيرها، من قبل الدولة التي لم تقدم لهم أي شيء، اللهم باستثناء جرعات العلاج المتأخر في المواساة، مع الكثير من لحظات الصمت الذي يبدو أنها تغلف الكثير من شحنت كبت الغضب المدفون، كما لم تتوقف عن البكاء المتزن، ولم تكن لديها الرغبة في الصمت، وكان بداخلها بركاناً وحمماً تستعر للانفجار غضباً، إلا أن شقيقها أثنى على عجالته، واضطجعا مع أطفالها لداخل المشفى من أجل استكمال بعض الأوراق المستجدة.

لتنتهي حكاية «أم حسن» وهي ماضية تحمل طفلتها الصغيرة، بينما يمضي طفلاها معها متمسكين بمعطفها الذي غدا مغبراً بلون التراب.

رغم كنا بحاجة بأخر فترة، وبأخر كم شهر صار وضعو ميؤوس منو ع هوا حكي الدكاترة، وهو أصلاً بيعرف هالشئي، وسلمنا أمرنا لله».

الموت راحاً!

وتابعت: «من كتر الحصر كثير مرات كان يدعي لله يريحو من عذابو وعذابي معو، وكل همو كان الولاد بعد ما يموت، ووصى أخواتي وأخواتو فينا، بس كان الله بعونهم كل مين الله كافيه بهمو».

وعن لحظة وفاته قالت بأسى: «لك المصيبة أني ما كنت معو بلحظتها الله يسامحني ويغفرلو.. كنت عم مشي الولاد وغيرلهم جو عن المشفى.. بس الله يرحمو شو كان حقاني ويكره الحرام، بعد ما خبرونا أنو توفي، سلمونا اللي كان بجيبنتو يا حسرتي.. هويتو وألف وميتين ورقة، ومفتاح بيتنا اللي راح، وورقة كاتب عليها شو مدين من العالم مصاري بالاسم والتاريخ».

تتابع أم حسن: «الحمدلله أنو المبلغ مو كبير كثير، لأن هدول ذمة برقبنتو الله يرحمو وبرقبتي ورقبة ولادو لازم نوفيه، كل شي إلا الحرام الله يبعدهنا عنو».

وتتابع، وكان صحوه أصابتها فجأة

«الله يرحمو كان كل همو يعلم الولاد ويربيهم وكان يقول: بدنا نرجع ع بيتنا ربناين ولادنا مو خسرانينهم هنن المال والرسمال لبكرا».

وصية واستحقاق!

تري هل ستمكن أم حسن من تنفيذ وصية زوجها بتربية أطفالها وتعليمهم كونهم «المال والرسمال لبكرا»، أم أن واقع فقدان معيها مع الديون «الإرث» التي لا يمكن أن تدفن معه، والأعباء الكبيرة التي ستضطر لحملها وحيدة ستحول دون ذلك؟! وهل سيثور بركانها المستعر غضباً، أم أنها ستبقى متماسكة في ظل استمرار النكران والظلم الرسمي، والعسف والاستغلال المجتمعي الذي سيزيد عليها ربما؟ وما هي حال شبيهات «أم حسن» وأسره ممن كانوا ضحايا «أبطال» لحرب فرضت عليهم، كما فرضت عليهم تداعياتها، عمراً مهودراً، وفقراً وقهراً واستغلالاً؟ أخيراً، لعل عبارة: «بدنا نرجع ع بيتنا ربناين ولادنا مو خسرانينهم، هنن المال والرسمال لبكرا» رغم بساطتها وعفويتها إلا أنها عبارة مكثفة وعميقة ستكون برقبة الدولة والحكومة كحق واستحقاق وواجب، تجاه «ولادنا» جميعاً، حالها كحال ورقة الديون المستحقة إرثاً برقبة «أم حسن».

مدينة السلمية.. بين التهميش والتطنيش؟



■ سمر علوان

من أين نبدأ؟

هكذا يتساءل أي شخص من السلمية، حالما تطلب إليه أن يحدثك عن واقع الخدمات في المدينة، فالمزاج العام للأهالي مشحون بالاستياء والغبن إزاء حال مدينتهم المهملة، وهو ما تعبر عنه صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، التي تتناول قضايا معيشية عديدة، وفي طليعتها: فساد العديد من لجان الأحياء واعتمادها على المحسوبيات، ولا سيما حين يتعلق الأمر بتوزيع المازوت، فالنظام المتبع حالياً هو: توزيع مئة ليتر لكل عائلة، ويغاب عليه التأخير والبطء وعدم المساواة، حيث تشير إحدى الصفحات إلى أنه حتى بداية شهر تشرين الثاني لم تحصل سوى 20% من الأسر على وقود التدفئة، في حين يؤكد آخرون: أنهم قضوا الشتاء الماضي بانتظار نصيبهم من المازوت دون فائدة، وانتهى بهم الأمر إلى التدفئة على الحطب أو شراء «مازوت داعش» كما يسمونه، وهو ما كان يباع في السوق السوداء من مازوت غير مكرر بشكل كافٍ، مع العلم بأنه سيء الاشتعال وشديد الخطورة.

تقنين غير منتظم!

انقطاع الكهرباء، يشهد معدلات أعلى من المناطق المجاورة، ما جعل الناس يشعرون بأنهم ضحية إهمال متعمد يطال المدينة دون غيرها، إلى جانب ذلك تعاني السلمية من عدم انتظام مواعيد التقنين، وهو ما يمكن أن تلحظه عندما تسأل أي شخص، عن موعد انقطاع الكهرباء في الحي الذي يقطنه، فكل

يوم نظامه الخاص ولكل ساعة «شياطينها»، إذ تقول إحدى السيدات: «يفترض أن يكون التقنين بمعدل 3 \ 3 لكن ما يحدث أن الساعات الثلاث التي ننتظرها بفارغ الصبر لاستخدام الكهرباء تشهد انقطاعات متكررة كثيراً ما تتجاوز 30 دقيقة ولا يتم تعويضها».

«الهي عال العال»

لا يشكو الأهالي اليوم من مشكلة المياه، فرغم أنها لا تصلهم سوى مرة واحدة كل ستة أيام ولوضع ساعات ليلاً لا أكثر! إلا أنهم يعتبرونها «ترفاً» مقارنة بالسنوات الماضية، والتي كان عليهم فيها انتظار المياه لأكثر من شهر، والوقوف في طوابير للحصول على حقهم من ماء الشرب، وإنفاق الآلاف شهرياً لشراء مياه لا يعلمون على وجه التحديد من أين أتت ومدى نظافتها.

وهذا يعني: أن السياسات الحكومية أثمرت في جعل الناس يشعرون بالرضى تجاه واقع غير مرضٍ ولا يلبي أبسط حقوقهم!

شوارع مع وقف التنفيذ!

الطرق والشوارع حكاية أخرى، إذ تملؤها الحفر التي تتحول مع قدوم الشتاء إلى

مستنقعات راكدة، إلى جانب العديد من فتحات الصرف الصحي غير المغلقة، كما هي الحال في مصرف المياه على طريق المساكن والذي لم يتم إغلاقه بعد تنظيفه، وإنما أحيط ببعض العجلات، ليصبح المكان فيما بعد مسرحاً للعديد من الحوادث، دون أن تغفل البلدية شيئاً لحل هذه المشكلة البسيطة. ولشارع الكورنيش رواية لمحمية، فذلك الطريق الذي يفترض أن يصل بين أحياء السلمية الرئيسية ما يزال غير جاهز، رغم أن العمل بدأ به منذ تسع سنوات، وهو حتى الآن بلا أرصفة أو إنارة أو تشجير.

الإغراق بالنفايات!

وبسبب عدم قدوم سيارات القمامة يومياً، بحجة قلة مخصصاتها من المحروقات، بات تكس النفايات في شوارع المدينة مأساة أخرى يشكو منها الجميع، ولك أن تتخيل ما يحدث في أحياء مكتظة لا تزورها سيارة القمامة إلا مرة في الأسبوع! ويطرافق ذلك مع شائعات سرت منذ نحو شهر بانتشار الليشمانيا في الأحياء النائية، مما دفع بعض المؤسسات المجتمعية الأهلية إلى التدخل، وتشكيل فرق تطوعية أو مآجورة لجمع

القمامة، وتنظيف الشوارع من حين إلى آخر، وهو ما يؤكد أحد الأهالي بعبارة «لولا مؤسسة الأغا خان لطمرتنا القمامة!».

أين الحكومة؟

إضافة إلى ذلك، تكفلت هذه المؤسسة بتركيب عشرات من أعمدة الإنارة التي تعمل بالطاقة الشمسية لإنارة الحدائق، إلى جانب بناء خزانات لتوفير مياه الشرب، ولا سيما خلال السنة الماضية، التي شهدت انقطاعات كثيرة في المياه، وصل بعضها إلى أكثر من شهر، لتغدو المؤسسة إلى جانب العديد من الجمعيات الأهلية هي البديل الوحيد عن الجهات الحكومية التي تنازلت حتى عن أبسط مسؤولياتها تجاه المدينة. فمن المعروف أن المجتمعات لا تقبل الفراغ، وأن أي غياب لدور الدولة يعني: إفساح المجال لظهور بدائل تلبي الحاجات الأساسية للمواطنين على أقل تقدير، فلماذا تصرّ الحكومة على التخلي عما وجدت لأجله، والاكتفاء بوجودها اسمياً فقط على مستوى مسؤولياتها في الكثير من المناطق، ليس في السلمية وحدها فقط؟ ولمصلحة من يتم ذلك؟!

السياسات الحكومية أثمرت في جعل الناس يشعرون بالرضى تجاه واقع غير مرضٍ ولا يلبي أبسط حقوقهم!

زراعة الحمضيات في مهب الريح؟!

وصلت زراعة الحمضيات في السنوات الأخيرة إلى مرحلة حرجة، تهدد هذه الزراعة كلياً بعد الانخفاض الكبير في أسعارها، خاصة البرتقال. حيث الكلفة مرتفعة جداً في المحروقات والأسمدة والمبيدات والعبوات والنقل، وقد أدى ذلك إلى إقدام المزارعين لقلع هذه الشجرة، والتحول لزراعة الخضار.

■ مراسل قاسيون

وقد لوحظ في محافظة طرطوس، خروج وقلع عشرات الألوف من هذه الشجرة، بعد الخسائر المتوالية للفلاحين.

وإذا استمرت الأمور هكذا.. فإن مساحات واسعة ستخرج من الإنتاج، وخلال عامين آخرين قد يجد السوريون أنفسهم يستوردون الحمضيات، بدل الفائض من الإنتاج لدينا.

قاسيون جالت على العديد من



بالعمل كاملاً فسيوفر عشرة آلاف ليرة في الطن، أي: عشرة ل.س في الكغ فيكون دخله من كل كغ هو: عشرون ل.س.

فكم سيحتاج هذا المزارع إلى أطنان إنتاج، ومساحات زراعية كي يستطيع إعالة أسرته؟ سؤال يرسم الجهات المعنية كلها!

آلاف ل.س، أي: عشرة ليرات في كل كغ تدخل جيب المزارع، وإذا كان النوع حامضاً، فالسعر الوسطي هو 100 ل.س والصافي للمزارع 60 ل.س، وهنا لم يتم حساب حالات الصقيع والعواصف التي تخرّب كميات كبيرة سنوياً، وإذا قسمنا وسطياً الصافي للمزارع، إذا قام هو

عن كلفة الطن الواحد من البرتقال، وسعره، والمردود الذي يحصل عليه المزارع بشكل وسطي. فمثلاً: إذا بعنا الطن الواحد بـ 50 ألف ل.س في مرحلة الذروة، فكلفته وسطياً هي: 5000 ل.س أجور نقل، و12000 ل.س عبوات، و3500 كمسيون، و6000 أجور عمال، وهذه كلفة مباشرة.

كما تلحقها كلفة سنوية أخرى، فمثلاً: نقدر أن الطن إنتاج عشر أشجار متوسطة الإنتاج وبمساحة ربع دونم، وتحتاج لكلفة سنوية وسطياً: 8000 ل.س تقليم، 3000 ل.س سماد، و1500 ل.س محروقات ري، و1500 ل.س مبيدات، و2000 ل.س أجور عمال للقيام بذلك، ونضيف الكلفة السابقة فيصبح مجموع كلفة الطن حوالي 40000 ل.س، وصافي دخل المزارع عشرة

المزارعين، واستطلعت واقع هذه الزراعة وصعوباتها، وقد صرح هؤلاء: إنهم في وضع لا يحسدون عليه، وكل الظروف ضدهم، فالارتفاع فاحش في أسعار مستلزمات الإنتاج، مقابل انخفاض كبير في أسعار المنتج، كما ولوحظ فارق كبير في الأسعار بين ما يتقاضاه المنتج، وبين الأسعار التي تصل إلى المستهلك، وهذه لعبة التجار والسماسرة، في ظل غياب دور الدولة، والتموين تتفرج.

كما اشتكى العديد من المزارعين من انتشار أمراض جماعية في الحقول، مثل: الجرب والصدأ، والتي تحتاج إلى أدوية علاجية مرتفعة الأسعار، «وطالبنا الإرشاديات واتحاد الفلاحين بالتدخل لمساعدتنا، والجواب دائماً: لا توجد إمكانيات!». أحد المزارعين بين لنا نموذجاً

مازوت التدفئة وذكاء البطاقة!



تصريحات مدير محروقات ريف دمشق الأسبوع الماضي، أثارت زوبعة من ردود الفعل عبر صفحات التواصل الاجتماعي، خاصة حول الكميات الموزعة حتى تاريخه من مادة المازوت، وحول عدم وجود عراقيل أمام توزيع المادة.

■ عاصي اسماعيل

لقد صرح مدير محروقات ريف دمشق عبر وسائل الإعلام: إن إجمالي الكميات الموزعة من مازوت التدفئة حتى الآن بلغت 20,529 مليون ليتر، وهناك توجيهات برفع كميات المازوت المخصصة للمناطق الباردة والمكتظة بالسكان في المحافظة، وهناك جهود كبيرة لتنفيذ خطة التدفئة للعام الجاري، مضيفاً أنه: ازدادت طلبات الخطة التموينية خلال شهر تشرين الثاني الماضي والشهر الجاري من مازوت التدفئة حصرًا، ولا توجد أية عراقيل حتى الآن أمام توزيع المادة.

للمواطن رأي آخر!

لقد كانت ردود الفعل متباينة من قبل المواطنين، عبر بعض صفحات التواصل التي نقلت التصريح، اعتباراً من الدهشة، وصولاً للتساؤل حول الكميات المخصصة وعدم استلامها كاملة من قبل بعضهم حتى الآن، وفيما يلي بعض من هذه التعليقات: معقول ما في عراقيل وعنا بلقطة أكثر من نص العالم ما أخذت ولا لتر مازوت؟

«لا توجد عراقيل ونحن مسجلين من شهر أب بضاحية قدسيا ولهلق ما عبولنا كيف لو كان في عراقيل؟» «وعين منين ما عم نشمو للمازوت.. للحلال والحرام 60 لتر وراحت للسنة الجاية!»

«نسيبتوا قطننا أيضاً يا حلوين متى نأخذ الـ 100 ليتر الموعدين بها؟» «يبرود كل هالكميات اللي عميكي عنها ولسا كتير ناس 100 ليتر ماعبت!»

«شو مشان أشرفية صحنايا ما عبولنا عم ننتظر الدور!» «التوزيع لناس وناس في جرمانا حسب المعارف والباقي عمرو ما يدفا!» «نحننا بمنطقة الباردة 8 آذار ناس أخذت وناس لا!»

وغيرها الكثير من التعليقات الأخرى التي تؤكد على عدم استلام الكمية المخصصة للدفعة الأولى كاملة، كما أن بعضها يشير إلى عدم العدالة في التوزيع، ناهيك عن أن بعض المواطنين لديهم شكوا على بعض الموزعين، واليات الاستغلال المباشر من قبلهم، خاصة ناحية التلاعب بالكميات على حسابهم، وطلب «الإكرامية» كعبارة ملطفة عن الرشوة علناً.

تصريح رسمي آخر!

تجدر الإشارة أيضاً إلى تصريح مدير عام شركة محروقات «سادكوب»، خلال الأسبوع الماضي كذلك الأمر، حيث قال: «إن مخازين شركة محروقات تبشر بعدم وجود أية مشكلة في تأمين أنواع المشتقات النفطية جميعها للإخوة المواطنين، سواء مادة المازوت لزوم التدفئة وغيرها، أو مادة البنزين الممتاز والغاز» مضيفاً: «تهيأنا جيداً لموسم الشتاء الحالي، ونحن نعلم أنه بعد فترة قسم من المواطنين يستخدمون الغاز للتدفئة المنزلية، موضحاً أن مخازين الغاز جيدة، وأن شركة محروقات تنتج حالياً ما بين 110 - 115 ألف أسطوانة غاز يومياً».

وحول مازوت التدفئة قال: «قطعنا مرحلة كبيرة في موضوع توزيع مازوت التدفئة، وأنه تم تخصيص 400 ليتر مازوت تدفئة لكل عائلة خلال موسم الشتاء الحالي، وقد وجّهنا بتعبئة 200 ليتر لكل عائلة مع بداية موسم الشتاء وقبل نهاية العام 2017 تضاف إليها 200 ليتر أخرى توزع مع الأشهر الأولى من العام 2018».

الاحتياجات والسوق السوداء!

مما لا شك فيه، أن الكميات التي أوردتها مدير محروقات ريف دمشق هي كميات رقمية معززة بقوائم توزيع متوفرة لديه، وربما كذلك هي الحال لدى مدراء المحروقات في بقية المحافظات، بالمقابل لا يمكن أن ننفي أو ننكر تذمر واحتجاجات المواطنين المحقة والمعززة أيضاً بواقع اليات التوزيع المتباينة بين منطقة وأخرى، ليس على مستوى ريف دمشق فقط، بل على مستوى المدن والمحافظات جميعها، سواء من حيث الكميات المسلمة للدفعة الأولى، التي لم تستكمل حتى الآن واختلافها بين منطقة وأخرى، أو من حيث استكمال خطة توزيع هذه الدفعة أو التي تليها، مع المقارنة المحقة لديهم بناءً على تجارب التوزيع في الأعوام السابقة، خاصة مع واقع بدء اشتعال السوق السوداء من جديد على مادة المازوت، كما على غيرها من مواد التدفئة الأخرى، ومع بدء موسم البرد والشتاء والاحتياجات الفعلية للمواطنين من هذه المادة التي لا تتناسب مع المخصصات أو المسلم منها، وخاصة في المناطق الباردة. لقد تراوح سعر ليتر المازوت في هذه

من تأتي هذه الكميات كلها والمتوافرة في السوق السوداء إذ؟ وبلا موارد فهي إما سرقة من مخصصات المواطنين أو تسرب من مخازن ومستودعات الجهات الحكومية

السوق بين 300 - 350 ليرة، ولا ندري إلى أين يمكن أن يصل السعر لاحقاً، عبر شبكات الاستغلال المنتشرة على هامش حاجات المواطنين وبعمقها، مع التأكيد على أن هذه الشبكات المستغلة ما كان لها أن تقوم بهذا الدور لولا وجود بعض الفاسدين في بعض المواقع المفتاحية، وذلك لاعتبار هام هو: أن المحروقات، والمشتقات النفطية عموماً، من المفترض أنها بيد الجهات الحكومية، استيراداً ونقلًا وتوزيعاً وبيعاً.

السوق السوداء مصدرها حكومي!

يبقى السؤال بعد ذلك كله: من تأتي هذه الكميات كلها، والمتوافرة في السوق السوداء إذ؟ وبلا موارد، فهي إما سرقة من مخصصات المواطنين، أو تسرب من مخازن ومستودعات الجهات الحكومية، باعتبار لا خيار ثالث آخر متاح! وربما الأهم هو: أن هذه السوق والقائمين عليها من المستغلين والفاسدين يعملون أحياناً بشكل شبه علني، وقد أصبح الأمر رائجاً خلال سني الحرب والأزمة في ظل حال الفلتان في السوق بشكل عام، وتقشي ظاهرة المحسوبية والاستقواء على المواطنين وحاجاتهم.

ذكاء الحلول بدلاً من ذكاء البطاقات!

مما لا شك فيه: أن البطاقة الذكية المعن عنها والمروج عن دورها، لا يمكن لها أن تحل جوهر المشكلة من الناحية العملية، دليل الوقائع السابقة كلها، وبالتالي، فإن الحل بحد ذاته، هو ما يجب أن يكون ذكياً وليس البطاقة نفسها، ولعل بدايات الحل لمشكلة تأمين حاجات المواطنين من مازوت التدفئة يمكن تبويبها بالتالي:

زيادة كمية المخصصات للمواطنين بما يؤمن احتياجاتهم الفعلية، خاصة في ظل الحديث عن المخازين المبرشة أعلاه. إعادة النظر بالسعر بما يتناسب مع إمكانات هؤلاء المواطنين فعلاً باعتباره مدعوماً، خاصة في ظل تراجع سعر الدولار الذي يجب أن ينعكس على السلع جميعها افتراضاً. لحظ آلية دعم لتسديد القيمة على دفعات، نظراً للوضع المتردي العام أجرياً ومعاشياً. وضع آليات توزيع أكثر مرونة وعدالة، بعيداً عن المحسوبية والوساطات وأوجه الفساد. المزيد من الرقابة الحقيقية الفاعلة على مستوى التوزيع والبيع للحد من تقلت السوق السوداء وأوجه الفساد، والمحاسبة الجدية للمستغلين كلهم.

حواجز طريق عفرين - «تفتيش أم شيء آخر»؟



والحواجز الدسمة على هذا الطريق يصل عددها إلى ثلاثة حواجز. وبالتالي أمام سائق الحافلة والركاب خياران لا ثالث لهما: إما البقاء عند الحاجز لفترة طويلة في الانتظار- أو دفع المبلغ المطلوب منه! والنتيجة، أن هناك ملايين من الليرات السورية تتم جبايتها «تشليحاً» من جيوب المواطنين، وعلى حساب معيشتهم يومية، تحت اسم الحماية والحرص والأمان! فهل من يعيد للحواجز دورها وواجبها، أم أن المواطن سيبقى رهينة الابتزاز أو هدر الكرامة على بعضها؟!

دمشق تصل إلى حوالي عشر رحلات. وحسب بعض الروايات أن بعض السائقين يضطرون إلى دفع عشرات الآلاف لليريات يومياً لمختلف الحواجز الموجودة على طول الطريق، حيث لا تتعدى المسافة بين حاجز وآخر سوى مئات الأمتار أحياناً، والحواجز هذه تأخذ من الحافلات التابعة لخط عفرين- دمشق حصراً. وللاشارة، هناك بعض الحواجز على هذا الطريق لا تقبل بأقل من 15 ألف ليرة لكل حافلة كبيرة محملة بالركاب، والمتوجهة إلى دمشق أو بالعكس متوجهة إلى عفرين.

هل مهمة هذه الحواجز هي تشليح المواطنين أم تأمين الحماية والأمان وإدخال الطمانينة إلى نفوس الأهالي والسكان؟

بقيت منطقة عفرين خلال هذه الحرب آمنة نسبياً مقارنة مع المدن السورية الأخرى، ومن هنا كان الضغط السكاني الكبير عليها من المناطق المجاورة هرباً من الحرب والصراع المسلح، ومن قوى التطرف، فازدادت معاناة المواطنين فيها من خلال ارتفاع الأسعار/العقارات- المواد الغذائية/ مروراً بمعاناة غياب التيار الكهربائي نهائياً عن المدينة خلال فترة الحرب، ليحل محلها نظام الأمبيرات.

■ مراسل قاسيون

والمعاناة الأخرى لدى الأهالي هي: هجرة الشباب قسراً بسبب الحرب إلى أوروبا والدول المجاورة، وما زالت هذه المعاناة مستمرة نتيجة الحرب التي فُرضت على أبنائها.

حواجز «الأمان»!

إذا كانت المعاناة المذكورة سلفاً من نتائج الحرب، وهي تبررها نوعاً ما، إلا أن المعاناة الأخرى من قبل المواطنين المسافرين إلى حلب ودمشق، على بعض حواجز التفتيش التابعة للدولة بغض النظر عن تسميتها وتبعيةها، لا تقل أهمية. وللوقوف على هذه المشكلة/الحواجز/ لابد لنا أن نقول: إنها وضعت أساساً لحماية السكان من الإرهاب، وليس لاتخاذ الإرهاب ذريعة للقيام بتخويفهم أو سلبهم/تشليحهم/ في واقع الأمر، الذي يجري هو العكس، فإن كل من يصل إلى بعض هذه الحواجز يشعر بالخوف وليس بالأمان، وعلى هذا الطريق الحيوي على مدار عمر الأزمة، كان الكثير من المواطنين الذين يأتون إلى دمشق أو حلب يتعرضون أثناء مرورهم على بعض الحواجز لعملية التشليح وللأسف الشديد ما زالت العملية مستمرة.

الجباية «ع الراس وع التنكة»

لدى استطلاع آراء بعض المواطنين القادمين إلى دمشق، أو المسافرين إلى عفرين، كانت الإجابة دائماً موحدة: حيث تراوحت المبالغ بين 500 ل.س و1000 ل.س على كل راكب سابقاً والدفع إجباري، أما حالياً عملية التشليح تطورت باتجاه آخر وهي: أن يقوم سائق الحافلة بدفع المبلغ، كإجمالي، وذلك على حساب زيادة أجرة الراكب. بغض النظر عن تفاصيل أسماء هذه الحواجز ومواقعها باعتبارها باتت معروفة للجميع، حيث يمر عليها يومياً ما يقارب 250 حافلة بين كبيرة وصغيرة. أحد الحواجز انتقل من مهمة حماية أمن السكان إلى فرض اتاوات على الذين يجلبون معهم تنكات الزيت/1000 ل.س لكل تنكة/ كما ويقوم بفرض مبلغ «5000ل.س» على سائقي الحافلات الكبيرة المحملة بالركاب.

ملايين يومياً!

الجدير بالذكر، هناك بعض الحواجز الأخرى على طريق عفرين حلب- دمشق، السائق مجبر لدفع مبالغ مالية كبيرة لهم، وذلك على حساب زيادة أجرة الراكب، وأجرة المواد الأخرى المحمولة، وهنا لابد لنا أن نذكر بأن عدد الرحلات اليومية بين عفرين-

مشفى التل: قصة مأساة وحق مهدور



الطبية اللازمة لأبنائها كما غيرها من المناطق. فإلى متى سيبقى أهالي المنطقة، الذين يتجاوز تعدادهم المليون نسمة بكثير، دون مشفى حكومي؟ وهل ستلحظ وزارة الصحة والحكومة هذا المطلب والحق الشعبي ضمن خططها ومشاريعها، أم أن أعواماً قادمة أخرى ستمر تقصيراً وإهمالاً كما غيرها دون تحقيق ذلك؟.

اللازمة على مستوى البنى التحتية فيه مروراً بالتجهيزات الطبية، وليس انتهاءً بالكادر الطبي والتمريضية، وذلك من أجل افتتاحه لتقديم الخدمات الطبية اللازمة لأبناء المنطقة، وهو مطلب محق من كل بد، ليس لكون الهيكل الإنشائي والأرض المشاد عليها هي نتاج تضافر العمل الشعبي والأهالي فقط، بل والأهم: لحاجة المنطقة التي تعتبر كبيرة ومتسعة، لمشفى حكومي يقدم الرعاية

وزير الصحة حينها: «إن مشفى التل سيوضع في خطة استثمار الوزارة خلال السنتين القادمتين، مبيناً أن الوزارة تسعى وضمن إمكاناتها المتاحة، وبرنامج الإنفاق الحكومي لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين».

من جانبه قال المهندس مدير مشروع مشفى التل من مؤسسة الإنشاءات العسكرية: «إن المشروع قائم بالتعاون بين مؤسسة الإنشاءات ووزارة الصحة وشركة الدراسات العامة موضعاً: أنه من المتوقع أن ينتهي خلال السنتين القادمتين، ولكن لا يمكن وضعه في الاستثمار إلا حين الانتهاء من الموقع التابع له». وبعد ذلك أتت سنوات الحرب والأزمة، وأهمل المشفى كما تم نسيان الوعود والعهد الرسمية كافة بشأنه، طيلة السنوات التي ما قبلها، كما ضاعت المحاسبة على التقصير والترهل والفساد، وعادت المشفى على الهيكل من جديد نتيجة عمليات السرعة، التي لم تكن سنوات الحرب والأزمة سببها، بل ما قبلها من أعوام كثيرة، وما زال أهالي مدينة التل والمنطقة عموماً في الانتظار حتى الآن!.

حق ومطلب شعبي

أهالي مدينة التل والبلدات المحيطة بها يطالبون بإعادة تأهيل المشفى وتأمين مستلزماته كافة، من أعمال الصيانة

تفتقر منطقة الريف الشمالي لدمشق، وجود أي مشفى حكومي فيها، والسبب الأساس يعود إلى أعوام عدة من الترهل واللامبالاة والتقصير وانعدام المحاسبة، كانت ضحيتها مشفى التل، وبالتالي المرضى من أبناء هذا الريف الكبير.

■ مراسل قاسيون

التخصصية في المشفى واستمع من المعنيين إلى شرح عن الخدمات التي تقدم للمواطنين، وقد وجه بضرورة الإسراع بتنفيذ أعمال الترميم في الوقت المحدد كي يوضع المشفى في الخدمة، ويقدم خدماته الطبية لأهالي منطقة التل والمناطق المحيطة بها. في عام 2007، وتحت قبة مجلس الشعب تساءل أحد الأعضاء بقوله: «ما مصير مشفى التل الذي لا يزال متوقفاً منذ سنوات عدة رغم أن هذا المشفى نقلت ملكيته إلى وزارة الصحة منذ أكثر من ثلاث سنوات، مع العلم أنه بني بأموال العمل الشعبي على الهيكل وسلم للوزارة». وقد أجابه وزير الصحة حينها: «فيما يتعلق بمشفى التل فإننا واعتباراً من 2008/1/15 سنبداً العمل فيه وقد تم توقيع العقد بشكل نهائي مع الإنشاءات العسكرية». في نهاية عام 2009 أوضح الجهاز المشرف في المشفى: «أن تأخر التأهيل يعود إلى خلل في الدراسة الكهربائية المنفذة من قبل الوزارة» وقد أكد وزير الصحة حينها: «أنه سيتم محاسبة المصيرين وتلافي التقصير فوراً». وفي عام 2011 قال الدكتور وائل الحلقي،

مدينة التل، هي مركز منطقة ويتبع لها: «منيين ومعربا والدرج وبدا وتلفينا وحلبون ومعرونة وصيدنايا ومعرة صيدنايا ورنكوس وعكوب وحوش عرب والتواني وحلا وعسال الورد»، وفي كل هذه المنطقة لا يوجد أي مشفى حكومي، بمقابل وجود بعض المشافي الخاصة المنتشرة فيها، بالإضافة إلى بعض المراكز الصحية، التي لا تغني عن المشفى الحكومي بأية حال، وبالتالي: إن أبناء المنطقة من فقراء الحال والمعدمين ومحدودي الأجر لا حول لهم ولا قوة عند الاضطرار لدخول المشافي.

القصة المأساة

قصة مشفى التل مأساوية، فقد تم إنشاءها كبناء على الهيكل بأموال العمل الشعبي لأبناء المنطقة وذلك بعام 2004 تقريباً، وتم نقل ملكيتها إلى وزارة الصحة، وسلمت لها من أجل استكمالها ووضعها بالخدمة. في عام 2005 تفقد وزير الصحة عمليات الترميم في مشفى التل، واطلع على نسب التنفيذ في أقسامه، كما زار العيادات

«القدس عاصمة الكيان» ... لا جديد لدى ترامب



إذا وضعنا الوقاحة جانباً، فلا جديد في خطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حول الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، فلطالما كان هذا الكيان، الابن المدلل للمركز الغربي الرأسمالي، إنشاءً ودعماً وتمويلًا ورعاية، وحماية. وكل ما في الأمر أن هذا الاستعراض جاء رداً على سلسلة الهزائم التي لحقت بالولايات المتحدة وأدواتها ومشاريعها في المنطقة، في ظل التوازن الدولي الجديد، وإحدى محاولات الحفاظ على شيء من الدور الذي يتراجع يوماً بعد يوم، وخصوصاً في ظل التجاذبات التي وصلت إلى درجة التفسخ داخل الإدارة الأمريكية نفسها. أما ما وراء هذه الخطوة، فيمكن اختصاره بالتالي:

■ المحرر السياسي

أولاً: إن خطوة ترامب وإن كانت تبدو هجومية شكلاً فإنها في العمق تعبير عن تراجع، ومن يقرأ التوازنات جيداً يدرك أن الغرب كله في حالة انكفاء، ومثل هذه الخطوات يلجأ إليها الطرف المتراجع بالتركيز على نقاط ارتكاز أساسية، وبالنسبة للولايات المتحدة، من المعروف أن المنطقة المستهدفة بالتوتر هي الشرق الأقصى، والعدو الأخطر بالنسبة لها هو الصين. أما في منطقتنا، فهم يتراجعون تحت النار، أو ما يمكن تسميته بالـ «دفاع النشط»، وإبقاء نقاط استناد أساسية مثل: الخليج العربي، وفلسطين من خلال الكيان الصهيوني، مستفيدة من هشاشة البنى القائمة. ثانياً: إن الاعتراف بالقدس عاصمة لـ «دولة إسرائيل»، يعني فيما يعني

أن الأطراف جميعها أصبحت في حلٍّ من القرارات الدولية، مما يضع وجود «دولة» الكيان بحد ذاته على جدول الأعمال، وبموجب القانون الدولي نفسه، طالما أن تشكيل هذا الكيان تم في ظل وضع دولي محدد، وتمت شرعنته في حينه من خلال قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وطالما أن خرق القرار يتم من قبل طرف دولي كالولايات المتحدة. بمعنى آخر، فإن الخطوة الأمريكية، تفتح الباب لنسف منظومة

ثالثاً: لا بد من القول: إنه وبالرغم من الأهمية الرمزية الدينية لمدينة القدس، إلا أن تحويل المسألة إلى مجرد قضية دينية فقط لا يقل خطراً عن القرار نفسه، فمشكلة القدس هي جزء من قضية اسمها القضية الفلسطينية، وهي ليست مشكلة مسجد أو كنيسة فقط، بل هي قبل ذلك قضية شعب طرد من أرضه وفق مشروع استعماري استيطاني.

■ موقع قاسيون

القرارات السابقة كلها، التي شرعت وجود دولة الاحتلال، ويعيد الاعتبار لخيارات المقاومة، ويفسخ المجال لحل المسألة وفق منطق التوازن الدولي الجديد. وفي سياق آخر، جاء القرار صفة جديدة على وجه عرب أمريكا «حكماً» ونخباً ليبرالية مالية، وسياسية، وثقافية»، بما فيهم جماعة استجداء «التسوية السلمية»، ليؤكد من جديد أن الرهان على الولايات المتحدة، في أي حل عادل هو مجرد أوهم، ليس إلا.

عاصمة فلسطين ستقلب الموازين



يريد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن ينقل سفارة بلاده في دولة الاحتلال إلى القدس، ليعترف بها عاصمة للكيان الصهيوني، مصوراً الأمر على أنه خطوة غير مسبوقه يقوم بها رئيس أمريكي «بعد طول انتظار».

■ ديمة كتيبة

يتباكى الكثيرون من المنحدرين والمتعاطفين أمام هذا «الحدث الجلل»، ولكن حقيقة الأمر، وبالنظر إلى دلالات توقيت هذه الخطوة وما يترتب عليها، ينبغي فهمها أن هذا الإجراء هو خطوة تراجعية شكلها هجومي، ولا يمكن فصلها عن التراجع الأمريكي العام. في الواقع لا يمكن للإدارة الأمريكية وحدها أن تحدد هوية مدينة القدس، ولا يمكن لها أن تفرض خياراتها على الشعب الفلسطيني، وهي الحقيقة التي رسخها المقدسيون مراراً، وأخرها انتصارهم في معركة بوابات الأقصى. فما هو هدف الإدارة الأمريكية من هذه الخطوة؟

يمكن القول: إن المطلوب أمريكياً، هو توتير جديد في المنطقة، للتعويض عن انسحابها مرغمة من ملفات أخرى، كما السوري، ولكن خطوة كهذه يمكن وصفها بالحماسة، فهي سوف تدخل حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة جميعهم في مأزق، بما فيهم السائرون باتجاه التطبيع في الخليج العربي وغيره، والكيان الصهيوني بالدرجة الأولى.

بهذه الخطوة تكون الولايات المتحدة عملياً قد أخرجت نفسها من عملية السلام كوسيط، مما يمكن اعتباره إعلاناً رسمياً للانسحاب الأمريكي من القضية الفلسطينية، فلا اتفاقية أو سلو أصبحت قابلة للاستمرار، ولا وهم حل الدولتين

قابل للتنفيذ ضمن المعطيات الحالية، مما يعني بداية عزل فلسطين عن المشاريع الغربية عموماً والأمريكية تحديداً، وهو الأمر الذي يفتح الباب أمام إطار دولي جديد لحل القضية الفلسطينية، حامله الأساسي: قوى الشرق الصاعدة.

أما على مستوى الداخل الفلسطيني فلم يتبقى سوى المقاومة كخيار وحيد، سيتوحد الفلسطينيون حوله في معركتهم ضد الاحتلال، بعد أن أدار «الرأي الرسمي التاريخي» للمفاوضات ظهره، وأبقى المصيرين على طرح إمكانية التسويات السياسية لحل القضية الفلسطينية وحيداً في وجه الغضب الشعبي الذي سيحيي عاصمته التاريخية.

القدس لنا رغم أنف الأمريكي!



خرج مستر ترامب يوم أمس، وبكل ما لديه من عنجبية وحماسة، ليعن القدس عاصمة للكيان الصهيوني. إن القدس كانت وستبقى عاصمة فلسطين المحتلة، والمحرة بعد وقت غير بعيد، بعزيمة شعبها والشعوب الحرة في كل مكان في العالم.

إن إعلان ترامب، وإن كان من حيث الظاهر خطوة هجومية، إلا أنه في جوهره تعبير عن تسارع التراجع الأمريكي - الغربي، والصهيوني ضمناً، والذي يسعى الآن لتثبيت بعض نقاط الارتكاز ليغطي على انسحابه المتسارع من كامل المنطقة، على أمل تركيز ما تبقى من قوى ضمن المعركة الأخيرة المتمثلة بمحاولة إشعال تخوم الصين.

إن هذا الإعلان لا يذفن النظام الرسمي العربي فحسب، ودوله المتهافئة على التطبيع، بل يذفن أيضاً خيارات المساومة كلها ويفتح الباب واسعاً للخيار الوحيد الصائب: خيار المقاومة الشاملة، الذي كان ولا يزال خيار الشعوب بأسرها.

■ منصة موسكو للمعارضة السورية

2017/12/7

أياً كان الهدف الأمريكي: فاشل!

■ احمد الرز



استدعت الخطوة التي قام بها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، جملة من ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية، التي صب أغلبها في سياق التحليل القائل: أن إجراء ترامب هذا هو إجراء هجومي يرمي فعلياً إلى تثبيت وترسيخ «أمر واقع» في مدينة القدس بالقوة. غير أن موازين القوة ذاتها التي يجري الحديث عنها اليوم، تدفع للاعتقاد بأنه من الضروري إعادة تقييم هذا الانطباع الذي تعمل وسائل الإعلام على تثبيته لدى المتابع.

القول: أن الولايات المتحدة ورئيسها قادران اليوم - وفي ظل التوازنات الدولية الجديدة - على فرض «أمر واقع» ما، يتجاهل أو يتناسى حكماً أن هذه «الحقيقة» التي اعتاد العالم على القول والتسليم بها كبديهيات لم تعد صالحة في عالم اليوم، حيث لم تقل نسبة التثمين الأمريكي في الملفات الساخنة والمتوترة حول العالم فحسب، بل هذا الأمريكي ذاته اليوم مهدد جدياً بأن يرى نفسه واقفاً بعجز وهو ينظر إلى الملفات التي يجري حسمها بسرعة نسبياً، على يد القطب الصاعد الذي عبّر عن نفسه في أكثر من مرة، سواء من خلال استخدام «حق النقض» في مجلس الأمن، أو الدخول المباشر على خطوط التسويات السياسية وتسريعها، أو حتى الشروع بعمليات جديّة لمكافحة الإرهاب، الذي تمت خسارته كورقة أمريكية وكسماز جحا أمريكي في منطقتنا منذ 2001.

بنظرة سريعة على الملفات الساخنة المذكورة آنفاً، لن يكون صعباً الاستنتاج: أن الولايات المتحدة قد خرجت «أو لا تزال تخرج» خاسرة منها، ابتداءً من أوكرانيا المتاخمة لحدود الخصم الاستراتيجي الروسي، مروراً باليمن وليبيا وسورية والعراق... إلخ. وإذا وضعنا جانباً التراجعات الاقتصادية التي يتكبدها هذا الأمريكي «بما لا يقل عن تهديده

بدولار الذي شكّل إحدى الدعائم الأساسية لمرحلة الهيمنة الأمريكية، وإخراجه من التبادلات العالمية بالتدريج»، فإن الوضع السياسي للولايات المتحدة كقوة مهيمنة هو في تداع متسارع لا يؤهلها لفرض حلولها بالقوة، كما لا يؤهلها لفرض «أمر واقع» ما في العالم.

أخرج إجراء ترامب الأخير حلفاءه من العرب والفلسطينيين، وأخرج الولايات المتحدة فعلياً من دور

هذا الانفجار وتساعد الحركة الشعبية في وقت هو الأكثر ملائمة لها من أي وقت مضى، إذ أنها مدعومة ومسنودة بميزان قوى دولي جديد يسمح موضوعياً بانتزاع قدر أكبر من الحقوق المستلبة. ومن هنا، فأياماً كان ما يفكر فيه دونالد ترامب وإدارته اليوم هو محكوم بالفشل، بينما تواصل الحركة الشعبية المسنودة بتوازنات اليوم تردد: محكومون بالانتصار.

الوسيط الوهمي على خط القضية الفلسطينية، وهو الدور الذي اعتادت أن تروج له وأخذ به من قسم لا بأس به من القوى المحلية والعربية. كما دفعت خطوة ترامب هذه بالقضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث، بعدما كانت مغيبة عن تصدر المشهد منذ بدء أحداث الربيع العربي، وفي الاندفاع التي تجري اليوم تتصاعد على نحو جدي احتمالات التحول نحو الانفجار الشعبي الفلسطيني، بما يعنيه تزامن

تصريح من «الإرادة الشعبية»

حول قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة



حزب الإرادة الشعبية



والمشروع الإمبريالي عموماً، من أولى هذه المهام.

تحية إلى الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه المشروعة. عاشت القدس عربية فلسطينية

■ حزب الإرادة الشعبية

دمشق

2017/12/6

وأسقط مرة أخرى الخيارات الانهزامية بمسمايتها، وأشكالها كلها.

يأتي هذا القرار - وفي هذا الوقت تحديداً - في سياق تغطية قوى الحرب في الإدارة الأمريكية على مسلسل تراجعها، في الكثير من الساحات والمجالات، في ظل التوازن الدولي الجديد، الذي يفتح الأفق أمام القوى الوطنية والثورية، لنصعيد نضالها من أجل التحرر الوطني والاجتماعي، والديمقراطية، حيث يعتبر النضال ضد الكيان الصهيوني،

يدين حزب الإرادة الشعبية قرار الإدارة الأمريكية القاضي بنقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، والاعتراف بهذه المدينة العربية الفلسطينية كعاصمة لدولة الكيان الصهيوني بكل ما تمثله من رمزية في نضال الشعب الفلسطيني، وعموم شعوب المنطقة.

لقد جاء هذا القرار الاستفزازي تأكيداً جديداً على أن خيار المقاومة الشاملة، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، هو الخيار الوحيد،

«التغيير والتحرير»: القدس لنا... الاحتلال إلى زوال



إن جبهة التغيير والتحرير، تدين قرار الإدارة الأمريكية الأخير بشأن مدينة القدس العربية الفلسطينية، وترى فيها أحد أوجه الوقاحة المعهودة للإدارات الأمريكية المتعاقبة، في دعم الكيان الصهيوني، مستغلة هشاشة البنى السياسية والاقتصادية القائمة التي كبلت الجماهير الشعبية، بالقمع والفساد، وغيبته عن ساحة الفعل، وراحت تلتهث وراء التسويات المذلة، مما يؤكد مرة أخرى أن معركة التغيير والتحرير واحدة، لا سيما وأن الأفق يفتح أمام الشعوب وقواها الثورية والديمقراطية في ظل التوازن الدولي الجديد، والتراجع المستمر للدور الأمريكي، الذي لم يبق في جعبته إلا مثل هذه الحركات الاستعراضية، ولخوض معركتها النهائية، بما في ذلك المعركة ضد هذا الكيان ووجوده الشاذ.

■ جبهة التغيير والتحرير

دمشق 2017/12/6

البتكوين... «بروفا» مال الغرب الجديد



بينما يمتلئ الفضاء الإلكتروني بالصخب حول البتكوين وغيرها من العملات الإلكترونية، إلا أنك لن تجد سوى تقارير مقتضبة في الإعلام العالمي حول إنشاء عملة الكترونية تسمى: عملة التسويات الخدمية (USC) بتحالف من عشر بنوك غربية كبرى...

صدرت تقارير في الصيف الماضي حول أن أربعة من عمالقة المال ستشرع في تأسيس عملة الكترونية للتعامل البنكي المشترك والبنوك هي: USB السويسري، دوتشه بنك الألماني، سانتاندر الإيطالي، والأمريكي: BNY MELLON، بالإضافة إلى شركة ICAP البريطانية، الشركة الأكبر عالمياً في تعاملات الوساطة بين البنوك، التي انضمت إلى البنوك الأربعة. وانضم إليهم لاحقاً خلال عام 2017: باركليز من بريطانيا، كريدت سويس من سويسرا، البنك التجاري الكندي، HSBC البريطاني، مجموعة متسوبيشي المالية من اليابان، وstate street من الولايات المتحدة. وقد ازداد العدد من أربعة إلى عشرة. وجميعهم بنوك من العيار الثقيل، وضمن قائمة أقوى 50 بنكاً عالمياً. وقد سمي هذا التجمع بالتحالف العالمي لتطوير التعامل البنكي الإلكتروني عبر العملات الإلكترونية.

عشرة من أغنى بنوك العالم

لقد أشار أعضاء التحالف: أن العملة الجديدة، ستتشابه نسبياً مع العملات الإلكترونية، أو العملات المشفرة على نموذج البتكوين. ولكنها ستبقى مستعملة من قبل «مجتمع البنوك» للتسويات المتبادلة. حيث يمكن أن تتم عمليات التبادل دون تسمية الأطراف، كما في حالة استخدام البتكوين، وأية عملات إلكترونية خاصة أخرى. باستخدام تكنولوجيا «block chain» والتي تسمح بالتبادل دون تحديد الهوية، ودون وسيط بنكي. فايننشال تايمز أشارت أيضاً: أن أطراف الاتفاق تخطط خلال العام الحالي أن تقدم مسودة المشروع التجريبية للبنوك المركزية التي تتبع إليها ليقبلوا موافقتهم، وفي بدايات عام 2018 سيتم الإعلان عن بدء التعامل التجاري بهذه الألية ولكن ضمن مجموعة محدودة من التعاملات قليلة الخطورة.

التحالف إذاً يرتبط بدول مثل: سويسرا، وألمانيا، وإيطاليا، والولايات المتحدة، بريطانيا، واليابان، وكندا. ومسألة الموافقة على إصدار عملة التسويات الخدمية ستكون بالتنسيق بين ستة بنوك مركزية: الفيدرالي الأمريكي، الأوروبي، السويسري، بنك انكلترا، الياباني، والكندي.

أي: بهذه الحالة فإن المشروع يجب أن يقر بشكل مشترك من قبل البنوك المركزية كلها في المنظومة الغربية. والتي تسمى بـ CB-6: البنوك المركزية الستة. مرت أكثر من سنة منذ إنشاء هذا التحالف، وحتى الآن لم يظهر وصف لعملة التسويات الخدمية، أو تقارير حول تقديم المشروع للبنوك المركزية المعنية، ويتضح بأن هناك صعوبات وتأخيراً في الجول الزمني. ورغم التعقيدات يبدو أن الأعضاء في التحالف، واثقون من نجاح المشروع، ولكن كيف يمكن تفسير هذا؟

CB-6: كارتيل البنوك المركزية الستة

رؤيتي للإجابة هي التالية: إن مشروع هؤلاء العشرة العمالقة، ليس بأية حال مشروعاً

تجارياً مغامراً، فعملة التسويات الخدمية، ليست لعبة حظ، بل هي مشروع «تنظيم اجتماعي» شامل، وعندما يتم تنبيهه فإن البنوك المركزية ستعطي موافقتها...

فالتحالف الذي يحتاج إلى تنسيق من البنوك المركزية الستة «CB-6» ليس مصادفة. فهذه البنوك الستة تشكل احتكار البنوك المركزية العالمي. وهذا الاحتكار المنظم «الكارتيل» بدأ يأخذ شكله خلال الأزمة المالية بين عامي 2007-2009، كيف تجلى ذلك؟

بدأت هذه البنوك المركزية الستة، تنظم عمليات تبادل العملات، لكي تمنع التبدلات الكبرى في معدلات وقيم هذه العملات، وتعطيها ثباتاً أعلى. وقد بدأ هذا كله مع انطلاق الفيدرالي الأمريكي لتقديم الكميات الكبيرة من الدولار للبنك المركزي الأوروبي. وفي نيسان 2009، وسع الأمريكان هذه العملية لتشمل بنك انكلترا، واليابان، وسويسرا. بداية حددت عمليات تبادل العملات «SWAP» زمنياً وكمياً: فخلال أسبوع تبادل، يحصل البريطاني على 30 مليار استرليني، المركزي الأوروبي: 80 مليار يورو، بنك اليابان: 10 تريليون ين، السويسري: 40 مليار فرنك سويسري. وقد استمرت الاتفاقية حتى شباط 2010، وبعدها مددت الفترات الزمنية ووسعت الكميات، وأجريت تعديلات.

وبعيداً عن التفاصيل، فإنه في 10-2013 أقر الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية الخمسة الأخرى، اتفاقية غير محدودة زمنياً، لتبادل العملات بكميات غير محدودة، وصرحوا: إن هذه العملية لن تتوسع لتضم البنوك المركزية الأخرى عبر العالم.

العديد من الخبراء يعتقدون بأن CB-6، هي نسخة تجريبية للبنك المركزي العالمي المستقبلي. وفي إطار التحالف الاحتكاري لتداول العملات، فإن هناك مسعى واضحاً لخلق عملة موحدة جديدة، سيكون لها بشكل مؤقت بعض الدعم والاعتماد على العملات الوطنية لهذه التجمعات الغربية الكبرى.

اليورو والمركزي الأوروبي مجرد اختبار

إن عالم العملات، والمال يمر في مرحلة انتقالية، وهي تشبه الفترة التجريبية الأوروبية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي. حيث استمرت العملات المحلية

كالمارك الألماني، والفرنك الفرنسي، والليرة الإيطالية، وغيرها ولكن في الوقت نفسه كانت العملة المشتركة للجميع والتي كان اسمها في حينه: «ecu» تنمو وتتوسع وتصبح أقوى. في 1999 استبدلت هذه العملة باليورو، الذي تحول في عام 2003 إلى العملة الأساسية وألغى التعامل كاملاً بالعملات المحلية السابقة. على التوازي، لم يكن ملحوظاً تأسيس بنك مركزي أوروبي متكامل، وفي بداية 1994، وبناء على اتفاقية ماستريخت، أسست المؤسسة النقدية الأوروبية، والتي تحولت في 1998 إلى البنك المركزي الأوروبي.

والآن سفود إلى مشروع تأسيس العملات الإلكترونية. التحالف بين البنوك الكبرى العالمية، يعد بأن المشروع سيعمل في العام القادم 2018. ويبدو هذا مشابهاً لولادة «الفونيكس»، والتي تحدثت عنها المجلة المالية البريطانية: Economist في عام 1988، والتي تعود لأسرة روتشيلد، وبغض النظر عن تسمية العملة الجديدة التي تسعى المنظومة الغربية المالية لتشكيلها، فإن التحالف المذكور من البنوك العشرة الكبرى، ومن خلفهم البنوك المركزية الستة، سيكون حجر الزاوية، وسيؤسس منه لاحقاً البنك المركزي العالمي بعملة موحدة، ومنظومة الكترونية مشفرة.

سيزول الدولار واليورو وحتى البتكوين...

العملة التي ستقدم من قبل التحالف، والمسماة بـ USC ليس لها علاقة مباشرة بالعملات الإلكترونية الخاصة، والتي يفيض الإعلام بالحديث عنها، بينما المعلومات قليلة حول مشروع تأسيس عملة USC.

«فالكو المال» يفهمون أن العملة الجديدة العالمية، يجب أن تولد في صمت تام! سيصدر هؤلاء المتحالفون العملة الجديدة، تحت حماية العملات التقليدية الموجودة حالياً مثل: الدولار واليورو، والين وغيرها من عملات المراكز المالية العالمية الستة. وعملياً فإن العملة الجديدة التي يريدون تشكيلها، هي وليدة ونتاج البنوك المركزية الست، والتي تقف بشكل غير مرئي، خلف البنوك العشرة الكبار المتحالفة. ومن خلفها «مالكو المال».

إن ولادة مثل هذه العملة الإلكترونية، سيرافق مع تسارع كبير في انهيار العملات الوطنية، وبالمقابل من المؤكد أنه مع انقشاع الضباب، فإن العملات الإلكترونية الخاصة جميعها كالبتكوين والإيثوريوم وغيرها ستختفي، مع انتهاء الحاجة إليها.

وتتمثل الحاجة إلى البتكوين وشبهاتها حالياً بالأسباب التالية، أولاً: تطوير التكنولوجيا المستخدمة في العملات الإلكترونية، والتي ستستخدم في العملة العالمية الجديدة. ثانياً: من أجل أن يتعود الناس على استخدام هذه النقود غير الورقية، ثالثاً: من أجل أن تخلق سحابة دخان، تغطي النشاط الحقيقي «لمالكي المال» في التحول نحو عملة عالمية جديدة واحدة.

بعض الوقت سيمر، وسيتم لاحقاً تنظيف الفضاء الإلكتروني من أنواع فضلات العملات المشفرة أو الإلكترونية كلها. وستكون «الفونيكس» الإلكترونية، أو أية تسمية أخرى للعملة العالمية الجديدة بدون أي منافس.

■ من مقال Valentin Katasonov

إن مشروع التحالف البنكي من العشرة، لإنشاء عملة USC الإلكترونية، هو خطوة كبرى لمالكي المال، يجب أن تتم بحذر وبصمت، لخلق معسكر متمركز للتبادل الإلكتروني بين البنوك. والعملة الإلكترونية هي أداة لدى مالكي المال، في مسعاهم الدائم ليتحولوا إلى «حاكمي العالم». الاتحاد الأوروبي يمكن أن يعتبر التجربة أو الاختبار الذي قام به مالكو المال، وهم المساهمون الأساسيون الخاصون من العائلات الكبرى المالكة للفيدرالي الأمريكي. حيث تسعى الأوليغارشية المالية العالمية، لتنظم التحول إلى العملة العالمية.

بعض الوقت سيمر وسيظهر بعده بنك مركزي عالمي على أساس CB-6، وعملة عالمية جديدة والتي لن تنتج اليورو ولا حتى الدولار، ولكن عملة جديدة يسميها البعض بالفونيكس...

زائد ناقص



الحكومة «ما بتعمل هالعملة»...

نفى مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية، كل ما يتم تداوله من إشاعات مغرضة على مواقع التواصل الاجتماعي، حول دراسات حكومية لتخفيض أسعار المشتقات النفطية!

فالحكومة لا نوايا لديها لتقوم بهكذا دراسات، معتبراً بأن هؤلاء المسوقون لهذه الإشاعات يعتمدون على فكرة انخفاض سعر الصرف، مؤكداً بأن سعر الصرف إن انخفض لن يؤثر على أسعار المشتقات النفطية الحكومية. وكانت الأخبار قد تتالت حول نية بخفض سعر البنزين إلى 175 ليرة للتر، و120 ليرة للتر المازوت، وأسطوانة الغاز المنزلي 2000 ليرة.

ويذكر أن انخفاض أسعار النفط العالمي سابقاً بنسبة 50%، لم تلتزم أيضاً من عزيمة الحكومة على رفع أسعار المشتقات النفطية، ولذلك من غير المتوقع أن ينعكس انخفاض سعر الصرف الرسمي بنسبة 14% تقريباً انخفاضاً على أسعار المشتقات النفطية في سورية.

يذكر أن الحكومة تزيد سنوياً في موازنتها مخصصات دعم المحروقات والكهرباء، حتى لو ارتفعت أسعار المبيع، وحتى لو انخفضت كلف الاستيراد، وحتى لو لم تزد كميات الاستهلاك والطلب. وتشهد التصريحات الحكومية مزادات حول حجم الدعم الفعلي للمحروقات حيث تختلف أرقامه بين وزير وآخر وبين تصريح وآخر.



الكهرباء ستدفع الشتاء الحالي!

طمأن وزير الكهرباء خربوطي السوريين على حال التيار الكهربائي، معتبراً أن الشتاء الحالي لن يكون كالشتاء الماضي. فالوزير يتحدث عن أن الوزارة لديها إمكانية لإلغاء التقنين نهائياً، وهذا من حيث الوقت، ولكن ظهرت مشكلة أخرى، فخطوط التوتر العالي تعيق نجاح إيصال الطاقة بشكل مستمر، والخطوط الواصلة بين المنطقة الجنوبية والوسطى والمنطقة الشمالية والساحلية، لها سماحية معينة، لا يمكن تحميلها أكثر من حدودها. ما يجعل الوزارة مجبرة على فرض التقنين في المناطق المذكورة. وبحسب الوزير فإن التقنين سيلغى بالكامل في حال عودة خط 1 حماه الزارة وخط 400 حماه 2 جندر للخدمة.

حيث أشار الوزير بأن واردات الغاز ارتفعت بين العامين الماضي والحالي بنسبة 83% من 6 مليون م3 إلى 11 مليون، وكذلك وارد الفيول من 3000 طن، إلى 7000 طن بنسبة 133% زيادة. وبعد أن كانت الاستطاعة المولدة 1400 ميغا واط فقد وصلت في الوقت الراهن إلى 3500 ميغا واط.

ولكن رغم أن كل الغاز منتج محلياً، فإن دعم الكهرباء لا يزال 700 مليار ليرة!

شهادات الإيداع... التمويل بالديون مجدداً



تجميع السيولة في المصارف، وتعبئة الكتلة النقدية الموجودة في السوق السورية والتي قد تتراوح بين 5000-6300 مليار ليرة، يتحول إلى واحد من أهداف المصرف المركزي الرئيسة، والخطوة اللاحقة هي: إصدار شهادات الإيداع، مقابل فائدة... أي: عملياً عملية تمويل المالية العامة بالدين.

ليلي نصر

مما لن يسمح لنا بترف دفع فوائد سنوية مرتفعة كعوائد لأصحاب المال!

الأعباء ستكون استثنائية، ففي سورية 13 مليون نسمة خرجوا من بيوتهم وخسروا ممتلكاتهم، وينبغي أن يعوضوا، وقاربة 5 مليون طفل خارج المنظومة التعليمية ويحتاجون إلى إنفاق ليتكفوا من العودة إلى الانخراط فيها، بالإضافة إلى أكثر من نسبة 80% من السوريين الفقراء من أصحاب الرواتب والأجور، وأغلبية أصحاب الدخل المحدود الذين لا يجدون ما يسد غداهم المتكامل، وغيرها وغيرها من الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية، ذات الأبعاد السياسية والأمنية، والمرتبطة بالاستقرار إلى حد بعيد. إن حجم الأعباء قد يفرض في المرحلة القادمة نموذجاً اقتصادياً استثنائياً، تقلص فيه نسبة الربح الموزعة على المستثمرين إلى حدود دنيا، وترتفع فيه حصة المالية العامة من الدخل الوطني إلى أقصى حد ممكن، لتستطيع أن تلبى المهمات الوطنية الكبرى الموضوعة أمامنا.

لعل وراء التسرع مقصداً إن اللجوء إلى تجميع الموارد من السوق، وإن كان عبر شهادات الإيداع أو سندات الخزينة أو غيرها، هو خطوة قد تكون ضرورية، ولكنها ينبغي أن تكون في مرحلة محددة. عندما يكون لجهاز الدولة مشروع وطني

كان العجز ولا زال سمة المالية العامة قبل سنوات الأزمة وخلالها، حيث كان يملا بالإصدار النقدي، أي: أن الحكومة تستدين من المصرف المركزي دون فائدة. فإن الاتجاه نحو التمويل بالدين من أموال السوق، والجهات الخاصة، وليس عبر المصرف المركزي يعني: أن هذه العجوز ستصبح ديناً مستحق السداد وبفائدة. وهو ما قد يعني فتح بوابة لتراكم دين الحكومة على السوق، والتزاماتها المباشرة تجاه أصحاب المال.

فعلى ماذا يعول من يريدون أن يبدؤوا بعملية تحميل الحكومة ديوناً على قوى السوق، وبالليرة أو الدولار؟ وكيف يريدون أن يتم تسديد الفوائد التي تقارب اليوم 20%؟

ومن أين يتوقعون زيادة ملموسة في الإيرادات العامة، لتستطيع أن تحقق معدلات عوائد أعلى من النسبة المذكورة؟

من أين ستسدد الديون وفوائدها؟!

يتوقع البعض بأن المالية العامة، وإيرادات الحكومة ستتحسن في المراحل القادمة، ومع بدايات عملية إعادة الإعمار، والوصول إلى اتفاق سياسي، وهو توقع محق... ولكن ينبغي ألا ننسى أبداً حجم الأعباء والنقائص المترتبة على جهاز الدولة، والمالية العامة في هذه المرحلة، والتي ستجعل الإيرادات غير كافية مهما توسعت،

هؤلاء الممثلين
مالياً قبل الأزمة
والمنتفخين
ثراءً خلالها قد
أثروا مما خسره
أغلبية السوريين
أثروا من الفقر
ومظاهر الكارثة
كلها

أمراض الرأس مالية؟



تشكل الأمراض العصبية مصدراً لفهم مدى تأثير الجسد بالوضع الاجتماعي المباشر وغير المباشر للأفراد، التي تختلف من صداع في الرأس يأتي نتيجة ارتفاع عدد المنبهات، إلى الأمراض العقلية النفسية التي تؤدي إلى فقدان الصلة بالواقع. ومثلما يشكل مرض الزهايمر مراحل متطورة من تخطب الأفراد نتيجة واقعهم، يشكل الصداع النصفي حالة مستعصية أخرى تكون أيضاً من الأكثر إنهاكاً للجسد والعقل.

بانتظام، والتخفيف من المنبهات التي تزعجنا هذه المنبهات تختلف بين الأفراد، وهي تبدأ من المنبهات الموجودة في الأكل إلى الضوء والصوت، إلى علاقتنا بالأفراد ووجودهم، أو وجودنا بينهم، فالمنبهات التي ترفع نسبة القلق لدينا اجتماعياً مثل: القلق من نتيجة امتحان أو القلق العاطفي سيؤثر سلباً على الدماغ، وفي حالة الصداع النصفي سيستمرکز هذا القلق في الرأس «الدماغ».

إذ، المطلوب كحل هو: عزلة الفرد عن المجتمع عامةً، فمصادر القلق الاجتماعية ليست خياراً فردياً بل هي عناصر موضوعية في النظام الاجتماعي وخصوصاً في مراحل الاضطراب السياسي الاقتصادي الاجتماعي، مجتمع الاستقرار والاستغلال والقمع، الخوف على المصير الخاص والعام. وإذا انقلبت المعادلة بالمعنى السياسي من الطب السائد إلى نظرة اجتماعية تغييرية، يكمن «العلاج» للصداع النصفي أو لغيره من الأمراض هو «علاج» اجتماعي شامل، هو تغيير أسباب المرض لا النتائج، أي: الانتقال إلى مجتمع عادل مستقر يؤمن حياة أقل ضغطاً وتوليداً للقلق، بل العكس حياة تضع سلامة الفرد العقلية والجسدية في مركز اهتمامها وقضيتها. الصرع، الصداع، والاضطرابات النفسية والعقلية هي أمراض هذا النظام العفن والمهترئ، وأكثر من ذلك، طب سائد يبني على عذابات الناس وتعهم.

يمكن للصداع النصفي أن يفسر لنا عوامل عدة من آلية ارتباط جسدنا بالمحيط والضغوطات التي يعاني منها، إما بشكل يومي أو مرحلي. فمن الأساليب التي ينصح باتباعها عند من يعاني من الصداع النصفي هي: الأكل بطريقة جدية ومنظمة، شرب الماء بانتظام، النوم بانتظام ولمدة كافية، الراحة، وتقليل عدد المنبهات في نظامنا الغذائي، أو الحياتي الجسدي. والاستغناء عن الأسباب الفردية «المنبهات» التي تؤدي إلى ارتفاع شدة الصداع عندنا. هذه الأساليب جميعها مفيدة حتى لمن لا يعاني من الصداع النصفي، ولكن إذا أخذنا الأسباب المعروفة للصداع النصفي من العامل الوراثي، والنظام الغذائي، والضغط النفسي والجسدي، والتغير في الطقس نسجد أن الصداع النصفي يصف تمرکز الضغط في مكان معين من الجسد.

ذكرنا رايش في العديد من المقالات السابقة، لكون نظريته تستطيع الإجابة عن سبب تموضع المرض في مكان معين من الجسد. إذا استندنا إلى نظرية رايش نستخلص: أن الصداع النصفي هو: نتيجة تموضع الضغط والقلق الناتج عن عارض أو عوارض اجتماعية في الرأس. ولكون الرأس مرتبطاً بأعضاء الجسد كافة، عوارض الصداع النصفي كثيرة وتختلف من مريض لآخر. إذا أخذنا الأساليب التي تساعد في التخفيف من الصداع النصفي المذكورة سابقاً وأهمها: الراحة والنوم

عند اشتداد حدة الصداع. تشتمل هذه الأدوية على أدوية للصرع، أو للدم، أو أدوية مضادة للاكتئاب، والتي تسبب العديد من ردات الفعل على مرضى الصداع النصفي. ومن الأسباب المقترحة للمرض هي: العامل الجيني، من خلال طفرة وراثية في عدد من الجينات «حدد 20 منها إلى الآن»، النظام الغذائي، عدم انتظام وقت النوم أو مدته، الضغط، الاكتئاب، أو تغير الطقس. يبرر بعض الباحثين في الصداع النصفي المرض إلى حساسية الدماغ المرتفعة عند المرضى. هذا لكون النواقل العصبية المرتبطة بالصداع النصفي مرتبطة أيضاً بجهاز المناعة، فعندما تفرز في الدماغ، تحدث التهاباً وانخفاضاً بنسبة الأوكسجين في الدماغ بالإضافة إلى أنها ترسل الموجات الكهربائية إلى باقي أعضاء الجسد، فينتج عن ذلك العوارض التي ذكرنا سابقاً. ولكن حتى مع العلم بارتباط النواقل العصبية بالصداع النصفي ما هو غير معروف هو: لماذا يتم إفراز هذه النواقل في هذه الحالة بالتحديد.

تقوم بعض شركات الأدوية البريطانية والأمريكية مؤخراً بتجريب دواء جديد يعتمد على استهداف ناقل عصبي مرتبط بالصداع النصفي. يوصف الدواء على أنه الحل الأنسب لمرضى الصداع النصفي، تكلفته لم تحدد حالياً، ولكن التقدير أن التكلفة ستكون بألاف عدة من الدولارات سنوياً، أي: أنها مرتفعة جداً.

■ مروي صعب

في عام 2016 عانى أكثر من 30% من البالغين في العالم من عمر 18-64 سنة من الصداع النصفي، بحسب منظمة الصحة العالمية. ويختلف الصداع النصفي عن الصداع الذي يصيبنا نتيجة الضغط اليومي في التدايعات الجسدية التي يحدثها. فالصداع النصفي، بأنواعه المختلفة، ذلك الذي يصيب الأفراد عرضياً أو الذي يرافقهم على مدى أيام أو أسابيع، هو صداع يصيب منتصف الوجه «جهة منه وليس الرأس كله». ويترافق مع الغثيان، القيء، حساسية من الضوء والصوت، التعب والإرهاق الجسدي، حركة هضمية بطيئة، عدم وضوح الرؤية، الدوخة، خدر، زيادة في العطش، وعدم القدرة على التركيز. وتختلف عوارض الصداع النصفي بين المرضى، ففي الحالات القصوى للمرض يفقد المريض القدرة على التركيز، وحتى القدرة على التواصل أو الحديث، أما في حالات الخدر يفقد المريض القدرة على الحركة بشكل طبيعي، أو تحديد مواقع الأشياء «الأبعاد» بالنسبة له.

أدوية لا تعالج المرض!

إلى اليوم، سبب الصداع النصفي غير معروف، من يعاني من هذا المرض جميعهم يعلم أنه هناك العديد من الأدوية التي يمكن الاستعانة بها إما بشكل يومي أو

وجدتها

■ د. عرب المصري



مصادر ومصارف بيئية

كثيراً ما يشير علماء البيئة إلى الهدفين المختلفين للمشكلة البيئية كمصادر ومصارف. وبالتالي فإن الحدود البيئية للنمو الاقتصادي تظهر إما على النحو التالي: «1» النقص في «المصادر» أو «المصارف» من المواد الخام / الموارد الطبيعية، وبالتالي مشكلة الاستنفاد، أو «2» عدم وجود «المصارف الكافية، لاستيعاب النفايات الناتجة عن التلوث الصناعي الذي» يتدفق «ويسبب ضرراً للبيئة. وتشدد الدراسات، على أن مشكلة المصادر هي: بشكل نقص في المواد الخام مثل: الوقود الأحفوري والمعادن الأساسية، التربة السطحية، والمياه العذبة، والغابات. وقد تحول تركيز الاهتمام البيئي اليوم أكثر إلى المصارف، وهو ما يمثل تغير المناخ وحموضة المحيطات وإنتاج المواد السامة. ومع ذلك، فإن مشكلة استنفاد الموارد المستخدمة في الإنتاج لا تزال حاسمة، كما يتبين من المناقشات المتعلقة بمسائل من قبيل: انخفاض موارد المياه العذبة، القمة التي وصل إليها إنتاج النفط الخام، وفقدان خصوبة التربة، ونقص المعادن الحرجة مثل: الزنك والنحاس، والفوسفور. وفي التحليل البيئي التقليدي، كثيراً ما ينظر إلى مسألة النقص أو استنفاد الموارد الطبيعية من خلال عدسة مalthusية، باعتبارها أساساً مشكلة اكتظاظ السكان. أثار توماس مalthus المسألة في أواخر القرن الثامن عشر لما رأى أنه نقص حتمي في الغذاء فيما يتعلق بالنمو السكاني. وتحول ذلك في وقت لاحق من قبل المنظرين البيئيين في القرن العشرين إلى حجة مفادها: أن النقص الحالي أو المستقبلي للموارد الطبيعية ناتج عن انفجار سكاني يزيد عن القدرة الاستيعابية للأرض.

إن تحليل المشكلة البيئية من المصدر أو نهاية الصنوبر، وعلاقته بالنمو السكاني. لا تبذل أية محاولة منهجية لمعالجة مشكلة البالوعة. ومع ذلك، فإن الحفنة والبالوعة متصلة بسبب أن زيادة استخدام الموارد لإنتاج السلع يؤدي إلى زيادة تدفق الملوثات إلى «الحوض» أثناء الاستخراج والتصنيع والنقل والتصنيع والاستخدام والتخلص.

في الاقتراب من المصدر أو مشكلة الصنوبر، علينا أن ندرك أن هناك كمية كوكبية محدودة من كل مورد غير متجدد يمكن استردادها اقتصادياً. ومن الناحية النظرية، من الممكن حساب متى ينفذ العالم من مورد معين، نظراً إلى معرفة كمية الموارد الموجودة، والتكنولوجيا، والتكاليف، والطلب المحتمل - على الرغم من أن العوامل المختلفة غالباً ما تكون غير مؤكدة حتى تجعل الشركة التنبؤات صعبة. ومع ذلك، فإن المبلغ الذي يمكن استخراجه اقتصادياً يزداد عندما يزداد سعر مورد معين، أو يتم تطوير تكنولوجيا جديدة، ثم يصبح من المجدي اقتصادياً استغلال الودائع التي يصعب الوصول إليها أو أقل نقاءً وأكثر تكلفة للحصول عليها.

تفاقم اللامساواة في ألمانيا.. ليست مفارقة



تستمر الأزمة الاقتصادية بالتعمق في دول المركز الرأسمالي، لتنتج مزيداً من اللامساواة وتفاوت الدخل.

■ تمريب: قاسيون

في ألمانيا، أظهرت ورقة نشرتها وزارة العمال الفيدرالية، مؤخراً، أن 40% من الموظفين في ألمانيا يجنون اليوم، أقل مما كان منذ 20 عاماً. وبأن اللامساواة في ارتفاع مستمر، أعقب هذا تفجر الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 حتى وصل إلى مستويات قياسية.

تفاوت الدخل

وفقاً لهذه الورقة، فقد انخفضت الأجور لدى الـ 40% في الأسفل عام 2015 بنسبة 7% عما كانت عليه عام 1995، بينما ارتفعت أجور الـ 60% الباقية بنسبة 10%، وعليه فإن الفوارق في الأجور تتزايد بسرعة.

والملفت بشكل أكبر، هو: الفارق في الدخل الصافي للأسر. حيث عانت الأسر ذات الدخل المنخفض، من نقص في الدخل الحقيقي تراوح بين 5 و 10%، بين عامي 1991 و 2014. على النقيض من ذلك، شهدت الأسر ذات الدخل المرتفع نمواً في الدخل الحقيقي تجاوز 25%.

وتعلن الورقة: أن اللامساواة في الأجور قد تزايدت بشكل ملحوظ حتى عام 2010 وبقيت عند مستويات مرتفعة تاريخياً منذ ذلك الحين. في حين أن ذوي الدخل المرتفع ومالكي رأس المال قد سجلوا زيادات كبيرة في الدخل. وقلت مداخيل أصحاب الأجور المنخفضة على مدى السنوات العشرين الماضية.

وعلى العموم، بقيت القوة الشرائية للأجور الساعية راکدة من 1996 إلى 2007، رغم ارتفاع إنتاجية العمل خلال الفترة نفسها بنسبة 20%. لكن الشركات وأصحاب رأس المال هم الوحيدون الذين انتفعوا، ويرتبط التفاوت المتزايد في الأجور،

بالانخفاض الهائل للنمو في قطاع الأجور. بينما كان 16% من القوة العاملة يكسبون في منتصف التسعينيات أقل من ثلثي متوسط الأجر الساعي، فقد حلق هذا الرقم ليصل إلى 22% منذ 2006. هذا يعني أن أكثر من واحد من كل خمسة عمال يتقاضى أقل من 10 يورو في الساعة. تؤكد البيانات، ما يشهده حزب «المساواة الاشتراكي SGP» بشكل يومي خلال حملته الانتخابية. تحدث المتضررون مراراً وتكراراً عن ظروف العمل الرهيبة في شركات التوصيل، أو تجارة التجزئة عبر الإنترنت، مثل: شركتي «أمازون» أو «زالاندو»، وفي مراكز الاتصال والمطارات، وفي قطاع البناء. يتحدث عمال العقود عن علاقات عمل هشة وانخفاض بالأجور. ويشكو الطلاب من الإجهاد الذي يتعرضون له بسبب الاضطرار باستمرار إلى العمل في وظائف منخفضة الأجر أثناء الدراسة. هذا لا يأخذ بعين الاعتبار المتقاعدين والعاطلين عن العمل، والأباء الوحيدين الذين عليهم النضال يومياً لتغطية نفقاتهم. ويعلن بيان حزب «المساواة»: «منذ أعوام: الأجور في انخفاض، وسرعة العمل أخذت بالازدياد، وقطاع الأجور المنخفضة في نمو، والمشافي والمدارس في تدهور، بينما أثرت نخبة صغيرة نفسها بشكل مذهل».

السياسات «الديمقراطية الاجتماعية»
تؤكد المعلومات الصادرة عن وزارة الشؤون الاقتصادية ذلك، وتوفر ورقة الوزارة، التي تقودها «الديمقراطية الاجتماعية» بريجيت زيبريز، لائحة اتهام مدمرة لحزبها. على مدى السنوات الـ 19 الماضية، كان الحزب «الديمقراطي الاجتماعي» في الحكومة لمدة 14 عاماً، وشغل منصب المستشار لمدة سبع سنوات، وقد قادوا طوال السنوات الـ 14 لهم في الحكومة وزارة العمل، وبالتالي فإن

هناك فجوة عميقة بين الأثرياء والفقراء تبدو في ألمانيا أعظم من متوسط بقية الاتحاد الأوروبي

القوانين جميعها التي أدت إلى خفض الأجور، وزيادة سن التقاعد، وتشكيل قطاع الأجور المنخفضة الضخم، مرت بموافقة الحزب. وضمت خطة «إصلاحات» عام 2010، التي وضعها المستشار، غيرهارد شرودر، من الحزب «الديمقراطي الاجتماعي»، أن يعمل عدد متزايد من العمال، في ظل ظروف تزداد سوءاً وإهانة، من أجل تقادي الوقوع في فئة «هارتز» لأصحاب مطالبات الرعاية الصحية. وفي الوقت نفسه، خففت حكومة شرودر، العبء عن أصحاب الدخل المرتفع «بإصلاح» ضريبي شامل، مما أسهم في توزيع واسع للثروة من أسفل إلى أعلى.

لكن ورقة وزارة الاقتصاد تقلل من شأن الوضع. حتى صحيفة «الفايننشال تايمز»، التي بالكاد يمكن اعتبارها صديقة للفقراء، قد أعلنت بأن «الفوارق بين الأغنياء والفقراء تزداد عمقاً»، وذلك في مقال بعنوان: «الانقسام الخفي في أغنى بلد في أوروبا». وقد لاحظ المقال: أن قضية اللامساواة ستكون هي القضية الرئيسية في الانتخابات الفدرالية القادمة.

إن اللامساواة في دخل الأسرة في ألمانيا، هو تقريباً المتوسط في الاتحاد الأوروبي. كتبت «الفايننشال تايمز»: «بالنسبة للثروة، فإن ألمانيا أقل مساواة بكثير من نظرائها الأوروبيين، مع سيطرة الأسر الأكثر ثراء على حصة من الأصول أكبر من معظم دول غرب أوروبا الأخرى. لا يملك الألمان الـ 40% في الأسفل، أية أصول تقريباً، ولا حتى حساب ادخار مصرفي».

وفي مجال التعليم والصحة، وفقاً للصحيفة: «هناك فجوة عميقة بين الأثرياء والفقراء تبدو في ألمانيا أعظم من متوسط بقية الاتحاد الأوروبي».

وذكرت الصحيفة أيضاً: «كان هناك دور بارز في الحد من البطالة، وفي زيادة فرص العمل، لتوسيع الوظائف «الصغيرة»، ولظهور الوظائف الجزئية التي تحكمها تشريعات

مهلهلة، والتي ازدادت من 4.1 مليون وظيفة عام 2002 إلى أكثر من 7.5 مليون هذا العام». وبينما أشاد المدافعون عن الحكومة بفرص العمل الجديدة التي أنتجوها، «فقد جادل النقاد، بأن الوظائف الصغيرة كثيراً ما استبدلت الوظائف بدوام كامل... وأصبحت طريقاً مسوداً أمام الموظفين».

الاشتراكية هي الحل

بعد اختباره لمدة عقدين، لا أحد يصق الحزب «الديمقراطي الاجتماعي» بعد الآن عندما يعد بمزيد من «العدالة الاجتماعية» بملصقاته الانتخابية وبخطاباته أثناء الحملات. إن هذا الأمر، مضافاً إليه تأييد الحزب لسياسات القانون والنظام والعسكرة، هي الأسباب التي لن تسمح لشولتز، بقيادة الحزب، وإلى الخروج من تصنيفاته المتدنية في الاستطلاعات، ذلك رغم جهوده الحازمة. إن الحزب «الديمقراطي الاجتماعي» هو حزب يميني رأسمالي، يريد أن يثبت للنخبة الحاكمة، بأنه الأفضل في تولي مصالحها الداخلية والخارجية من بين الأحزاب الأخرى. ويجب على أي شخص يسعى إلى مكافحة تزايد اللامساواة الاجتماعية والديكتاتورية والحرب، أن يبني حزباً اشتراكياً جديداً. ويدخل حزب «المساواة الاشتراكي» الانتخابات الفدرالية من أجل تحقيق هذا الهدف. ينص برنامج انتخاب الحزب: «يكافح حزب المساواة الاشتراكي، من أجل مجتمع تكون فيه حاجات الكثيرين أهم من منافع ومصالح الأعمال الكبرى. يجب تأييم المصارف والشركات الثرية ووضعها تحت سيطرة الديمقراطية العامة. يمكن عبر هذه الطريقة فقط ضمان الحقوق الاجتماعية للجميع. وتتضمن هذه الحقوق الحصول على وظيفة ذات أجر ملائم، وتعليم من الدرجة الأولى، وإسكان بأسعار معقولة، ومعايشة تقاعدية آمنة، وشروط شيخوخة عالية الجودة، والحق في الوصول إلى الثقافة».

البحث عن الحلقة الضائعة في السياسة المصرية



بالنظر إلى الخطاب الرسمي المصري، غالباً ما يتم تصدير الانطباعات العامة، عن مواقف مصر الإقليمية والدولية، بطريقة متوازنة تبعدنا عن شبهة الاندماج في القطبية المتصارعة اليوم، هذا الأمر من حيث الشكل، لكن في مضمون السلوك، يمكن تمييز التوجهات المصرية الرئيسة والثانوية بشكل أدق، تبعاً لسلسلة أحداث ومواقف تلت إزاحة الإخوان المسلمين عن السلطة، وإمساك جهاز الدولة والجيش لزمام السلطة في البلاد...

■ فادي خضر

قراءة ثلاث سنوات مضت على الرؤية السياسية الجديدة في مصر، مقارنة بفترتي حكم مبارك ومرسي، على صعيد العلاقات الإقليمية والدولية، هذه الرؤية سمتها الاستفادة قدر المستطاع من امتياز مصر كدولة أساسية ومحورية في المنطقة، وقادرة على التأثير على أي ملف من ملفاتها، ومن نفوذها الإقليمي بما يخدم مصلحتها كدولة ...

تحالفات متباينة

لكن موضوع البحث هنا، هو: أرجحية طبيعة أحد التحالفات لدى القيادة المصرية على غيرها، في هذا الصدد يمكن النظر إلى الوجود المصري ضمن «التحالف العربي»، الذي يعمل في اليمن، فمصر بموقفها السياسي، أو بشكل أدق البروتوكولي، هي أقل الأطراف اندماجاً في الأزمة اليمنية، وتعتبر مشاركتها ضمن هذا التحالف شكلية، ومن يطالع الصحف المصرية، يدرك حقيقة «النأي بالنفس» المصري عن المشاركة في الحرب على اليمن إعلامياً أو سياسياً، رغم التأكيد المصري الدائم على متانة العلاقات السعودية- المصرية، والحديث عن المصير المشترك... الخ، وبالطريقة نفسها يمكن النظر إلى مشاركة مصر في «التحالف الإسلامي»، الذي دعت إليه السعودية.

وتجدر الإشارة إلى أن مواقف مصر والسعودية من الأزمة السورية ليست متسقة تماماً، بغض النظر عن تقاربها أو تباعدها على طول هذه الأزمة، فهي من حيث المضمون، لا تعطي إحياء بعمل «الحلفاء»، وكذلك فيما يخص القضية الفلسطينية التي لا يعمل فيها الطرفان بالسياق نفسه، ويكون هذا التنسيق إن وجد في أحسن أحواله، تنسيقاً جزئياً في الغالب، وكذلك الوضع

بالنسبة للصدام السعودي- الإيراني الذي تتفادى مصر في أغلب المناسبات التطرق إليه بشكل منفرد عبر بيان أو تصريح أحد مسؤوليها.

وكذلك يمكن النظر إلى التعاطي المصري مع الولايات المتحدة، الذي يمكن وصفه بالتعاطي الحذر، أخذين بعين الاعتبار الهيمنة الأمريكية المركزة على مصر بعد اتفاقية «كامب ديفيد». هنا تحاول القاهرة تظهير صورة العلاقة المتينة مع واشنطن وتصديرها بأحسن حال، بغض النظر عن مستوى التعاون الحقيقي والفاعل بين البلدين سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، هذا التعاون الذي هو في الحقيقة في تضالٍ يتناسب مع مقدار الحفاوة الرسمية المصرية عند كل زيارة لمسؤول أمريكي إلى القاهرة! ففي الزيارة الأخيرة لوزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس إلى مصر، ولقائه بالرئيس عبد الفتاح السيسي، يؤكد المتحدث باسم رئاسة الجمهورية، بسام راضي، قوة العلاقات المصرية- الأمريكية، وما تتميز به من طابع استراتيجي، مشيراً إلى الاهتمام بتعزيز أوجه التعاون بين الجانبين، وخاصة على الصعيد العسكري، بما يسهم في تحقيق المصالح المشتركة للبلدين، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب. لكن على الأرض، وبعد أشهر من العمليات الإرهابية الكبيرة في سيناء، لم تعمل العلاقات «الاستراتيجية» المصرية- الأمريكية، كما يؤكد هذا الطرفان، على التصدي للهجمات الكبرى هناك، أو بالحد الأدنى إعلان التعاون الاستخباراتي الفاعل لمعرفة مصادر تمويل الجماعات الإرهابية وارتباطاتها الإقليمية والدولية، لمساعدة مصر في إنهاء وجود تلك التنظيمات على أراضيها. وفي السياق ذاته تجدر الإشارة إلى حجب الإدارة الأمريكية لمبلغ 96 مليون دولار من المساعدات الأمريكية لمصر، وعن تأخر

بحرزم، بتصديها لمحاولات الضغط السعودي اقتصادياً، والتي أثرت حينها فعلاً على سعر صرف الجنيه المصري وفتحت الباب لتعويله كأمر واقع. وفي السياق نفسه، تصوغ القاهرة رؤيتها السياسية فيما يخص الملف الليبي بالشراكة مع الجزائر وتونس، وبالتنسيق دولياً مع الطرف الروسي بشكل ثابت، ودرجة أقل مع الأطراف الغربية.

الحلقة الضائعة

مما سبق، يمكن فهم السلوك «السياسي» لمصر، بناءً على الوقائع، بأنه غير ملتصق بالمواقف الغربية، ولكن هل هذا العمل السياسي والديبلوماسي كاف لوضع مصر في مأمن من الصدمات الاقتصادية والأمنية المتتالية؟ المقلق في مصر هو: تحول الأحداث الأمنية في سيناء والحدود الغربية إلى ساحات معارك عسكرية بالمعنى الحقيقي للكلمة، وهذا الأمر لا يمكن حدوثه دون تمويل وإدارة وتغطية استخباراتية من أطراف دولية، أي: إن الإرهاب في مصر محدد الأهداف بإنهاك مصر اقتصادياً وعسكرياً، وتحويل أجزاء من أراضيها إلى الشكل الليبي، ومن هنا يأتي السؤال حول كفاية العمل السياسي والديبلوماسي المصري؟

195 مليون دولار أخرى، ويمكن القول هنا: إن مصر تجاهلت هذا الأمر، أو بالأحرى باتت تتحسب للمرحلة التي ستقطع فيها واشنطن مساعداتها عن القاهرة، وعليه فهي تتعامل مع هذا الملف بهدوء ودون إعطاء مواقف ذات حدة مبالغ بها.

عن النوايا والوقائع

الملاحظ في الحراك المصري إقليمياً ودولياً، هو: استلام زمام المبادرة في ريادة تحالفات أكثر واقعية من تحالفاتها التاريخية، المبنية على أسس التجاور أو وجود مشتركات ذات طابع قومي... الخ، والتي تراها القاهرة واعدة ومهمة في مستقبل المنطقة، الحديث هنا عن إيجاد فضاء سياسي شرق المتوسط، بدأ بإنجاز التنسيق الثلاثي مع اليونان وقبرص، حول ترسيم الحدود البحرية، كخطوة متعلقة باستثمارات الغاز الهائلة والممكنة في هذه المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يبدو السلوك المصري، فيما يخص الملف السوري، خارجاً عن سياق أي تحالف مع الغرب، أو دول الخليج، وأقرب موضوعياً إلى الموقف الروسي، وهو ما لا تساوّم عليه مصر، وأثبتت ذلك بالتجربة العملية في صدامها مع الرياض حول أحد قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذا الملف، وتحملت القاهرة تبعات موقفها

التوجهات المصرية بالمعنى الاقتصادي ما تزال مرهونة بما جاءت به اتفاقية كامب ديفيد نصاً وسلوكاً



الحقيقة أن التوجهات المصرية بالمعنى الاقتصادي ما تزال مرهونة بما جاءت به اتفاقية كامب ديفيد نصاً وسلوكاً، وحتى عسكرياً، رغم إطلاق العنان للتعاون المصري- الروسي في المجالات العسكرية والطاقة النووية، لكن صفقات السلاح المصرية الأخيرة مع فرنسا، واحتمال عودة الدعم العسكري السنوي من الولايات المتحدة الأمريكية، يعني: أن القاهرة ما زالت محكومة بنمط محدد من العلاقات الاقتصادية مع الغرب، لا يسمح لها باستكمال حلقات العمل السياسي، المهم حقاً، لكن غير الكافي لتخطي مصر مرحلة الخطر المحدق بها حتى اليوم.

الصورة عالمياً



• أعلن الرئيس الروسي بوتين، يوم الأربعاء 6 كانون الأول، عن هزيمة تنظيم «داعش» الكاملة، على ضفتي نهر الفرات في سورية. مؤكداً أن العمليات قد استكملت بهزيمة الإرهابيين الكاملة.



• أفادت أنباء نقلاً عن مصدر عسكري أن قاذفات أمريكية من الطراز بي-1 بي لانسر ستحلق فوق شبه الجزيرة الكورية، في إطار تدريب جوي مشترك وواسع النطاق مع كوريا الجنوبية هذا الأسبوع.



• صرح الرئيس التنفيذي للحكومة الأفغانية عبد الله عبد الله بأن الحوار بين أفغانستان وروسيا حول حركة «طالبان» إيجابي، داعياً إلى التعاون مع موسكو في مكافحة الإرهاب.



• أكد وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، أن الدول الخمس المصطفة على بحر قزوين اتفقت خلال اجتماع لها في موسكو على حظر تواجد أية قوة عسكرية أجنبية في هذا البحر.



• بعد أيام من مفاوضات الصعبة، توصلت بريطانيا إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي وهذا الاتفاق يفتح الباب للانتقال إلى مرحلة جديدة من المفاوضات حول طبيعة العلاقات بين الطرفين



• تستعد بورصة موسكو لإصدار نحو مليار دولار من السندات المقومة باليوان الصيني، قريباً، في خطوة تعتبر بداية نظام مالي جديد، بعيداً عن الدولار.

اليمن: مسار إلزامي للحل



شهدت الأزمة في اليمن تصعيداً غير مسبوق، وتسارعاً في الأحداث خلال أيام قليلة، أسفر عنها مقتل الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح، يوم الاثنين 4 كانون الأول.

بدأ التصعيد بعد انقلاب صالح وحزب «المؤتمر الشعبي» الذي كان يقوده، على تحالفه مع الحوثيين، الذي دام ثلاث سنوات، حيث أصدر الحزب بياناً، يوم السبت 2 كانون الأول، دعا فيه أنصاره إلى «عصيان أوامر القيادات الحوثية، وإلى التعبئة من أجل الدفاع عن اليمن»، ليعقب ذلك سلسلة من التصعيدات الميدانية في العاصمة صنعاء.

وهم الانتصار العسكري

السبب المعلن لانقلاب صالح على تحالفه مع الحوثيين، هو: تحميل جماعة «أنصار الله» مسؤولية الاشتباكات وأعمال العنف التي اندلعت حول مسجد «الصالح» في صنعاء قبل أيام من ذلك. الأمر الذي نفاه عبد الملك الحوثي، زعيم جماعة «أنصار الله»، مستبعداً أن يكون أنصاره قد هاجموا أو اقتحموا الجامع، ومحملاً المسؤولية لمليشيات مسلحة متهمرة ومشبوهة، ليس لها أي مبرر في تصرفها العدائي تجاه «أنصار الله».

لكن أياً كان المتسبب في اشتباكات صنعاء، فالواضح: أن التحول في موقف صالح، الذي كلفه حياته، والذي أعرب فيه عن نيته فتح صفحة جديدة مع دور الجوار، جاء متوافقاً مع تصعيد «التحالف العربي» الذي

تقوده السعودية في اليمن ضد الحوثيين، والتصعيد السعودي في المنطقة ضد إيران بالشكل الأوسع. هنا، يبدو أن الهدف السياسي وراء ذلك كان محاولة سعودية للدفع باتجاه تصعيد الأحداث، بما يسمح من نقلة نوعية، تقضي إلى إغلاق هذا الملف، الذي أصبحت تكلفة استمراره من جهة، تثقل السعوديين، وخاصة مع تفاقم الأزمة الإنسانية ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة، كان لها صدى دولي، ومحاولة من جهة أخرى للدفع باتجاه قلب موازين القوى التي أصبحت كفتها لا ترجح لصالح السعودي وضوحاً، لا في اليمن ولا في ملفات أخرى.

أي: أن فشل المحاولة السعودية لتحقيق نصر ما في اليمن، وبأدوات جديدة، بعد عامين من تدخلها العسكري هناك، ضمن حملة يشنها التحالف العربي، لم تستطع خلالها حسم الأمور لصالحها، يعني أن حسابات تلك المحاولة كانت خاطئة، وهي تعكس موازين القوى الحقيقية في المنطقة، وبأن السعودية كما حلفائها الأمريكيين، أصبحوا أضعف من أن يفرضوا خياراتهم مثلما اعتادوا سابقاً.

لا بديل للحل السياسي

تصل الأزمة اليمنية اليوم إلى مفترق

طرق، فبينما يحاول أولياء مشروع الفوضى والحلول العسكرية التصعيد على الأرض، فيما يشبه الزفرات الأخيرة، قبل الإقرار بالهزيمة، ثمة مسار آخر، تدفع باتجاهه روسيا، لحل الأزمة سياسياً.

حيث أفادت مصادر إعلامية، بأن الجيش اليمني، بدعم من قوات «التحالف»، تمكن من السيطرة على مواقع جديدة في محور صعدة، وأخرى في البقع. وبأن طيران «التحالف» شن عشرات الغارات على مواقع الحوثيين في صنعاء والمناطق المحيطة بها. أدت إلى سيطرة القوات الموالية للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، على عدة مواقع لعناصر جماعة «أنصار الله»، مما أدى إلى مقتل العشرات منهم. ومن جهة أخرى، أفادت وكالة أنباء يمنية تابعة للحوثيين: أن قوة صاروخية ومدفعية قصفت مواقع «التحالف العربي»، مؤكدة أن العشرات من جنود «التحالف» لقوا مصرعهم.

مقابل هذا التصعيد العسكري، دعا المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، خلال لقاءاته مع القيادة اليمنية والمبعوث الأممي لوقف العنف في البلاد. وجاء في بيان أصدرته وزارة الخارجية

الروسية: أنه «جرى التأكيد أيضاً على أن أية صفقات وراء الكواليس أو خطط غير مدروسة بشأن اليمن مرفوضة، ولا تؤدي إلا إلى تفاقم التطورات السلبية حوله.. بينما تم التأكيد على عدم وجود بديل لتسوية الأزمة في اليمن، عبر حوار شامل يراعى أن يؤدي، وبرعاية الأمم المتحدة، إلى حل مقبول لدى الأطراف السياسية المشاركة في النزاع اليمني جميعها».

في المقابل، صرحت المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، هيزر نويرت: أن الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد العنف في اليمن، وتدعو الأطراف المتنازعة جميعها للجلوس إلى طاولة المفاوضات.

يبدو هنا أن الدعوة الأمريكية للحل السياسي في اليمن، لا تنفصل عن المنطق الأمريكي بالتعامل مع ملفات المنطقة، والانسحاب التدريجي منها، لنقل عوامل التوتر نحو مناطق أخرى من العالم، وهي حسابات أمريكية، مرتبطة بواقع تفرضه محصلة موازين القوى، مع مضي مشروع الحلول السياسية قداماً، والذي تقوده روسيا بشكل أساسي، فهل يدرك حلفاء واشنطن في المنطقة هذا الواقع، قبل أن يدفعهم التعنت نحو مزيد من الخسارات؟

التعليم في خدمة السوق...



أن نبدأ بتدريب الطلاب من أجل أن يشغلوا الوظائف بشكل لا يكونون منخرطين فيه بالتكنولوجيا العالية».

إن هذا النوع من التعليم، ليس من شأنه أن يحفز قوى الإبداع لدى الشباب، وأن يوصلهم إلى ذروة الابتكار لديهم. إن، naïve، يدرك بأنه من الخطر تعليم الشباب كثيراً، لأنه بذلك سوف ينتج جيلاً مثقفاً بشكل كبير، ولا يلائم سوق الوظائف منخفضة المستوى المتاحة. وقد قال المسؤول عن لجنة التعليم في الكونغرس الأمريكي شيئاً مشابهاً، وأقتبسه هنا: «لقد بدأنا بتخريج أصحاب مطامح لا يمكن أن يتفقوا مع المجتمع، ذلك أنهم لا يستطيعون إيجاد عمل يتوافق مع إمكاناتهم وتوقعاتهم، ولهذا فنحن لا نفعل أكثر من خلق إحباط له عواقب اجتماعية منغصة. ولهذا علينا أن نعقلن الفرص التعليمية، بحيث يستطيع المجتمع أن يجاري تعليم الناس فيضعه في مكانه الصحيح».

إنه لأمر مخيف، أن نرى بأن هناك سياسة متعمدة لتقييد التدفق العلمي، والدفع بالمؤسسات التعليمية إلى إنتاج قوة عمل متدنية. إنهم قلقون ليس من كون الناس لا يستجيبون بشكل إيجابي للتوزيع العادل للفرص التعليمية على الجميع، عندما تكون متاحة، بل تحديداً كون الناس يستجيبون بشكل جيد لهذه الفرص. هناك الكثير من المواهب البشرية المدفونة لكونها غير قادرة على تطوير نفسها، وذلك لعدم امتلاكهم الحرية والوسائل اللازمة لفعل ذلك. لا تسمح الرأسمالية لنا باستخدام التكنولوجيا التي وصلنا لها، من أجل تحرير أفكار الناس وتزويدهم بالوسائل اللازمة لتطوير أنفسهم، بل تقوم بدلاً من ذلك بحبس الناس في وظائف وأعمال تعيقهم. تعامل الرأسمالية الناس على أنهم مجرد مصادر للربح،

هذا النحو، وهو ما بدأنا نرى تطبيقاته العملية بكل وضوح: ستركز المدارس والكلية في الشمال الثري على إشعال المنافسة من أجل تخريج «نخبة» طلابية قادرة على إدارة وسائل الإنتاج المتطورة. هذه «النخبة» من الخريجين، بغض النظر عن الظروف القاتمة التي أدت إلى تشكيلهم، سيكونون هم الوحيدون المخولون بالحصول على أجور عالية نسبياً، أما أولئك الذين تسحقهم المنافسة ويتم تصنيفهم بأنهم «غير مهرة» بناء على متطلبات السوق، سيكون مصيرهم البطالة، ذلك أن المدارس والكلية في الجنوب الفقير ستقوم، بسبب هيكليةها الفقيرة، بتخريج الكثير من هؤلاء العمال، والذين ستكون الوظائف ذات الأجور الاستغلالية المنخفضة، وظروف العمل السيئة من نصيبهم. هذه «اليوتوبيا» النيولبرالية التي تدفع نحو عولمة الاستغلال لصالح الأثرياء في العالم، ستحتاج بلا شك لهذا نظام تعليمي توجهه السوق.

سوق العمل

ربما ليس بإمكان الإنسان أن يطوّر نفسه إلا بوساطة التعليم الجيد، بالمعنى الواسع للكلمة. ولكن التعليم في المجتمع الرأسمالي، يهدده على الدوام أولئك الذين يسعون لمنهجية النظام التعليمي، بحيث يلبي الاحتياجات الضيقة لسوق العمالة. ويبدو هذا واضحاً ووقحاً في الفترة التي بدأت فيها النيولبرالية بالانتشار في العالم. وكما قال جيرى كوهين: «تحاول النخب أن تزيد من فاعلية نظامها الاقتصادي عبر تقييد التعليم، بحيث تضمن تزويده لهذا النظام بالعمالة الملائمة والمطلوبة». قال naïve لاونسون، الذي عمل وزيراً للخزانة البريطانية، بين 1983 و1989، بشكل صريح مرة: «علينا الآن

لتعليم في

المجتمع الرأسمالي يهدده على الدوام أولئك الذين يسعون

لمنهجية النظام

التعليمي بحيث

يلبي الاحتياجات

الضيقة لسوق

العمالة

تقوم الرأسمالية باستمرار بتطوير كل شيء ليخدم مصالحها، وليؤدي إلى تحقيق الربح الأقصى. فلماذا نتوقع أن يختلف تعاملها مع النظام التعليمي عن بقية الأشياء مثل الطبيعة أو الصحة أو السكن؟ إن ما يهم النظام السياسي الذي يعبر عن مصالح النخب الرأسمالية، هو: تدوير كل شيء في الحياة في فلك تحقيق الربح الأقصى، وهو يتعامل مع المدارس من خلال ذلك، مثلما يتعامل مع الهواء الذي نتنفسه، والمياه التي نشربها.

■ تعريب وإعداد: عروة درويش

الطلاب والعمال ضحايا السوق!

تقوم «النخب» بالتسويق لإجراءات وضع التعليم في خدمة السوق، على أنها تمثل مصالح الطلاب مثلما تمثل مصالح الشركات، وكأن مصالحهما يمكن أن تتقاطع. فإرباب هذه التغييرات يشددون على أن الطلاب غير القادرين على توليد الربح لأصحاب العمل، سيعيشون في البطالة، ولهذا يجب على التعليم أن يلبي احتياجات السوق، وبهذا سوف يربح أصحاب العمل والعمال كلاهما، وسوف تصبح الأعمال أكثر فاعلية على مدى الاقتصاد العالمي.

لكن تقاطع المصالح هذا مجرد ظل وهمي يلقي على كامل العملية، حيث الدافع للربح الأقصى يعني أيضاً: أن الشركات ستسعى إلى تحقيق «الفاعلية» الأقصى، وهذا يعني: التقليل من تكاليف العمالة. فكما قال، naïve، غيتس، بشكل صريح: «ستقل التكنولوجيا الطلب على العمالة مع مرور الوقت، وتحديداً في الوظائف ذات المهارات الأدنى». ويقترح غيتس بالتالي: «أن نبقى الحد الأدنى من الأجور منخفضاً من أجل إعاقه هذا الاتجاه، وعدم إعطاء الحافز لأصحاب العمل كي يستبدلوا هؤلاء العمال غير المهرة».

إذا ما دققنا بمصطلح «مهرة» هنا، فيجب أن نعلم بأن الطلاب والخريجين «غير المهرة» ليسوا غير جيدين أو غير ملائمين للعمل، ولكنهم غير ملائمين لـ «الفاعلية» التي تسعى الشركات إلى تحقيقها. فالأمر سيكون على

من هذا المنطلق تبدأ عمليات تحويل التعليم جميعها، نظاماً ومؤسسات، إلى مجرد أداة لتحقيق الربح المباشر، وإلى تهينة عمالة مستقبلية مذعنة ورخيصة. ومن هنا تبدأ عمليات «إصلاح النظام التعليمي» لتصبح متوافقة مع المنظومة السائدة.

إن إعادة هيكلة التعليم بحيث «يخدم» الاقتصاد، هي عملية هدم التعليم وتفتيته من أجل أن يلائم الشركات التي تجني المال عبر النشاطات الاقتصادية. لا تملك هذه الشركات ولاء لأي شيء سوى الربح، فهذه هي طبيعتها التي تأسست عليها. يقول مرسيدس شنايدر: «إن «الإصلاح التعليمي» يدور بأسره حول ربح الشركات، لكن ليس الربح المباشر فقط، والذي تجنيه شركات مثل: «بيرسون» للنشر، عبر بيع بضائع وخدمات بمليارات الدولارات، فالهدف الحقيقي من إعادة هيكلة التعليم بدافع سوقي، هو: جعل النظام التعليمي بأكمله أمراً اقتصادياً، ما يعني تجريد التعليم من غرضه الإنساني بشكل كلي. ويجب تبعاً لذلك قمع وتوجيه الناشئة ناحية خدمة الشركات بشكل معذ سلفاً، وناحية احتياجات السوق الشرهة. يمكن أحد العناصر الحاسمة في تحقيق هذا الهدف في كسر روح المدرسين، وتحويلهم إلى مجرد مدربين للأشياء التي تحتاجها السوق».

وتطورنا رهن الرأسمالية!

لتطوير السياسة الديمقراطية، يجب أن تبدأ بتحديد دور التعليم والقيم المدنية بوصفها قضايا سياسية مركزية. التعليم رئيس أيضاً من أجل خلق أفراد قادرين على أن يصبحوا أعضاء مجتمعين فاعلين راغبين بالكفاح ضد الظلم، وتطوير المؤسسات التي تعزز جوهرية في تفعيل الديمقراطية الحقيقية. إن مشروع تحديد معنى ودور التعليم عموماً، والتعليم العالي خصوصاً، هو جزء من الكفاح الأوسع من أجل الحرية.

يمتد التعليم من المدرسة إلى الأجهزة الثقافية المتنوعة، مثل: الإعلام السائد، وثقافات الشاشة البديلة، وثقافة الشاشة الرقمية. فالتعليم ليس مجرد تلقين تدريسي، بل هو تمرين أخلاقي وسياسي، يخرط بنشاط في إنتاج المعرفة والمهارات والقيم، وأيضاً في بناء الشخصيات ونوع الهوية، ويشكل صيغ الفرد ودوره الاجتماعي. تبعاً لذلك فالتعليم يقع في صلب أي إدراك للسياسة وللروافع الإيديولوجية التي تشكل الآليات التي نعتمدها في حياتنا اليومية.

تقوم القوى التي تسيطر على السوق عبر الكوكب، باستخدام النظام التعليمي بهدف الاستمرار بإعادة توليد ثقافة الخصخصة والتحرير من القيود الحكومية والتسليع، وذلك أثناء قيامها بشن الهجومات على المخزون الاجتماعي، والحرية المدنية، والتعليم العالي المجاني، والنقابات، والحركات التقدمية. وتحرص هذه القوى على استخدام سطوتها الإعلامية من أجل تقليص إيمان العامة بما يعرف بمؤسسات الديمقراطية، وتقويض أي: فهم للتعليم بأنه ذو نفع عام، ولصياغة وسائله بهدف تحقيق ذلك.

مهمة النظام التعليمي الحقيقية، هي: حمل الطلاب على التفكير بشكل نقدي بشأن مكانهم من المعرفة التي يكتسبونها، وذلك من أجل تحويل وجهة نظرهم في العالم بشكل جوهري، عبر النظر إلى المعرفة السياسية بشكل جذري. إن النظام الوحيد القادر على وصل المعرفة والمسؤولية الاجتماعية والكفاح الجمعي مع بعضهم البعض بشكل متسق. ويمكن الوصول إلى ذلك عبر كشف المخاطر التعليمية ومعالجتها في عملية كفاح مستمرة. والاستراتيجيات التي يمكنها تحقيق نتائج لهذا الكفاح، هي عبر خلق المزيد من الفضاءات العامة العادية والمتساوية داخل وخارج المؤسسات التعليمية. وهذه هي النقطة الجوهرية والأساسية التي تفرق نظاماً تعليمياً سوقيّاً عن نظام تعليمي اجتماعي.

منظمة تدعى «EdisonLearning»، وهي منظمة ربحية عابرة للحدود، حوالي نصف مليون طالب في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ودبي. إن خطابات وآليات السوق، وممارسات الأعمال الخاصة بتحسين التعليم، مألوفة جداً حول العالم. فالدول تقوم بإعادة هيكلة نظمها التعليمية من أجل تنمية «رأس المال البشري»، بهدف إعداد طلاب مؤهلين لنوع جديد من الأعمال وعلاقات العمل. وتقوم منظمات شهيرة ببذل جهود كبيرة لدفع مثل هذه البرامج قدماً، مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. الاختبارات هي الآلية الأبرز لتحقيق هذا الهدف، فهي الآلية التي يتم عبرها توجيه المناهج كي تلبّي هذا الهدف بكفاءة عالية.

الاختبارات كأداة لهدم التعليم

حسب وين واو، وجيسلين هولار، إنّه لأمر هام أن نلاحظ بأنّ تزايد الاختبارات قد تزامن مع ازدياد المعايير الربحية والمواد المرتبطة بها. وهو أيضاً ما ترافق مع الدفع المستمر للتعليم العام اتجاه السوق التنافسية، عبر إخضاعه لاختبارات معيارية عليا. تعتمد تجارة إعادة هيكلة التعليم بشكل كلي على البيانات التي تنتجها هذه الاختبارات، ذلك أنّها باتت تحدد مصائر الأطفال والمدرسين والإدارات والمدارس والمقاطعات والمؤسسات وتصيرها مجرد أرقام. عبر هذه العملية، يتم تسطيح المجتمعات والظروف التاريخية، والمسائل المعقدة للسلطة الثقافية، وحتى حياة الناس الروحية، وحشرها في نماذج رقمية تتم مراقبتها ومقارنتها وتصنيفها.

لقد باتت الاختبارات المعيارية أداة يتم استخدامها من أجل اتخاذ القرارات الخاصة وفرضها في التعليم، بدءاً من إيقاف التمويل عن المدارس، ومروراً بتحويل إداراتها إلى القطاع الخاص، ووصولاً إلى عمليات تقييم المدارس والمدرسين، حيث أصبحت الاختبارات التعليمية ونتائجها ضمن الإطار النيوليبرالي، تشكل مفهومي المعنى والغاية من التعليم كليهما، بحيث تلقى بحجاب على الأشخاص الذين تمثل هذه الاختبارات مصالحهم. فهل يمكن بعد هذا كله لأولئك أصحاب الجعجعة حول «الفاعلية» أن يستمروا بتمرير أجندات أسيادهم؟

النظام التعليمي والديمقراطية

بحسب، هنري غيروكس، فإن أية محاولة



وتنتهي، مثلها في ذلك مثل الفكرة التي كانت تقول: أنّ التخزين يفيد مرضى الربو!

تسليع كلّ شيء

بحسب، بولين دومنيك، فإنّ التسابق نحو تحقيق نتائج اختبارات معيارية أعلى، رغم نشوئه بادئ الأمر في الولايات المتحدة، هو جزء من التوجه النيوليبرالي العالمي إلى تسليع كلّ ما هو موجود. وقد فتح التعليم، من خلال جولة جديدة من نزاع الملكية، الطريق واسعاً أمام تراكم رأس المال، ولا سيما تغلغه في دول الأطراف، مثل: أمريكا اللاتينية وأجزاء من روسيا وآسيا وإفريقيا. ويمكننا رؤية مثال على هذا في الاتفاقية الدولية للتجارة بالخدمات، والتي تخضع جوانب التعليم جميعها وخدماتها للتجارة العالمية. وينتج عن هذا الاتجاه تسليع التعليم بدءاً من المدرسة الابتدائية، ووصولاً إلى التعليم العالي: الصفوف والمناهج الدراسية وامتحانات الجامعات... إلخ. إنّ أسواق التعليم، هي إحدى جوانب الاستراتيجية النيوليبرالية لإدارة الأزمة الهيكلية للرأسمالية، وذلك عبر فتح القطاع العام أمام تراكم رأس المال، فأسواق التعليم العالمية التي بدأ العمل على فتحها منذ بضعة أعوام بشكل مكثف هي سوق بقيمة أكثر من 2.5 ترليون دولار.

إنّ المدارس «المستقلة» وهي المدارس التي تُدار عبر القطاع الخاص، وتمول عبر القطاع العام، تصلح كمثال على وسائل تسويق التعليم، مهما اختلف اسمها من دولة لأخرى، فرغم أنّ بعض هذه المدارس تديرها منظمات «غير ربحية»، فإن السوق تقوم بتوسيع نطاق الامتيازات لمنظمات إدارة المدارس المستقلة، أو لمنظمات إدارة التعليم الهادفة للربح، والتي تحصل على رسوم مقابل التشغيل. على سبيل المثال: تدبير

وبالتالي فرفاههم وتطورهم يجب أن يكون في هذا السياق فقط.

هل يشبع هذا النموذج؟

وفقاً للأكاديمية المختصة بشؤون التدريس، دومينيك ريدفيل، فقد باتت سياسات السوق النيوليبرالية هي المنطق السائد في حياتنا منذ عقود. بدأت النيوليبرالية في الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي باحتلال الساحة بشكل كلي، وتمت هيكلة النموذج الاقتصادي كي يوجّه ضربات القاتلة لمجتمعات «الرفاه». وبات بإمكاننا الآن أن نرى أثره بشكل واضح.

ولفهم هذه الفكرة فسوف نسلط الضوء على عنصر واحد فيها، وهو: التوسع الدائم الذي لا يشبع. يمكن أن ننظر إلى تجربة الولايات المتحدة الخاصة بدمج مدارس الفنون من أجل التقشّف في نفقاتها. لقد راقبنا إجراءات الدمج والتقشّف التي تمت من أجل جعلها فعالة في السوق لمدة عشرين عاماً، ويجب أن نسال: متى ستكون فعالة بشكل كاف؟ ما هو حجم الصفوف المطلوبة لذلك؟ لم نسمع لمدة عشرين عاماً من الإجراءات «حسناً هذا كاف»، أو أننا «قاربنا على الانتهاء». بل على العكس، لقد تمّ بعد ذلك كله منع توظيف المزيد من المدرسين والمدرسين، وتم رفع الدعم عن الكتب جميعها. لقد خلقت تلك الإجراءات حالة من التشوّه في الأجيال، التي بنتا نشك في أخلاقياتهم من بلغوا العقد الرابع من عمرهم، فهم الآن يائسون في سعيهم لعيش حياة آمنة مستقرة متاحة فقط لقلّة قليلة.

علينا أن نسال أنفسنا: لماذا نحن ملزمون بنظام يشوّه الغرض الرئيس من جامعاتنا وإدارتنا؟ إنّ النيوليبرالية أو اقتصاد عدم التدخل أو سمّه ما شئت، هو مجرد فكرة خاطئة سائدة في الوقت الحالي وسوف تمرّ

التعليم العام حلّ

هل يجب النظر إلى التعليم بوصفه ممارسة أخلاقية وسياسية، أم هو مجرد عملية تدريبية؟ بتبنيّا لأحد هذين المفهومين، نكون قد وضعنا على المحك المعنى والغرض الذي يجب على المدرسين أن يضمنوا تحقيق النظام التعليمي له. وباعتمادنا على نظام تعليمي اجتماعي، يصبح الغرض هو: خلق فضاء عام للمواطنين القادرين على ممارسة السلطة على حياتهم. يحتاج هذا الأمر نظاماً تعليمياً نقدياً، مبنياً حول تنظيم الكفاح من أجل القيم والعلاقات الاجتماعية ضمن السياقات المتنوعة، يكون الهدف النهائي منه هو: إنتاج طلاب قادرين على التفكير النقدي، ومراعين للآخرين، ويقدمون على المخاطرة، ويمكنهم تخيل مستقبل عميق وبعيد، ينخرطون فيه بوصفهم مواطنين قادرين على العيش في ديمقراطية حقيقية. ولكن كيف للمدرسين أن يساهموا في إنتاج هكذا طلاب، عندما يتمّ قطع التمويل عن مؤسسات التعليم، ويعاقب الطلاب بكم هائل من ديون رسوم التسجيل، ويصبح الاختيار والمنهج والتطبيق موجوداً لخدمة أصحاب المياريات. لن يتمّ هذا دون محاربة نماذج الحكم الرأسمالي- النيوليبرالي، التي قوضت التعليم العام.

الرأسمالية تتصوّف؟ لحظة، إنها مالتوسية؟! الأكيد إنه التّهريج في الأزمة



تجاه الأزمة العميقة للإمبريالية، تعتبر الماركسية: أن الفاشية، هي حالة عامة ملازمة نابعة من الأزمة نفسها، الفائدة للمخارج العملية.

■ محمد المعوش

و إلى جانب الفاشية، تحمل الأزمة انهيار النموذج الليبرالي الجديد أي: المفاهيم الفردية والارتقاء الاجتماعي ربطاً بالثروة والشهرة، والدور ضمن نظام الاستغلال وتسليع الإنسان وتغريبه، والتنافس «القاتل» مع الآخرين.

انهيار هذا النموذج الوهمي، الذي حكم سياق الثقافة المعقدة في العقود الماضية، في كون الأزمة السياسية نفسها، في كونها شاملة ومغلقة لأفاق الحل حسب نموذج الحروب- الفاشية بسبب توازن القوى الدولي، والصعود والدور المتنامي للصين وروسيا تحديداً في إطفاء الحروب وكبح قوى الحرب.

تناقض اقتصادي- سياسي كأرضية لتناقض فكري- ثقافي

انكباح خيار الحل الفاشي، يشكل الأرضية لتناقض الفكر والثقافة السائدة، ما بين ثقافة فاشية، وبين استعادة لتيارات فكرية «المثالية» أو تيارات مادية تُحرّف لخدمة تثبيت الواقع ولجم التاريخ عبثاً» تخطتها الحياة والظروف، التي يفترض الفكر الرأسمالي اليوم أنه يمكن باستعادتها أن تلعب دور سد فراغه الثقافي الفكري في أزمته الشاملة، هي انعكاس فوق لاضطرار الرأسمالية مرغمة على الوجود في أزمة غير قابلة للحل.

التناقض، هوليوود، والأكاديميا

يمكن مثلاً أن نرى الفيلم الأمريكي «The Thinning» «التخفيف أو الترقيق» في 2016، نموذجاً واضحاً عن الخيار الفاشي، الذي يحكي عن ضرورة تخفيض عدد سكان الأرض بسبب انحسار الموارد الطبيعية للوكب، ويقدم نموذجاً لهذا الطرح في

أمريكا اعتمد في ولاية تكساس، وتدور حوله قصة الفيلم، حيث يتم

«إقصاء» «إعدام» الطلاب غير الناجحين في امتحان دراسي، يحمل اسم الفيلم نفسه «The Thinning»، حيث يعرض حاكم ولاية تكساس «مهندس» الاختبار، في حملته للرئاسة الأمريكية، جوهر الامتحان كضامن ومعبّر لصفاء المجتمع الأمريكي وبقاء النخبة على قيد الحياة. الفيلم يشكل صورة واضحة عن عنصرية عرقية في اصطفاء الأفراد «الطلاب» الأذكاء عن الباقيين «الأقل ذكاء» في استعادة لمدرسة الداروينية الاجتماعية «المنصرية» التي تربط نسبة الذكاء والقدرة الذهنية بتطور العرق نفسه، إسقاطاً لمبادئ المدرسة التطورية الطبيعية على المستوى الاجتماعي، في نكران أي دور للنظام الاجتماعي على الفروقات الفردية، لا استناداً إلى الفرص والظروف الاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد، بل تنسبه إلى التطور الجيني، الذي حسب المفهوم المادي للتاريخ، لم يعد المحدد في القدرات الدماغية العليا بشكله المباشر. تيار آخر يعبر عنه الفيلم هو: المالتوسية في ربط سبب الأزمات الاجتماعية- البيئية بازدياد عدد السكان، والذي يعلن مباشرة في مقدمة الفيلم وطوال سياقه وعلى لسان مشروع «مرشح الرئاسة» نفسه.

إذاً الفيلم يعلن، في دمج لتياري المالتوسية بالداروينية الاجتماعية: أنه يجب تخفيض عدد السكان استناداً إلى معيار «الأرقى ذهنياً». إذا كانت هوليوود قادرة على التعبير عن الفاشية دون أن تتحمل المؤسسات الرسمية السائدة وزر هذا التعبير المباشر، فإن المؤسسات الأكاديمية لا تملك هذه «الرفاهية» ولو كانت تحمل في طيات نظرياتها هذا الطرح العنصري المالتوسي، أشكلاً أكثر تبسيطاً. وبالتالي، فهي تقوم بنشئ المخزون الفكري لكي تجد ما يعينه على إعادة إنتاج خطاب وممارسة فكرية تسد فراغ أزمة انهيار

النموذج النيوليبرالي المرادف للرأسمالية كنظام اقتصادي- اجتماعي.

الأمثلة على هذه الاستعادة المشوهة الرجعية كثيرة، ولكن منها ما يصبح تهريجاً واضحاً على لسان «باحثين وصحفيين» غربيين، فعلى منصة TED «مُقدّم على مسرح، وجمهور وشاشات عرض» التي ذُكرت في مقال سابق، التي تقدم نظرات باحثين وأكاديميين وصحفيين وغيرهم، نجد مثلاً تضخماً في تناول مفهوم السعادة وما تعنيه، بعد فشل خيارات «الليبرالية» على ضوء الأزمة. وللمفارقة، يظهر في بداية الفيديو أن هذه «الأحاديث المحفزة برعاية شركة فورد»! إذا فورد للسيارات ترعى الفكر والثقافة وتحديداً الفلسفة والعلوم الاجتماعية؟! إنها المهزلة الرأسمالية.

في فيديو منشور، منذ شهور عدة، للكاتبة إميلي أصفهاني «هناك في الحياة ما هو أكثر من السعادة»، تقول أصفهاني: أنها ونتيجة لبحثها الفلسفي والنفسي-العصبي ولتجربتها الصوفية ضمن عائلتها ومحيطها في مدينة «مونتريال»، توصلت إلى أن «البحث عن المعنى» هو أرقى من «السعادة» التي ترتبط بقضايا يومية ملموسة كالشهرة أو الثروة، وتقول: إن «البحث عن السعادة في الثقافة المهووسة بالبحث عن السعادة يمكن أن تجلب عدم السعادة، والفراغ لا زال يحكم حياة الملايين وفي أمريكا تحديداً، أما وجود المعنى فهو يعطي عمقاً للحياة أبعد من اللحظة».

والمعنى، حسب أصفهاني: مبني على أربعة عناصر، الأول: أن يكون للفرد انتماء، ويعطي الفرد قيمة ودوراً بالنسبة للمحيطين به ولنفسه، التابع من الحب، ويحمل مسؤولية يضطلع بها الفرد تجاه محيطه. الثاني: الهدف في الحياة، ذا الطابع الوجودي المحفز للحياة. العنصر الثالث: أن يمارس الترانسدنخالية «الفكر في حالة التّعالّي والخروج من الذات لرؤية التجربة من خارج» كالفن والصلاة والكتابة... أما العنصر الأخير: أن يقدر الفرد على سرد تجربته

لنفسه ليستخلص منها المعنى «الإيجابي» مهما كانت مؤلمة وليصبح أقوى ويحول الألم إلى إنتاج، وهذا قد يتطلب سنوات حسب أصفهاني. وتخلص إلى أن التجربة الصوفية عبر أفعال الحب الصغيرة والطف حتى في مواجهة الكراهية، هي تجاوز للأنانية وتعطي الفرد هدفاً لحياته ويجب أن نبني هذه العناصر الأربعة المذكورة في المؤسسات الاجتماعية.

إلى جانب تسطيح الصوفية إلى فعل تأمل وجلسات سمر حول الشاي وسرد القصص و«فعل الخير»، فهذا التأكيد على غياب المعنى في المجتمع الرأسمالي الذي سلّع كل شيء، لم يفعل إلا أن زاد الفراغ فراغاً، بالرغم من تشديده على مفاهيم، كالهدف والحب والدور والقيمة، ولكن دون اعتبار للنظام الذي فرغها من معناها الإنساني.

بالنقيض يكون النقيض

على القاعدة الاقتصادية الاجتماعية، قامت حلقة ثقافة الليبرالية بما يشبه دورة رأس المال «نقد- سلعة- نقد»، وأي نقيض ثقافي اجتماعي يتمحور حول الإنسان والمعنى، ينبغي قيامه على أرضية اقتصادية نقیضة أيضاً، تتمحور حول الإنسان كقيمة محورية فيه، لا تكديس الثروة.

وحسب ماركس، إما تغيير جذري أو رجعية على المكشوف. ففي مرحلة الأزمة العميقة والشاملة للرأسمالية، فأى تغيب لقضية التغيير من قبل أية فكرة يحول الفكرة إلى طرح رجعي يساهم في تثبيت القائم، بينما للثقافة دور دك أعمدته، وبناء المجتمع الشامخ للعدالة والسلام الحقيقيين. إنها أبعد من رجعية، إنها مهزلة الفكر المأزوم، فما لم تذكره «أصفهاني» أن الحلاج في تصوفه، وقبل أن يصلب على طريق «حبه الكلّي»، نادى بحالة من العدالة الاجتماعية، فكانت «الكراهية»/الظلم أقوى من حبه «عملاً بنصيحة أصفهاني»، فحتى الحب يحتاج قوة الجماهير المقهورة لكي يوجد، ومجتمعاً جديداً.

إلى جانب تسطيح الصوفية إلى فعل تأمل وجلسات سمر حول الشاي وسرد القصص و«فعل الخير» فهذا التأكيد على غياب المعنى في المجتمع الرأسمالي الذي سلّع كل شيء

كيف أصبحنا شيوعيين؟

■ ألفت داود

أيها الأعزاء، يسعدني أن أعلن عن إنجاز طباعة كتاب «كيف أصبحنا شيوعيين» وفاء لكل الذين ناضلوا بشرف وإخلاص، من أجل سعادة الشعب وصور الوطن الغالي. بهذه الكلمات أعلمنا الرفيق محمد علي طه أبو فهد، عن إصدار ونشر كتابه الجديد في تشرين الثاني 2017، كتاب لصفحات من تاريخ الحزب حمل اسم «كيف أصبحنا شيوعيين؟»

جاء الكتاب تتويجاً للعمل الذي بدأه الرفيق أبو فهد قبل أكثر من عشر سنوات على صفحات جريدة قاسيون، تلك الزاوية التي تابعها قراء قاسيون أسبوعياً منذ عام 2007 حتى العام 2010.

كانت الزاوية تسمى «كيف أصبحت شيوعياً؟»، وأصبحت كتاباً ضم مجموع ما نشر من لقاءات مع الرفاق القدامى في الحزب، ومحطات من نضالهم في سبيل الشعب والوطن و صار يسمى «كيف أصبحنا شيوعيين؟».

الكتاب أشبه بسيرة ذاتية لرفاق هادئين مثل الجدول، ثائرين مثل البحر، وهم يواجهون سطوة رجال الدرك والشرطة والإقطاع والاستعمار الفرنسي والاحتلال الصهيوني وجلادي المعتقلات وسياط التعذيب. رفاق حزب الخبز والجلاء، حزب بسطاء السوريين من المحافظات السورية كلها، الذين قبضوا على الجمر، رغم مرارة الواقع،

صادقين في العقيدة والوجدان، كلهم جرأة عندما تتطلب المواقف ذلك. كتب أبو فهد «للدلالة على الحجم الكبير لما سطره الشيوعيون من كفاح وإيثار وتضحيات، نعطي بعض الأمثلة من بعض المناطق السورية، مثل: بلدة موحسن،



الساحل بمحافظة طرطوس، وعامودا في محافظة الحسكة، والسقيلية والسلمية في محافظة حماة وغيرها» إنهم بلا شك أولئك الرفاق الميامين الذين لم يظفروا بما يستحقونه من واجب التعريف، إلا عبر القليل من الحديث عنهم.

ونسأل: ما المواقف والأفعال التي بوأتها تلك المكانة لتحمل لقب «موسكو الصغرى»؟ وكذلك قرية «حب نمرة» في سفوح وادي النضارة في محافظة حمص، التي اقترن اسمها بأول أيار، حيث تشتعل النار بذروة جبلها احتفالاً بعيد العمال العالمي، ومتن

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



خاض الشعب الفلسطيني محطات نضالية متواصلة منذ بدء مأساته على يد الاحتلال البريطاني، ومن ثمّ بعد الاحتلال الصهيوني، قاوم التهجير والقتل والتفريط بحقوقه وممارسات الاحتلال كلها. انطلقت المقاومة الفلسطينية مبكراً، وخاضت معارك مشرفة متواصلة بالبندقية تارة وبالحجارة تارة أخرى، أبرز معارك المقاومة معارك: يوم الأرض 6791 وانتفاضات عامي 7891 و0002، ومحاولة اقتحام الأراضي المحتلة من بلدان الجوار 1102. وخلال ذلك لم يهدأ النضال الطبقي للشعب الفلسطيني أيضاً، مثل: انتفاضات الفلاحين أعوام 3391-6391 وإضرابات الطبقة العاملة الفلسطينية. في الصورة إضراب السائقين في فلسطين عام 1391 احتجاجاً على رفض الحكومة تخفيض ضريبة الوقود.



فنانون روس ينشدون السلام في بيروت

في إطار مشروع «موسيقا من أجل السلام»، الهادف إلى نشر ثقافة الحوار في الدول التي تعاني من الحروب والمشاكل السياسية، يقيم المركز الثقافي الروسي في بيروت يوم 9 كانون الأول، حفلاً فنياً لمحببي الموسيقى الكلاسيكية. يحيي الحفل موسيقيون روس من عداد الفائزين في أهم المسابقات الدولية، أمثال: ماريا نيمتسوكا وفيتالي فاتولا ويغيني روميانتسيف، الذين سيعزفون مقطوعات موسيقية لكل من، تشايكوفسكي ورحمانينوف وبروخا وكاسادو وبورن وغيرهم. يأتي الحفل من أجل السلام، وهو مشروع موسيقي دولي، تتمثل رسالته في دعم الموسيقيين الشباب الذين يعيشون في مناطق النزاعات والحروب والمشاكل السياسية.



عدد جديد من الحياة السينمائية

صدر العدد الجديد من مجلة الحياة السينمائية الفصلية الصادرة عن المؤسسة العامة للسينما في وزارة الثقافة، تضمن العدد 96 دراسة ومقالات متنوعة، تناولت الفن السينمائي المحلي والعالمي. منها: مقالات عن الأفلام العالمية. وبحثت المجلة في عوالم السينما العربية والعالمية، مستعرضة العديد من الكتب، منها: الأدب في السينما السورية، والفتوة في السينما المصرية، وعن السينما الدانماركية، وقراءة في سينما المخرج البولندي كريستوف كيسلوفسكي والسينما الإيطالية. وجاءت في المجلة، دراسة عن أهمية السينما الجماهيرية، عندما تصبح السينما منبراً حقيقياً، يأتي من صميم الشعب والناس البسطاء.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 10/06/2016» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

مهرجان الأغنية الفراتية



■ زهير مشعان

أن تستمع إلى موسيقا وغناء تراثي شرقي، فإنها ستسحر فوراً بجنتها وتأسرك بحزنها المضمخ بعرق ودم شعوب الشرق على مدى عهود، وإن لم تفهم لغتها، أو تترك معانيها، فهي تخاطب أحاسيسك وتنقلك إلى عوالم متنوعة وعميقة في الحضارة والتاريخ!

فكيف إذا كانت، في تحت موسيقي شرقي، وتوزيع أو برالي هارموني تتخلله بعض الآلات الغربية؟

مهرجان الأغنية الفراتية الأول

في مجمع دمر الثقافي في دمشق، وعلى مدى يومي 3- 4 / 12 / 2017 أحييت فرقة التراث السوري للموسيقا بقيادة الفنان نزيه أسعد مع خمسة نجوم من المطربين الفراتيين، مهرجاناً غنائياً تحت عنوان «تحية إلى دير الزور» قدمت فيه حوالي 20 أغنية فراتية وتراثية، وهي المرة الأولى التي تتاح فيها الفرصة للتعريف بالأغنية الفراتية أكاديمياً، وتقدم للجمهور الدمشقي، وأهالي دير الزور المهجرين، ومع فرقة متميزة، وبآلات موسيقية وتربية وآلة نفخية هي: الناي. في بداية كل أغنية مقدمة موسيقية من مقام الأغنية، حيث يتحاور البزق والعود مع التشيلو، أو الناي والقانون مع الكونتر باص، بين القرار والجواب موسيقياً، أو تسيل نغمات الكمان، كانسياب نهر الفرات، في إيقاع هادئ كرنين أجراس الأغنام، وهجع الجمال، وأصوات تعكس هسيس السناجب، وحذاء حواصيد القمح، وترسم صورة المرأة الفراتية وهي تترهدن بين زرقاء السماء وزرقاء الفرات، حاملة جرتها الفخارية لتملأها من مياه النهر، لتروي ظمأها وظمأ الآخرين، وقصص الحب والعشق الذي كان مباحاً ولم يكن محرماً كما يحرمه البعض اليوم، وآلام الفراق والحنين، في مواويل متنوعة من «العتاب» الحزينة التي تسمى فراقيات، أو المعبرة عن الحب والغزل، والتي تسمى هواويات من الهوى، أي: العشق، و«السويحلي» المعبر عن الحنين، في لوحات فنية أبدعها الشعب خلال صيرورته وسيرورته.

قدم للأغاني الشاعر مزاحم الكعب بمقاطع شعرية شعبية تعبر عن التمسك بالوطن والأرض ووحدة الشعب، ومنها: أخبركم.. لسانه الكلب «القلب» ينبض ويغذي الجسم بالدم وأخبركم لسه عيوني منتظرة يومن ترجع وتلتئم

اليوم الأول

الفنان الشاب مهند إسكندر: قدم أغنيتين، الأولى: «يا بيتنا حري وحجر» تعبر عن التمسك بالأرض بدءاً من البيت المبني من الحري «الطين» والحجر. والثانية: «عاليغبوني» وتروي قصة عاشق لابنة الجيران، والعلاقات الاجتماعية الشعبية وبكلمات وصور بسيطة من البيئة.

الفنان اسكندر عبيد: قدم ثلاث أغان، الأولى: «لشيل همي وهمك» تعبر عن مواجع الحب ومنها:

لشيل همي وهمك وأكضي الليل بعينيني... شخصك بالمى اترأوى يومن نمت بالليلي والثانية: «يا غزال البر» وهي مستوحاة من البادية الفراتية. والثالثة: «يا بو رداثة» وأبو رداثة هي «البربانة» التي تصب القهوة للضيوف.

الفنان جمال دوير: قدم أربع أغان، الأولى: «الموليه» وهي من أشهر الأغاني الفراتية شعبية، بكلماتها ولحنها الهادئ، حيث كانت الفتيات يغنينها أثناء اجتماعهن لـ «قتل» الشعبية، الفنان أدأها بطريقته الخاصة، وتتغنى بالمرأة الديرية ولباس العباءة المصنوعة من الحبر، أي الحرير، وهي مرتبطة بكون دير الزور محطة من محطات طريق الحرير، ومنها:

والرابعة تراثية: «يا ظريف الطول» والخامسة تراثية: «لحجت نوصي» والسادسة: تراثية «عقرب بصدرك» ومقاماً عراقياً، يحتاج أدأه لمقدرة فنية عالية «ربيتك زغبيرون حسن ليش انكرتني».

فلاشات من المهرجان

أغلب الأغاني التراثية من التي أحيها الفنان الفراتي ذياب مشهور واشتهرت في الستينات.

اشتكى بعض الفنانين من قلة الحضور في اليوم الأول، بينما كان في اليوم الثاني كثيفاً، وأغلبه من الشباب والشابات.

اشتكى مع الجمهور من التغطية الإعلامية الضعيفة، رغم أهمية المهرجان، والمناسبة، وكان يجب التعاون بين وزارة الثقافة والإعلام، في النشر والتغطية.

المهرجان باسم «مهرجان الأغنية الفراتية الأول» وهذا يعني: أنه سيكون سلسلة، وهو خطوة جيدة لتفتح للتعريف بالتراث الغنائي الفراتي، وليس غريباً عن المنطقة، فأول مغنية موثقة في تاريخ البشرية قبل 5000 عام هي: أورنيثا مغنية معبد مملكة ماري.

الفرقة الموسيقية بقيادة الفنان: نزيه أسعد، وتميزت بانسجامها وبالتقاسيم المبدعة المنفردة!

الله على أبو الزلف عيني يا موليه يا أم العبايا الحبر حلو يا ديرية والثانية: «اللا لا» وهي بانسياب الموليه ذاته. والثالثة: «كلمات، كلمات» والرابعة: «شدعي عليك يا غربة» وهما من ألحان جمال دوير والأغنيان معاصرتان وتعبران عن عن مأساة أهالي دير الزور خلال الأزمة من تهجير وحصار.

اليوم الثاني

الفنان الشاب أحمد الصالح: لم يمنعه فقده لبصره من أن يتلقى التراث سماعاً، وأدى أغنيتين تراثيتين. الأولى: «يا خشوف» وتصور المحبوبة بالخشف وهو صغير الغزال ومنها:

يا خشوف ويا خشوف ويا خشوف مدككة الذرعان لحد الجفوف والثانية: «الموليه» أيضاً، لكن بلحنها الأصلي، وببحة صوته الحزينة!

الفنان عبد الوهاب الفراتي: كان مسك الختام، وقدم ست أغان، الأولى معاصرة: «مر يا مدلل واشرب جاي» والثانية تراثية «طولي يا ليلة» والثالثة تراثية من أغاني الحصاد «حاصود ماني حاصود» ومنها:

حاصود ماني حاصود جيت أحم الكرايا بيد أحصد وبيد الكط وبيد أوزع هدايا

اشتكى بعض

الفنانين من قلة

الحضور في اليوم

الاول بينما كان في

اليوم الثاني كثيفاً

وأغلبه من الشباب



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000

2017

قاسيون

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار